الحمـــايـــة

مجلة إعلامية تصدر عن المديرية العامة للحماية المدنية - العدد 39 جويلية 2026

ISSN 3088-8263

« نشهد اليوم لحظة انتصار تاريخي على طريق التّحدي التّنموي خُضناه بثقة وقناعة هنا من صحرائنا الغالية والخالدة ، إنّها لحظة نقف فيها على خُطوة من خُطوات التّجسيد العملي لإنجاز وطني إستراتيجي تاريخي كان دائمًا يُذكر كأنّه حُلمٌ بعيد المنال دُونه عقبات مهُولة وعديدة... ».

وزير الداخلية والجماعات المحلية والنقل يشرف على :

- فعاليات اليوم العالمي للحماية المدنية .
- تمرين SIEMEX 2026 بالبويرة.
- التمرين الوطني لمكافحة حرائق الغابات بالبليدة

المدير العام يشرف على فعاليات إعادة تصنيف فريق البحث والإنقاذ في الأوساط الحضرية ALG HUSAR 01 ضمن المجموعة الإستشارية الدولية.

عَنْ المُجَاهِدِ تَبُّونْ رَئِيسُ الجُمْهُورِيَّة

رسالة رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون بمناسبة تكريم الفائزين بجائزة رئيس الجمهورية، للباحث المبتكر في طبعتها الثانية، في ذكرى إحياء يوم العلم

"...إنّ جَائِزَةَ رَئِيسِ الجُمْهُورِيَّةِ للبَاحِثِ المُبْتَكِرِ لَيْسَت مُجَرَّد تَكْرِيمٍ، بَلْ هِي رِسَالَةُ دَوْلَةٍ تُؤْمِنُ بِكَفَاءَاتِهَا، وَتَجْسِيدٌ لِإِرَادَةٍ وَاضِحَةٍ فِي رَبْطِ البَحْثِ العِلْمِي بِالتَّنْمِيَةِ الاقْتِصَادِيَّةِ، مِنْ خِلَالِ دَعْمِ الابْتِكَارِ، وَتَشْجِيعِ تَسْجِيلِ بَرَاءَاتِ الاخْتِرَاعِ، وَمُرَافَقَةِ إِنْشَاءِ المُؤَسَّسَاتِ النَّاشِئَةِ، وَتَهْيِئَةِ بِيئَةٍ حَاضِنَةٍ تُمَكِّنُ البَاحِثَ مِنْ تَحْوِيلِ فِكْرَتِهِ إِلَى مُنْتَجٍ، يَحْمِلُ بِكُلِّ فَخْرٍ وَسْمَ " اِبْتَكَرَ فِي الجَزَائِرِ" .

إِنَّ تَكْرِيمَنَا اليَوْمَ لِسِتَّةٍ مِنْ خِيرَةِ الكَفَاءَاتِ الوَطَنِيَّةِ، الَّتِي ظَفِرَتْ بِجَائِزَةِ رَئِيسِ الجُمْهُورِيَّةِ لِلبَاحِثِ المُبْتَكِرِ، ثَلَاثَةٌ مِنْهُم مِنْ فِئَةِ الأَسَاتِذَةِ وَالبَاحِثِين، وَثَلَاثَةٌ آخَرُونَ مِنْ فِئَةِ الطَّلَبَةِ، يَنْتَمُونَ إِلَى مُؤَسَّسَاتٍ بَحْثِيَّةٍ وَجَامِعِيَّةٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَيُبْدِعُونَ فِي مَجَالَاتٍ اسْتِرَاتِيجِيَّةٍ، كَالصِّحَّةِ، وَالذَّكَاءِ الاصْطِنَاعِي، وَالطَّاقَةِ، وَالصِّنَاعَاتِ الغِذَائِيَّةِ...، لَا يُجَسِّدُ فَحَسْبُ الاعْتِرَافَ بِتَمَيُّزِهِم الفَرْدِي، بَلْ يَعْكِسُ أَيْضًا حَيَوِيَّةَ النَّسِيجِ العِلْمِي الوَطَنِي، وَقُدْرَتَهُ عَلَى الإِبْدَاعِ وَالمُنَافَسَةِ فِي مُخْتَلِفِ المَيَادِينِ ذَاتِ الأَوْلَوِيَّةِ.

كَمَا يُجَسِّدُ هَذَا التَّكْرِيمُ لِأَفْضَلِ أَعْمَالِ بَاحِثِينَا وَطَلَبَتِنَا، قَنَاعَةً رَاسِخَةً بِأَنَّ المَعْرِفَةَ هِيَ أَغْلَى مَا نَمْلِكُ، وَأَنَّ السَّاعِينَ إِلَيْهَا يَسْتَحِقُّونَ اعْتِرَافَ الوَطَنِ.

وَغَنِيٌّ عَنِ البَيَانِ أَنَّ العَالَمَ اليَوْمَ قَدْ دَخَلَ مَرْحَلَةً جَدِيدَةً، تُقَاسُ فِيهَا قُوَّةُ الدُّوَلِ بِقُدْرَتِهَا عَلَى إِنْتَاجِ المَعْرِفَةِ، وَالتَّحَكُّمِ فِي التِّكْنُولُوجِيَا، وَتَثْمِينِ نَتَائِجِ البَحْثِ العِلْمِي. وَمِنْ هَذَا المُنْطَلَقِ، فَإِنَّ الجَزَائِرَ الجَدِيدَةَ وَالمُنْتَصِرَةَ مَاضِيَةٌ بِثَبَاتٍ نَحْوَ إِرْسَاءِ حَوْكَمَةٍ جَامِعِيَّةٍ حَدِيثَةٍ قَائِمَةٍ عَلَى النَّجَاعَةِ وَالمُسَاءَلَةِ، وَعَلَى الرَّفْعِ المُسْتَمِرِّ مِنْ جَوْدَةِ التَّكْوِينِ، وَتَعْزِيزِ الانْفِتَاحِ عَلَى المَعَايِيرِ الدَّوْلِيَّةِ، وَبِنَاءِ شَرَاكَاتٍ عِلْمِيَّةٍ نَوْعِيَّةٍ، بِمَا يَضْمَنُ تَمَوْقُعَ جَامِعَاتِنَا وَمَخَابِرِنَا ضِمْنَ الفَضَاءَاتِ الأَكَادِيمِيَّةِ وَالبَحْثِيَّةِ الرَّائِدَةِ.

وَفِي هَذَا الإِطَارِ، جَعَلَت الحُكُومَةُ مِنْ دَعْمِ البَحْثِ العِلْمِي وَالابْتِكَارِ خِيَارًا سِيَادِيًّا لَا رَجْعَةَ فِيهِ، إِيمَانًا مِنْهَا بِأَنَّ الابْتِكَارَ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَظَلَّ حَبِيسَ المَخَابِرِ وَالمَكْتَبَاتِ، بَلْ يَجِبُ أَنْ يَتَحَوَّلَ إِلَى قِيمَةٍ مُضَافَةٍ وَمَشَارِيعَ مَلْمُوسَةٍ، وَأَنَّ بِنَاءَ اقْتِصَادٍ قَوِيٍّ وَمُتَنَوِّعٍ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِعُقُولٍ مُبْدِعَةٍ، وَكَفَاءَاتٍ مُؤَهَّلَةٍ، وَمُؤَسَّسَاتٍ عِلْمِيَّةٍ قَادِرَةٍ عَلَى مُوَاكَبَةِ التَّحَوُّلَاتِ العَالَمِيَّةِ وَقِيَادَتِهَا.

لَقَدْ جَعَلَت الدَّوْلَةُ الجَزَائِرِيَّةُ البَحْثَ العِلْمِي وَالابْتِكَارَ فِي صَمِيمِ أَوْلَوِيَّاتِهَا الاسْتِرَاتِيجِيَّةِ، أَيْنَ تُمَثِّلُ المُؤَسَّسَاتُ الجَامِعِيَّةُ وَالمَخَابِرُ البَحْثِيَّةُ القَلْبَ النَّابِضَ لِهَذِهِ الدِّينَامِيكِيَّةِ الابْتِكَارِيَّةِ وَلِهَذَا الفَرَضِ، عَزَّزْنَا وَنُوَاصِلُ تَعْزِيزَ التَّمْوِيلِ المُخَصَّصِ لِلبَحْثِ العِلْمِي، وَالبِنْيَةِ التَّحْتِيَّةِ الجَامِعِيَّةِ، وَمَنْحِ التَّمَيُّزِ لِأَبْرَزِ أَسَاتِذَتِنَا وَبَاحِثِينَا وَطُلَّابِنَا المَوْهُوبِينَ.

رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون بمناسبة إحياء الذّكرى (70) ليوم الطّالب، (19 ماي 1956)،

إنّ الشّعب الجزائرى، الّذى يَعْتَزّ بِكُمْ أَنْتُم شَبَابَ الأُمّة، وَبِوَفَائِكُم لِتَضْحِيَاتِ يَحْفَظُهَا التّارِيخُ أَمْجَادًا لِلأَجْيَال، يَقِفُ فِي كُلّ مَحَطّة تَارِيخِيّة أَمَامَ لَمَحَاتٍ مِن العِزّة وَالشّرَف، وَهِى فِى هَذِه المُنَاسَبَة تَسْتَوْقِفُنَا – بِأَصْدَقِ صُورَة – عِنْدَ جِيل دَفَعَ فِى ١٩ مَاى ١٩٥٦ بِأَفْوَاجِ الطّلَبَة الجزائريّين فِى الدّاخِل وَالخَارِج إِلَى الالتحاق بِجَيْش التّحْرِير فِى مَوَاقِع الإِسْنَاد وَسَاحَاتِ المَعَارِك.

إِنّ أُولَئِكَ الطّلَبَة، مِنْ أَبْنَاء الجزائر المُكَافِحَة آنَذَاك .. كَانُوا – فِى سِيَاق ذَلِكَ الظّرْف التّارِيخِيّ – فِئَةً مَيْسُورَةً، وَلَكِنّهُم بِأَصَالَة مَعْدَنِهِم اخْتَارُوا الحُرِيّةَ وَالكَرَامَةَ قَبْلَ إِغْرَاءَاتِ المَكَانَة وَالامْتِيَاز، فَكَانَ لَهُم المَجْدُ وَالخُلُود.

إِنّهُم الخَالِدُون بِذِكْرَاهُم المُتَجَدّدَة .. وَإِنّكُم لَخَيْرُ خَلَف لَهُمْ وَأَنْتُم تَشُقّونَ طَرِيقَكُم إِلَى النّجَاح فِى رِحَاب جَامِعَة شَرِيكَة فِى التّحَوّلات، وَمُوَاكِبَة لِلتّكْنُولُوجِيا وَالمَعْرِفَة، تَرْصُدُ لَهَا الدّوْلَةُ – سَنَوِيًّا – اعْتِمَادَاتٍ ضَخْمَة، وَتَعَزّزَتْ هَيَاكِلُهَا – فِى السّنَوَات الأَخِيرَة – بِالعَدِيد مِنَ الإِنْجَازَات، مَدَارِسُ عُلْيَا مُتَخَصّصَة، وَأَقْطَابٌ جَامِعِيّةٌ مُتَكَامِلَة، وَدَعْمٌ مُتَزَايِدٌ لِتَمْوِيل البَحْث العِلْمِي وَلِلإِبْدَاع وَالابْتِكَار، تَأْكِيدًا لِحِرْصِهَا عَلَى الاسْتِثْمَار فِى القِطَاع وَضَمَان اسْتِدَامَتِه، وَإِدْمَاج الجَامِعَة فِى اقْتِصَاد مُنْتِج عَصْرِيّ، بِاسْتِقْطَاب الكَفَاءَة وَالخِبْرَة، وَإِتَاحَة المُنَاخ المُشَجِّع لِلنّخَبِ الجَامِعِيّة، وَتَثْمِين مُسَاهَمَة المَعْرِفَة فِى التّمْكِين لِقِوَام الدّوْلَة الحَدِيثَة، وَإِنّنَا لَعَلَى ثِقَة تَامّة بِأَنّ الطّلَبَةَ وَالشّبَابَ يَسْتَشْعِرُونَ حَجْمَ الإِصْلَاحَات الّتى شَهِدَهَا قِطَاعُ التّعْلِيم العَالِى وَالبَحْث العِلْمِى، وَالخُطُوَات الّتى قَطَعَتْهَا بِلَادُهُم فِى غَيْرِه مِنَ القِطَاعَات، وَفَاءً لِلعَهْد مَعَ الشّعْب الجزائرِيّ الأَبِيّ وَمَعَ الشّهَدَاء الأَبْرَار، الّذين أَسْتَحْضِرُ مَعَكُم فِى هَذِه الذّكْرَى السّبْعِين (٧٠) لِيَوْم الطّالِب – بِإِجْلَال وَإِكْبَار – تَضْحِيَاتِهِم، وَنَتَرَحّمُ – فِى هَذِه المُنَاسَبَة – بِخُشُوع عَلَى أَرْوَاحِهِم الطّاهِرَة.

" تَحْيَا الجزائر "

المَجْد وَالخُلُودُ لِشُهَدَائِنَا الأَبْرَار

وَالسّلَامُ عَلَيْكُم وَرَحْمَةُ اللهِ تَعَالَى وَبَرَكَاتُه

الرهان الحقيقي

إنَّ الرهان الحقيقي في عالم تتضاعف فيه التحدّيات المركبة والكوارث الطبيعية هو امتلاك وسائل التدخل وبناء أجهزة قادرة على الصمود، التحرّك والتأثير ضمن البيئات المتغيّرة والعابرة للحدود، والتي فرضت على أجهزة الحماية المدنية الانتقال من منطق التدخّل التقليدي إلى بناء منظومات عملياتية متكاملة قائمة على الجاهزية، التخصص والقدرة على الاستجابة السريعة في البيئات المعقدة، ويعكس هذا، المستوى الذي تسعى إليه مصالح الحماية المدنية في مجال التكوين والتأهيل العملياتي، وقدرتها على التكيّف مع المعايير الدولية الخاصة بالتدخل في الكوارث والأزمات الكبرى، من خلال الاستثمار المتواصل في العنصر البشري، وتحديث وسائل التدخل، وتعزيز جاهزية الفرق المتخصصة وفق أحدث المقاييس المعتمدة دوليا، وما إعادة التصنيف الدولي لفريق البحث والإنقاذ في الأوساط الحضرية ضمن الفرق الثقيلة المعتمدة من طرف الهيئة الاستشارية الدولية للبحث والإنقاذ التابعة للأمم المتحدة، إلاّ تتويج لمسار متواصل من الاحترافية والتطوير العملياتي.

تكمن أهمية التصنيف في بعده الإستحقاقي، وبما يفرضه من التزامات تقنية وميدانية دقيقة ترتبط بقدرة الفريق على التدخل الذاتي الكامل في مناطق الكوارث وفق معايير دولية تشمل القيادة والتسيير، التنسيق العملياتي، البحث تحت الردوم، الدعم الطبي، الإسناد اللوجستي، وتسيير الأخطار المتعددة وهي معايير تعكس مستوى النضج الذّي بلغته منظومة البحث والإنقاذ في الجزائر سواء من حيث التأهيل البشري أو التحكّم في آليات التدخّل ضمن البيئات عالية الخطورة.

وقد أبرزت عملية إعادة التصنيف، التطّور النّوعي الذّي عرفه جهاز الحماية المدنية خلال السنوات الأخيرة من خلال الاستثمار المستمر في التكوين المتخصص وتطوير القدرات التقنية وتعزيز الجاهزية الميدانية للفرق بما يتماشى مع المرجعيات الدولية المعتمدة في مجال الاستجابة للكوارث الكبرى، كما أظهرت قدرة الفرق الجزائرية على العمل وفق مقاربات عملياتية حديثة تعتمد على التكامل بين مختلف التخصصات ودقة التنسيق وسرعة اتخاذ القرار في الظروف الاستثنائية.

كما يعكس هذا الإنجاز في جوهره، السياسة التي تنتهجها الدولة في دعم وتحديث قطاع الحماية المدنية باعتباره أحد المكونات الأسّاسية لمنظومة الأمن والحماية المدنية، من خلال توفير الإمكانيات البشرية والمادية مرافقة برامج التكوين والتأهيل وتوسيع مجالات التعاون الدولي وتبادل الخبرات، وهي رؤية تقوم على بناء جهاز احترافي قادر على مواكبة تطور الأخطار والتدخل بكفاءة في مختلف السيناريوهات.

ما تحقق تتويج تقني يضاف إلى سجل الإنجازات وإعلان واضح عن بلوغ الحماية المدنية في الجزائر مرحلة متقدمة من النضج العملياتي، حيث تتحول الخبرة الميدانية إلى قوة مؤسساتية قادرة على فرض حضورها داخل أكثر منظومات الاستجابة للكوارث تعقيداً في العالم، والحصول على التصنيف يُنتزع داخل تمارين تحاكي الانهيار الكامل للمدن، واختبارات تُقاس فيها قدرة الفرق على العمل تحت الضغط، واستقلاليتها في التسيير، ودقة التنسيق بين مختلف التخصصات في بيئات تحكمها الثواني الحرجة، وتثبيت التصنيف هو بلا شك نقطة وصول ومرحلة جديدة تفتح آفاقاً أوسع لمواصلة تطوير الأداء العملياتي وتعزيز ثقافة الجاهزية والتخصص، لترسيخ مكانة الحماية المدنية الجزائرية ضمن المنظومات الدولية الفاعلة في مجال البحث والإنقاذ والاستجابة الإنسانية.

الفهـرس

الإفتتاحية 01
تضامن 03
الحدث 04
إعادة التصنيف تأكيد للجاهزية وترسيخ للمكانة الدولية
إحتفالية 08
وزير الداخلية يشرف على مراسم الاحتفال باليوم العالمي
سيّدات الحماية المدنية...إرادة بلا حدود
تمارين 15
وزير الداخلية يشرف على SEISMEX 2026
حوار 18
المندوب الوطني للمخاطر الكبرى يتحدث
مشاريع وإنجازات 23
الإستراتيجية الوطنية في قطاع المناجم
دراسات 28
المنظور المستدام لإدارة الأخطار البيئية
ملتقيات 32
ملتقيات جهوية لترسيخ التسيير المالي الحديث
إهتمامات 34
المفوضة الوطنية لحماية الطفولة لـ«الحماية» : حماية الطفل مسؤولية مشتركة ومجتمعية
الأشبال مشروع مواطناتي لصناعة جيل الوقاية والمسؤولية
اليوم العالمي للطفولة
تجارب 39
هل يمكن الإستفادة من التجربة السويدية Vision Zero في الجزائر ؟
زيارات 41
زيارة عمل وتفقد بولاية عين الدفلى
المدير العام رفقة وزير الداخلية في زيارة عمل بفرنسا
المدير العّام يستقبل نظيره النيجري
تعاون جزائري - روماني
حملات 45
الاستعداد لموسم اصطياف 2026 محور ملتقى وطني
الحملة الوقائية لحماية المحاصيل الزراعية بولايات الجنوب
وزير الداخلية يشرف على فعاليات الافتتاح الرسمي لموسم الإصطياف
وزير الداخلية يشرف على التمرين الوطني لمكافحة حرائق الغابات بالبليدة
تدشين 50
وزير الداخلية يدشن وحدة رئيسية بالمدية
ندوات 53
الندوة الوطنية السابعة لنقابة أعوان الحماية المدنية
لجان 54
المدير العام يستقبل وفدًا عن مجلس الأمة
عقد من الرّيادة الإقليمية في إدارة المخاطر
تكوين 56
دورة تكوينية خاصة بالإنقاذ في الأوساط المائية
توعية 57
الأيام الدراسية التحسيسية حول الاستخدام الآمن لوسائل التواصل الاجتماعي
جولة دولية للمشي الجبلي
إصدارات 59
من الممارسة الإدارية إلى التأصيل الأكاديمي في قانون الصفقات العمومية
ثقافة 60
كورال الحماية المدنية، سيمفونية الالتزام والعطاء
متفرقات 64

العدد 39

مجلة تصدر عن المديرية العامة للحماية المدنية

مدير النشر
العقيد بوعلام بوغلاف

إعداد وتحرير
النقيب سميرة بودلال
النقيب حميدة مباركية

ساهم في هذا العدد
العقيد احسن سعدي
المقدم كريم حابي
المقدم رابح بن محي الدين
الرائد عبد الرزاق لعمامرة
الرائد نعيمة رابحي
النقيب أنور دبي
الملازم الأول حمزة بن جدي
الملازم الأول يوسف عبدات
الملازم الأول محمد حمادوش
العريف رشيد زبوجي
السيدة سعيدة بوتريك
السيدة نسيمة سحواد

الصور الفوتوغرافية
العريف رشيد زبوجي
الآنسة أمينة غازي

المقر
5 شارع أحمد قارة - بارادو
حيدرة - الجزائر
Tél.: (213) 023 56 84 83
Fax : (213) 023 56 84 86

تصميم وإنجاز وطبع
المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار
وحدة رويبة

البريد الإلكتروني
revue.protectioncivile@gmail.com

غزة البقاء

رغم تراجع الاهتمام الإعلامي الدولي وانزياح عدسة الأخبار عن غزة، فالمعاناة لم تنته بل يستمر القتل والدمار، وتتجدّد المآسي رغم انقضاء «الحرب»، لا زال السكان يعيشون وسط خراب شامل وتهجير متواصل مع تسجيل يومي للضحايا والإصابات نتيجة القصف والنزوح وانعدام أسباب الحياة الأساسية ما يجعل الوضع الإنساني من بين أسوأ الأزمات في العصر الحديث.

منذ إستعار حرب الإبادة في قطاع غزة عمد الاحتلال إلى استخدام التجويع كأحد أكثر الأسلحة فتكاً مستهدفاً عموم سكان القطاع الذين وُضعوا أمام خيارات قاسية تتدرج من القتل المباشر بالقصف إلى الاستنزاف البطيء عبر الحصار ونقص الغذاء والدواء، وقد شهد القطاع موجات تجويع متتالية تركت آثاراً عميقة على الواقع الإنساني، واستُخدمت بصورة مباشرة في دفع السكان نحو النزوح، في إطار مساعي لإفراغه ودفعهم في اتجاه الحدود ضمن سياق التهجير القسري، وإغلاق المعابر لم يكن إجراءً أمنياً منفصلاً بقدر ما شكّل خطوة تأسيسية ضمن مسار أوسع يسعى لإعادة صياغة آليات الحصار وأدواته بالانتقال من نمط المنع المباشر إلى نمط أكثر تعقيداً يقوم على التقييد والتحكم في التدفق الإنساني، وفي خضم هذا الانهيار تفتح البيئة المنهارة على سكان غزة جبهة جديدة من الخطر تُعاش كل يوم فالأخطار لم تعد مجرد احتمال بل كارثة بيئية حقيقية، تحوّلت إلى واقع ملموس يتكرر بين خيام النازحين في مساحات مكتظة بالنفايات، وعلى مقربة من أماكن المعيشة والنوم، إذ يجد السكان أنفسهم في مواجهة مباشرة مع القوارض والحشرات السّامة في ظل غياب الحماية والرعاية الكافية ومنع الاحتلال دخول المواد اللازمة لمكافحة الآفات.

ولم تتوقف تداعيات الحرب عند حدود الكارثة الإنسانية والمعيشية، بل امتدت لتشمل إجراءات وسياسات عمّقت من واقع القمع والتضييق على الفلسطينيين في مختلف مناحي الحياة، كما شهدت المرحلة الأخيرة تمرير عدد من السياسات التي وصفتها جهات حقوقية بأنها انتهاكات خطيرة استُغلت فيها ظروف الحرب والطوارئ ففي خطوة غير مسبوقة تزامنت مع الذكرى الخمسين ليوم الأرض، صادق الإحتلال على قانون يفرض عقوبة الإعدام بحق الأسرى الفلسطينيين وهو تكريس قانوني لنظام فصل عنصري يستهدف الفلسطينيين حصرا، وبذريعة الحرب الإقليمية.

وأمام هذا المشهد المثقل بالموت والحصار، تبدو غزة وكأنها تعيد إنتاج معنى الصمود بصورة تتجاوز الوصف، حتى شبّهها البعض بأسطورة سيزيف...، ولمن شبه غزة بأسطورة **سيزيف Sisyphus** المحكوم بحمل صخرته في عبث أبدي وهزيمة ، تبدو الصورة مختلفة تماماً فالصخرة التي تمثل العدوان، الحصار، ومحاولات المحو في غزة تُدفع للأعلى في كل مرة بأيدي شعب يرفض الاعتراف بحتمية السقوط، فإذا كان سيزيف قد حُكم عليه بالعناء العقيم، فإن غزة قد أعادت صياغة الأسطورة فهي لا تحمل صخرتها كعقوبة بل جعلت من الصمود فعلاً متجدداً يتجاوز الهزيمة وقدرا ترفعه كلما حاول العالم إسقاطه عليها، في غزة سيزيف ليس رمزاً للعناء بل هو رمزٌ للاستمرارية التي تكسر إرادة الجبال فصخرة غزة رغم ثقل الدماء والركام تصعد دائماً نحو قمة الكرامة، وفي كل مرة يظن فيها المحتل أن الصخرة قد استقرت في القاع، تفاجئه غزة بأنها قد بدأت الصعود من جديد بروحٍ لا تعرف اليأس□

إعادة التصنيف تأكيد للجاهزية وترسيخ للمكانة الدولية

ضمن مساعيها المتواصلة لتعزيز قدرات التدخل في حالات الطوارئ والكوارث، تواصل الجزائر العمل على تطوير منظومتها الوطنية للبحث والإنقاذ الحضري بما يتماشى مع المعايير الأممية الحديثة، وفي هذا الإطار خضع فريق الحماية المدنية الجزائري ALG-01 لتمرين إعادة التصنيف الدولي INSARAG External Reclassification (I.E.R)، والذّي يمثل اختباراً ميدانياً متقدماً لقياس مدى جاهزية الفرق الدولية واستيفائها لمتطلبات التصنيف المعتمد من طرف المجموعة الاستشارية الدولية للبحث والإنقاذ INSARAG، وانطلقت فعاليات إعادة تصنيف فريق البحث والإنقاذ في الأوساط الحضرية ALG HUSAR 01، تحت إشراف المدير العام للحماية المدنية العقيد بوعلام بوغلاف وبحضور خبراء وملاحظين دوليين تابعين للأمانة العامة للهيئة الاستشارية للبحث والإنقاذ بالأمم المتحدة.

أُستهلت الفعاليات بتقديم عرض شامل حول الهيكلة الإدارية والعملياتية للمديرية العامة للحماية المدنية، تضمنت عرضا للفرق المتخصصة ومنظومة العمل والاستجابة للأخطار، وعرض خاص حول فريق البحث والإنقاذ في الأوساط الحضرية – الذي تحصل على التصنيف الدولي سنة 2017 حيث استعرض قائد الفريق تركيبته ومهامه وكذا برنامج التمرين الميداني الذي يمتد على مدار 36 ساعة أين يخضع الفريق لتقييم الخبراء الملاحظين الدوليين.

يُعد التمرين محطة تقييمية لقياس الجوانب النظرية والتنظيمية ولاختبار القدرات العملياتية الحقيقية للفريق في بيئات معقدة تحاكي كوارث واقعية، كالزلازل والانهيارات الهيكلية الكبرى، والتأكد من قدرة الفريق على الحفاظ على تصنيفه ضمن فئة الفرق الثقيلة **Heavy USAR** الذي يعد الأعلى درجة في منظومة البحث والإنقاذ الحضري المعتمدة من طرف **INSARAG**، وتتطلب مستوى عالي من الجاهزية التقنية والعملياتية وتنسيق متعدد التخصصات إضافة إلى القدرة على العمل المتواصل تحت الضغط وفي ظروف ميدانية صعبة لمدة تصل إلى عشرة أيام مع ضمان الاستقلالية التّامة في مجالات الإيواء والإعاشة والتموين والاتصال أثناء الكوارث الكبرى.

أُسندت مهمة التقييم إلى لجنة دولية متعددة الجنسيات تضم خبراء معتمدين في مجال البحث والإنقاذ الحضري يمثلون تخصصات هي القيادة، الإدارة اللوجستيك،الطب والعمليات الميدانية وساهم هذا التنوع في ضمان تقييم شامل وموضوعي يغطي أبعاد الأداء العملياتي والتنظيمي، ويعكس الطابع الدولي لهذا النوع من التمارين القائم على تبادل الخبرات وترسيخ أفضل الممارسات المعتمدة عالمياً في مجال الاستجابة للكوارث، كما ميّز هذا التمرين حضور ملاحظين دوليين أتيحت لهم فرصة متابعة المراحل العملياتية عن قرب، بما يعزز شفافية عملية التقييم ويكرّس البعد التشاركي للفاعلين في منظومة البحث والإنقاذ الحضري على المستوى الدولي.

أطوار التمرين

انطلقت فعاليات التمرين يوم 13 أفريل 2026 بوصول أعضاء لجنة التصنيف إلى الجزائر العاصمة عبر مطار هواري بومدين، حيث باشرت عقد اجتماع مغلق خُصص لضبط منهجية التقييم وتوحيد معايير العمل إضافة إلى تحديد الأدوار التقنية والتنظيمية لكل عضو، لضمان انسجام عملية التقييم وموضوعيتها.

وفي اليوم الثاني، عقدت اللجنة اجتماعاً حضره المدير العام وإطارات الإدارة المركزية، خُصص لعرض حول القدرات الاستراتيجية والتنظيمية للحماية المدنية واستراتيجيات الاستجابة للكوارث، وحول فريق البحث والإنقاذ في الأوساط الحضرية ALG HUSAR 01 مكوناته والتأهيلات التي تلقاها عناصره كما خُصص جانب هام من هذا اليوم لمراجعة الوثائق المرجعية، بما في ذلك خطط الانتشار، بروتوكولات السلامة وسجلات التدريب قبل القيام بزيارات ميدانية إلى الوحدة الوطنية للتدريب والتدخل، ومركز التنسيق العملياتي، ومواقع المناورات التي احتضنت التمرين الافتراضي أين تم الوقوف على الجاهزية اللوجستية والعملياتية المسخرة لهذا الاستحقاق.

A-2

مع حلول الساعة السادسة مساءً من يوم 14 أفريل، أعطت مديرية التمرين (Exercise Control – EXCON) إشارة الإنطلاق الرسمي للتمرين، لتبدأ المرحلة الميدانية الأكثر حساسية والتي امتدت على مدار يومي 15 و16 أفريل.

خلال هذه المرحلة وُضع الفريق في سيناريوهات عملياتية مكثفة تحاكي كوارث حقيقية، وباشر أفراده عمليات تعبئة وانتشار ميداني شامل منذ الساعات الأولى للصباح، نحو عدة مواقع عمل تجسّد انهيارات عمرانية معقدة، وقد برزت قدرة الفريق على تنفيذ عمليات البحث باستعمال وسائل تقنية حديثة وكلاب مدربة مختصة، بالتوازي مع عمليات إنقاذ دقيقة تطلبت تنسيقاً محكماً بين مختلف التخصصات، واستمرت العمليات بشكل متواصل لمدة 36 ساعة دون انقطاع، وهو أحد أبرز المعايير المعتمدة على المستوى الدولي في تقييم أداء فرق البحث والإنقاذ الحضري لما يعكسه من قدرة على الاستمرارية والجاهزية تحت الضغط العملياتي، وشهد اليوم الموالي إدراج عناصر إضافية بهدف رفع مستوى التعقيد العملياتي من خلال حالات الضحايا، وتزامن ذلك مع بروز مخاطر إشعاعية كأخطار ثانوية وهو ما أتاح اختبار قدرة الفريق على التكيف السريع، واتخاذ القرار الملائم في ظروف ميدانية شديدة التعقيد والتغير المستمر.

انتقلت العملية إلى مرحلة التقييم النهائي بانتهاء التمرين مساء يوم 16 أفريل، أين اجتمع أعضاء لجنة التصنيف في جلسات مغلقة لتحليل الأداء بشكل دقيق، وصياغة ملاحظات اللجنة الاستشارية التي تعكس نقاط القوة وفرص التحسين، وفي 17 أفريل عقدت اللجنة جلسة مراجعة الأداء الختامية مع الفريق تم خلالها تقديم تقييم شامل في حوار مهني يهدف إلى التحسين المستمر، تمّ على إثرها الإعلان عن حصول الفريق الدولي الجزائري على استحقاق إعادة التصنيف ضمن هيئة المجموعة الدولية الاستشارية في البحث والإنقاذ.

وتوج الاستحقاق بتنظيم حفل رسمي للإعلان عن نتائج التمرين في أجواء طبعتها روح التعاون الدولي وترسيخ مبادئ الشراكة الإنسانية ليغادر الخبراء والملاحظون الدوليون الجزائر يوم 18 أفريل عقب انتهاء مهام التقييم.

على الصعيد العملياتي أبدى الفريق ALG-01 احترافية لافتة تجسدت في سرعة الاستجابة الميدانية والقدرة العالية على إدارة التدخلات في مواقع متعددة بالتوازي مع ضمان تنسيق محكم بين التخصصات التقنية المختلفة تحت مظلة الالتزام الصارم بمعايير السلامة الدولية، كما برزت جدارة الفريق في الحفاظ على وتيرة أداء مستقرة تحت الضغوط الزمنية والنفسية الحادة وهو ما يعد ركيزة أساسية لنجاح المهام النوعية، وفي المقابل، أتاحت عملية التقييم رصد فرص للتطوير المؤسسي خاصة في جانب تحديث أنظمة الاتصال داخل البيئات المعقدة، وتعميق التحول الرقمي في منظومة إدارة العمليات، كما خلص التقييم إلى أهمية تكثيف التدريب على السيناريوهات المركبة، وتطوير بروتوكولات إدارة البيانات اللحظية لضمان تدفق المعلومات في زمنها الحقيقي.

يعد التمرين محطةً استراتيجية فارقة في مسار تحديث منظومة الاستجابة الوطنية للكوارث في الجزائر، إذ لا تقتصر مكاسبه على رفع مستويات الجاهزية الميدانية فحسب، بل تمتد لتشمل تفعيل أطر التعاون الدولي وتوطين أحدث التقنيات والخبرات العالمية، كما برهن الاستحقاق على التزام الجزائر الراسخ بدعم العمل الإنساني العابر للحدود مكرساً مكانتها كشريك محوري وموثوق ضمن المنظومة الدولية للإغاثة، كما جاء تمرين إعادة التصنيف الدولي ليؤكد استحقاق فريق ALG-01 مكانه الطبيعي ضمن صفوة الفرق الدولية المعتمدة لدى INSARAG، وهذا النجاح هو الثمرة المباشرة لسياسة التطوير المستمرة التي تنتهجها الدولة لتعزيز قدرات البحث والإنقاذ وتجسيد ملموس لحضور الجزائر الفاعل والمؤثر في المشهد الإنساني العالمي□

وزير الداخلية يشرف على مراسم الاحتفال باليوم العالمي

أشرف وزير الداخلية والجماعات المحلية والنقل السيد سعيد سعيود رفقة المدير العام للحماية المدنية العقيد بوعلام بوغلاف بمقر المديرية العامة على مراسم احتفالية اليوم العالمي المصادف للفاتح مارس، والذي حمل هذه السنة شعار «إدارة المخاطر البيئية من أجل مستقبل مرن ومستدام» وجرت في حضور عدد من المسؤولين هم السادة، الوزير والي ولاية الجزائر، المدير العام للأمن الوطني، المدير العام للمواد البشرية والتكوين والقوانين الأساسية بوزارة الداخلية والجماعات المحلية والنقل المدير العام الرئيس التنفيذي لشركة أوريدو الجزائر وإطارات الإدارة المركزية.

أُستهلت المراسم بالترحم على أرواح شهداء الواجب المهني من منتسبي القطاع عرفانا بما قدمه هؤولاء من تضحيات خدمة للوطن والمواطن تعكس الحرص على تكريس ثقافة العرفان بجهود شهداء الواجب وصون ذاكرتهم وترسيخ معاني الانتماء والالتزام.

وفي كلمته التي ألقاها بالمناسبة ثمن السّيد الوزير الجهود التّي يبذلها أعوان الحماية المدنية مشيدا بتضحياتهم في سبيل أداء مهامهم النبيلة في حماية الأشخاص والممتلكات والمحافظة على البيئة، حيث تحتفي الحماية المدنية في الجزائر على غرار بقية أجهزة البلدان الأعضاء في المنظمة الدولية للحماية المدنية والدفاع المدني باليوم العالمي تحت شعار «**إدارة المخاطر البيئية من أجل مستقبل مرن ومستدام**» نظرا للدور الحيوي الذي تبذله هذه الأجهزة في إدارة المخاطر والتدخل السريع للوقاية من الكوارث في ظل التحديات المناخية والبيئية التي يشهدها العالم، وجاء الشعار في سياق دولي يتسم بتنامي التحديات البيئية والمناخية، ما أضفى عليه بعدا استراتجيا يعكس وعيا دوليا متناميا بأهمية إدارة المخاطر

وأضاف أن العالم يشهد تحوّلات متسارعة تتسم بتعقيد المخاطر وتداخلها، سواء تعلق الأمر بالكوارث الطبيعية كالفيضانات والحرائق والزلازل أو بالمخاطر الصناعية والأزمات الصحية والبيئية، وهي تحدّيات، تفرض ضرورة تبني مقاربات حديثة وفعالة في مواجهتها بتطوير أساليب العمل وتعزيز الجاهزية والرفع من كفاءة أداء الأفراد للتدخل على المستويين الوطني والدولي.

وأكد المدير العام من جهته أن إدارة المخاطر أصبحت علما قائما بذاته يرتكز على الاستشراف والتخطيط والوقاية والتدخل السريع وإعادة التأهيل ووضع خطط كفيلة للحدّ من آثارها وأن القطاع يُواصل جهود تعزيز جاهزية فرقه العملياتية وتطوير قدراته البشرية والتقنية وفقا لتوجيهات السّلطات العليا، ويسعى للتعامل بكفاءة مع سيناريوهات مختلف الكوارث الطبيعية والحوادث التكنولوجية والمخاطر التي تهدّد البيئة وصحة الإنسان.

وتمّ خلال الحفل عرض فيديو يوثق حصيلة النشاطات العملية لوحدات الحماية المدنية عبر التراب الوطني لسنة 2025، تواصلت بعده مراسم تقليد الرتب للمتفوقين في الامتحانات المهنية بعنوان سنة 2025، والتي أسفرت عن ترقية 5265 موظف من مختلف الرتب، كما شهد الحفل ترقية مدير المدرسة الوطنية للحماية المدنية، وقائد الوحدة الوطنية للتدريب والتدخل لرتبة عقيد.

وأسدل ستار التكريمات بالاحتفاء بعدد من الموظفين المحالين على التقاعد عرفانا بمسيراتهم المهنية وسنوات الخدمة التي قضوها متحلّين بحسّ الواجب والمسؤولية والإخلاص، وتكريم السيد **ديمتريوس كولينيديس**

المستشار التقني في مجال صيانة مروحيات وطائرات المجموعة الجوية للحماية المدنية نظير ما يقدّمه من عمل منذ سنة 2012 لتطوير قدرات طياري وتقنّي المجموعة.

وحرصا على إبراز الأدوار المحورية التي تؤديها مصالح الحماية المدنية في حماية الأشخاص والممتلكات والبيئة أعدّت المديرية العامة عبر مختلف مديرياتها الولائية برنامجًا ثريًا يعكس حجم حضورها الميداني وقربها من المواطن، تضمن تنظيم مناورات في مجالي الإنقاذ والإسعاف وحملات توعوية بمختلف الأخطار، إلى جانب أنشطة رياضية وثقافية، وندوات فكرية وأيام مفتوحة على مستوى الوحدات العملياتية، بهدف تعزيز ثقافة الوقاية وترسيخ الوعي الجماعي بمخاطر الكوارث والحوادث لبناء مجتمع أكثر أمنًا وتحقيق تنمية مستدامة في بيئة آمنة وسليمة□

سيّدات الحماية المدنية...إرادة بلا حدود

أشرف السيد المدير العام للحماية المدنية، العقيد بوعلام بوغلاف، على تنظيم مأدبة إفطار وحفل تكريمي بمقر الوحدة الوطنية للتدريب والتدخل بالدار البيضاء على شرف منتسبات القطاع وذلك بمناسبة إحياء اليوم العالمي للمرأة المصادف للثامن من مارس، تزامن هذا العام مع نفحات الشهر الفضيل، وجاءت المناسبة تحت شعار «نساء الحماية المدنية... إرادة بلا حدود» يعكس المسار المشرّف للمرأة في صفوف الحماية المدنية ويُجسد التقدير لإسهاماتها في مجال العمل الإنساني وكفاءتها كشريك أساسي في أداء هذه الرسالة النبيلة بما جعلها نموذجًا يُحتذى به في التفاني وروح المسؤولية.

تميّز الحفل بحضور المجاهدة السيدة حورية طوبال إحدى رموز الذاكرة الوطنية إلى جانب السّيدات الولاة المنتدبين للمقاطعات الإدارية لكل من دراية، حسين داي وزرالدة، وعدد من المدراء المركزيين وإطارات وموظفات القطاع، كما حضر المناسبة ممثلات عن مختلف الأسلاك الأمنية من وزارة الدفاع الوطني، الدرك الوطني، الأمن الوطني، الجمارك الجزائرية، إدارة السجون، والسيدة محافظ الغابات لولاية الجزائر، وشهد الحفل أيضا حضور ضيفات من قطاعات وزارية مختلفة على غرار وزارة الداخلية، المالية والوظيفة العمومية، إلى جانب ممثلات عن شركة أوريدو وعدد من ممثلات الأسرة الإعلامية.

استُهلّت فعاليات الحفل بكلمة ترحيبية أبرزت مكانة المرأة داخل المجتمع، وأشادت بدورها وإنجازاتها في مجالات الحياة المختلفة مع التأكيد على حضورها الفاعل داخل القطاع، وثمّن المدير العام في كلمة ألقاها بالمناسبة الجهود المبذولة من طرف المرأة العاملة في القطاع، مشيدًا بما تتميز به من التزام عال وقدرة على تحمّل المسؤوليات وأداء المهام الصعبة في الظروف الاستثنائية، كما أبرز حضورها الفاعل في تخصصات حساسة تتطلب جاهزية بدنية ونفسية عالية، إلى جانب

مساهمتها في أنشطة الوقاية والتحسيس وترسيخ ثقافة السّلامة لدى المواطنين، ودورها في مجالات التكوين والتخطيط الاستراتيجي والتسيير والإدارة، وعلى أن الاستثمار الحقيقي يقوم أساسًا على كفاءة وجاهزية العنصر البشري، وضرورة إيلاء عناية خاصة بالطاقات النسوية باعتبارها ركيزة لمستقبل أكثر جاهزية وفعالية مجددًا دعمه لمسار ترقية حضور المرأة داخل المؤسسة على مختلف المستويات.

وفي إطار تجسيد روح التضامن والانتماء المهني، قام المدير العام بتكريم ضيفات الشرف وإطارات مختلف القطاعات، تقديرًا لإنجازاتهن وجهودهن، كلّ في مجال تخصصها دون إغفال دورهن في بناء الأسرة وتنشئة الأجيال، كما شمل التكريم عددًا من المتقاعدات عرفانًا بما قدمنه من عطاء طيلة سنوات الخدمة وسط أجواء سادها التقدير والامتنان، وتخللت الحفل وصلات غنائية من التراث الوطني من أداء فرقة أهل الفن، أضفت أجواء مميزة تفاعل معها الحضور، كما شهدت المناسبة مراسم تقليد الرتب في لحظات مفعمة بالفخر والاعتزاز تُوّجت بترقية عدد من المستخدمات إلى رتب أعلى تقديرًا لمسارهن المهني وجهودهن المتميزة.

لا تُقاس قيمة المبادرات من هذا النوع بما تحققه لحظة التكريم ، بل بما تزرعه من دافعية متجددة وإحساس صادق بالانتماء، إذ تعيد رسم صورة المرأة داخل القطاع كقوة تُنتج الأثر وتصنع الفارق، فهي لحظة اعتراف تتجاوز الطابع الرمزي، لتؤكد أن حضور المرأة ليس استثناءً، بل ركيزة يُبنى عليها، ومصدر طاقة يُعوَّل عليه في ترسيخ الجاهزية وخدمة المجتمع بثبات.

مسارات نسوية ملهمة

أثبتت المرأة في الحماية المدنية حضورها الفاعل في مجالات الوقاية والتدخل والتكوين، ومن خلال مسارات مهنية متنوعة تمكنّت العديد من منتسبات القطاع من التميّز في تخصصات دقيقة وعملياتية مجسدات قيم الالتزام والانضباط وروح المسؤولية، مؤكدات أنه يُبنى بالعلم والخبرة والإرادة، وفي الصفحات التالية سنسلط الضوء على نماذج نسوية استطاعت أن تترك بصمتها في ميادين مختلفة، وأن تقدّم صورة مشرقة للكفاءة والعطاء في خدمة المواطن وحماية الأرواح والممتلكات.

المعرفة خط دفاع الأوّل

استطاعت الرائد سعدي فتيحة أن تجعل من العلم والخبرة ركيزتين لمسيرة مهنية حافلة بالعطاء والتميز في قطاع الحماية المدنية الذّي التحقت به سنة 2006، ومنذ ذاك وهي تحرص على توظيف رصيدها الأكاديمي في مواجهة التحدّيات المرتبطة بالمخاطر، مثبتة حضور المرأة في المجالات التقنية والتخصصات الدقيقة، فبفضل تكوينها الجامعي في علم الأحياء الدقيقة عززت مسارها المهني بالانضمام سنة 2015 إلى الفريق المتخصص في مواجهة المخاطر النووية والإشعاعية والبيولوجية والكيميائية (NRBC) الذي يتطلب مستوى عالي من التأهيل العلمي، وخلال جائحة كوفيد- 19، ساهمت ضمن اللجنة المتخصصة في تسيير المخاطر البيولوجية في إعداد الدليل المنهجي مسخرةً خبرتها العلمية لدعم جهود الوقاية وتعزيز آليات حماية المواطنين، كما شاركت في دورات وبرامج دولية للتدريب في تونس والبنين ما مكّنها من الإسهام في تبادل الخبرات وتطوير المعارف المتخصصة في هذا المجال الحيوي، ومن خلال مسيرتها المهنية تؤكد أن الكفاءة في إدارة المخاطر تُبنى على التكوين المتخصص والمستمر للإسهام بفعالية في تطوير منظومة الوقاية ومواجهة التحدّيات المرتبطة بالمخاطر البيولوجية.

إرادة، تصنع التميّز في أعالي السماء

الرائد مليكة دوار نموذج استثنائي لمرأة صنعت نجاحها بالإصرار والكفاءة، فمنذ التحاقها بصفوف

الحماية المدنية ضمن دفعة سنة 2007 برتبة ضابط مهندس في الإعلام الآلي شقّت طريقها بثبات نحو تحقيق حلمها في عالم الطيران لترسم مسارًا مهنيًا متميزًا كقائد مروحية في المجموعة الجوية، وبفضل تكوين متخصص تلقّته في إنجلترا وإيطاليا اكتسبت المهارات اللازمة لقيادة المروحيات محافظةً على هدوئها ودقة قراراتها خلال مهام مكافحة حرائق الغابات وعمليات الإجلاء الصحي والتدخلات الاستعجالية، وبين هدير المحركات وضغط المسؤولية ظلّ شغفها بالطيران وروح الواجب الإنساني حافزين يدفعانها إلى التحليق عاليًا حاملةً الأمل إلى من هم في أمسّ الحاجة إليه، لقد أثبتت أن التميّز لا تحدّه الصور النمطية وأن الكفاءة تُبنى بالاجتهاد والانضباط والإرادة الصلبة، لتغدو مثالاً يُحتذى به في مواجهة التحديات وتحويلها إلى قصص نجاح تُكتب في السماء.

حورية تكتب قصة الشغف في صمت الأعماق

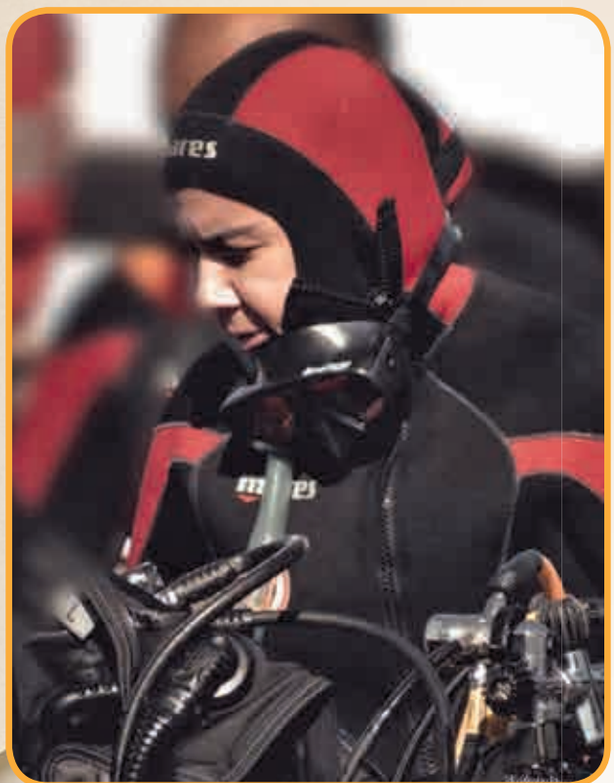

في عالم تحجبه الأعماق وتكتنفه المخاطر، أين تتراجع الرؤية وتزداد التحدّيات تعقيدًا، اختارت الملازم حورية أمينة بوناطيرو أن تجعل من الانضباط والالتزام المهني بوصلتها نحو التميز، فمنذ التحاقها بصفوف الحماية المدنية سنة 2004، ثم انضمامها كأول امرأة إلى فريق الغطس سنة 2008 ، خاضت تجربة استثنائية في أحد أكثر التخصصات دقة وحساسية وهو الإنقاذ في الأوساط المائية بدافع الشغف بعالم الأعماق وحب الاستكشاف وحولت هذا التحدّي إلى مسار مهني قائم على الكفاءة يتطلب أعلى درجات التركيز والجاهزية والحذر في كل تدخل في ظروف لا تترك مجالاً للخطأ، واليوم وبعد سنوات الخبرة الميدانية تواصل أداء رسالتها من زاوية أخرى بالإسهام في تكوين وتأطير الأجيال الجديدة ناقلةً إليهم معارفها وتجربتها، مؤكدةً أن التميز في الميدان يبدأ بالانضباط ويُصنع بالإرادة والإخلاص للمهنة.

كفاءة تصنع الفارق بين القمم والمنحدرات

في بيئات تتطلب جاهزية عالية وقدرة على اتخاذ القرار تبرز العريف بشلة فاطمة خريجة دفعة 2015

بالوحدة الوطنية للتدريب والتدخل، كنموذج مغاير للمرأة العاملة في التخصصات الدقيقة، فقد اختارت الانضمام

إلى فرق البحث والإنقاذ في الأماكن الوعرة، وهو المجال الذي يتطلب اللياقة البدنية والمهارات التقنية العالية لمواجهة التحديات وسط المرتفعات، المنحدرات والأعماق، حرصت على تطوير قدراتها المهنية باستمرار من خلال المناورات والتمارين المتخصصة، ما مكّنها من تعزيز خبراتها الميدانية والتقنية، شاركت سنة 2019 في دورة تكوينية لفائدة أعوان من عدة دول، ساهمت في اثراء معارفها في مجال الإنقاذ، وبفضل هذا المسار أصبحت صورة مشرقة للمرأة التي اختارت أن تواجه المخاطر مؤمنةً بأن إنقاذ الأرواح رسالة تتجاوز حدود المهنة.

شراكة تتجاوز حدود التدريب

إختارت العريف خميسة بوغقال عون دفعة 2015 تخصص السينوتقني عن قناعة بأن هذا التخصص لا يقتصر على تدريب الكلاب وتأهيلها للتدخل فحسب بل يقوم على تسخير قدراتها للمساهمة في إنقاذ الأرواح والبحث عن المفقودين وسط الأنقاض، فمن خلال عملها اليومي تنسج مع الكلب المدرب علاقة مهنية خاصة تقوم على الثقة المتبادلة والانضباط والتفاهم المستمر لتتحوّل هذه الشراكة الميدانية إلى عنصر أساسي في نجاح عمليات البحث والإنقاذ، وبين التدريب المتواصل وعمليات البحث الميدانية تجسد تجربتها صورة فريدة للتكامل بين الإنسان والحيوان في العمل الإنساني حيث تصبح الشراكة ثمرة تعاون وثيق يهدف إلى الوصول إلى الضحايا وإنقاذهم.

وما هذه النماذج إلا غيض من فيض لكفاءات نسوية عديدة يزخر بها القطاع، نساء قدّمن ولا يزلن صورًا مشرفة من الالتزام والعطاء، ملهمات بأدائهن ومساراتهن المهنية، ومساهمات بجدارة في أداءً رسالة نبيلة قوامها حماية الأرواح والممتلكات وخدمة الوطن□

وزير الداخلية يشرف على SEISMEX 2026

لتقييم الجاهزية الوطنية

أشرف وزير الداخلية والجماعات المحلية والنقل السيد سعيد سعيود مرفوقًا بالمدير العام للحماية المدنية العقيد بوعلام بوغلاف، على فعاليات التمرين الوطني «سيسماكس 2026»، الذي احتضنته ولاية البويرة في الفترة الممتدة من 8 إلى 12 فيفري 2026، بحضور والي الولاية السيدة حورية عقون، إلى جانب السلطات المدنية والعسكرية والأمنية وإطارات القطاع، ويأتي تنظيم هذا التمرين في إطار البرنامج السنوي للمديرية العامة للحماية المدنية، الرامي إلى تعزيز الجاهزية الوطنية لمواجهة الكوارث والأخطار الكبرى، من خلال تنسيق الجهود وتوحيد آليات التدخل بين مختلف الفاعلين عبر تنفيذ مناورة ميدانية واسعة النطاق.

اطلع السيد الوزير في مستهل الزيارة على سير العمليات وآليات تنفيذ سيناريو المناورة خاصة ما تعلّق بمنظومة القيادة والتحكم وطرق التنسيق بين مختلف مراكز القيادة، كما عاين عددا من المحطات العملياتية والتنظيمية أين وقف على جاهزية الفرق المتدخلة ومفارز الدعم والتدخل الأولي، مراكز القيادة والفرق

المتخصصة المشاركة في التمرين الذّي تميز بدرجة عالية من الواقعية وفي هذا السّياق صرّح الوزير بأن الإمكانات البشرية والمادية المسخّرة ساهمت في إنجاح التمرين الذّي حملت أطواره كل السيناريوهات المحتملة لزلزال حقيقي تم تجسيدها ميدانياً.

أما عن سيناريو التمرين فقد حاكى وقوع زلزال بقوة 6.7 درجات على سلم ريشتر، مركزه جنوب شرق الولاية على بعد 14 كلم بمنطقة وادي البردي بدائرة الهاشمية، ألحق أضراراً ببلديات وادي البردي، البويرة الأصنام وسور الغزلان، وأسفر عن خسائر بشرية ومادية هامة تمثلت في وجود مفقودين تحت الأنقاض وحالات هلع واسعة وسط السكان إضافة إلى عشرات المصابين بحالات صدمة، كما شملت تداعيات السيناريو انهيارات للمباني وحادث مرور خطير تمثل في اصطدام حافلة بسيارتين وسقوطهما في سد عين بسام مع تسجيل هزات ارتدادية بقوة 6.4 درجات تسببت في انفجارات وتسرب مواد خطرة زادت من تعقيد الوضع ورفعت عدد الضحايا.

جنّدت المديرية العامة لتنفيذ التمرين 44 مفرزة دعم وتدخل أولي، وما يفوق 6000 متدخل، موزعين على 51 فريق قيادة، 2408 منقذ متخصص في البحث تحت الأنقاض،37 مجموعة للبحث والإنقاذ في الأوساط الوعرة تضم 259 عنصرا، إلى جانب 227 غواص وفرق سينوتقنية مدعمة بـ59 كلب بحث،كما شاركت 3 وحدات متخصّصة في الحوادث النووية البيولوجية والكيماوية تضم 21 مختصا، و14 ضباطا لتقييم مخاطر المباني، إضافة إلى150 فرد بين أطباء وشبه طبيين، وأطباء بيطريين و20 عنصرا من المجموعة الجوية، مع تسخير وسائل الاتصال والتكنولوجيات الحديثة والدعم اللوجستي، ومشاركة مفرزة من المدرسة الوطنية للحماية المدنية.

ترتكز أهداف التمرين على تعزيز الاستعداد المسبق للتدخل وتقييم زمن استجابة الفرق في حال وقوع كارثة واسعة النطاق، إلى جانب اختبار الإجراءات العملية وتوحيد التقنيات العملياتية المعتمدة، كما يهدف إلى تقييم نجاعة التنظيم العملياتي عند تسخير موارد بشرية ومادية معتبرة وقياس فعالية الوسائل والإجراءات المستحدثة، فضلًا عن اختبار مستوى التنسيق بين النظامين التشغيليين الوطني والدولي عند تفعيلهما بشكل متزامن ويشمل أيضًا تقييم انسيابية تدفق المعلومات عبر المنصات الرقمية،وقد جرت أطواره في ظروف تنظيمية محكمة عكست مستوى عالي من التنسيق بين مختلف المتدخلين ما مكّن من تحقيق الأهداف المسطرة خاصة ما تعلّق برفع الجاهزية وتعزيز سرعة الاستجابة.

وخلال كلمة بمناسبة الحفل التكريمي الذي أقيم على شرف المشاركين في التمرين، أشاد السيد المدير العام بجهود جميع المتدخلين شاكرا لهم روح الانضباط، والمهنية التي ميزت مراحل تنفيذه ، وأشاد بفعالية الاستجابة عادا إياها مؤشرا إيجابيا لمدى جاهزية الوحدات وقدرتها على التعامل مع الكوارث ودعا إلى ضرورة مواصلة العمل لرفع مستوى الأداء بما يتماشى والمعايير الدولية في مجال الإغاثة والإنقاذ، كما تطرّق إلى جملة من الجوانب التقنية، كتعزيز منظومة الاتصال الميداني وضمان استمراريتها

مع تحسين تداول المعلومة بين مستويات القيادة والتدخل وتطوير استخدام التطبيقات التكنولوجية لدعم القرار.

SEISMEX 2026 والبروتوكولات العملياتية المستحدثة

إضافة إلى البروتوكولات العملياتية الأساسية التّي تم تفعيلها واختبارها في هذا التمرين، أولها بروتوكول التعبئة والانتشار الزمني، إذ ركّز التمرين على قياس دقة الانتشار التدريجي للمفارز (وصول 27 % من المفارز خلال الـ 8 ساعات الأولى، وصول 62 % خلال 12 ساعة، وصول 90 % خلال 16 ساعة، اكتمال التعبئة بنسبة 100 % خلال 20 ساعة) بروتوكول الاستطلاع والتقييم المبدئي فبمجرد تلقي أوامر مركز التنسيق العملياتي بولاية البويرة، ينطلق المركز المتقدم والوحدات المجاورة فوراً للقيام بمهام استطلاعية ميدانية لتقييم حجم الأضرار واستكشاف المناطق المتضررة قبل وصول الدعم الشامل بروتوكول دورة الاستجابة القياسي الذّي يلزم المفارز بالانطلاق في غضون 4 ساعات كحد أقصى من تلقي الإنذار، ويُختتم بمرحلة استرجاع الخبرات لتقييم التدخل.

وفي إطار الارتقاء بمستوى التنسيق تم اعتماد مركز بيطري متقدم يُعنى بالتكفّل بالحوادث والإصابات التي قد تتعرّض لها كلاب البحث أثناء أداء مهامها بما يضمن الحفاظ على جاهزيتها وفعاليتها الميدانية، وتمّ في سياق تطوير الكفاءات تكوين أكثر من 70 ضابطاً خلال سنة 2025 في مجال تقييم مخاطر المباني، لتعزيز القدرات الوطنية على تحليل الأخطار

المرتبطة بالهياكل المتضرّرة وضمان سلامة فرق التدخل.

وفي مجال التعاون الدولي أسند لمركز القيادة المركزي دور في حال الاستعانة بالدعم الأجنبي لتولي تهيئة منطقة استقبال خاصة بالفرق الدولية مع توفير الهياكل والتجهيزات الضرورية لضمان تنسيق فعال وسلس بداية من وصولها، ويدعم هذا دمج ضباط اتصال يتكفلّون بربط الاتصال بين مختلف أجهزة الأمن على مستوى الموانئ والمطارات لتسهيل إجراءات الدخول وتصاريح المرور للفرق الأجنبية ويضمن في الوقت ذاته التنسيق المحكم بينها وبين القيادة المحلية.

وفيما يتعلق بإدارة المعلومات خلال الأزمات، تمّ تعزيز هيكلة خلية الإعلام في تسيير وتدفق المعلومات، من خلال إطلاع الرأي العام وتوجيهه عبر وسائل الإعلام للتصدي للإشاعات، نشر وتوثيق المعلومات عبر مختلف قنوات الاتصال، كما تم اعتماد نظام رقمي متكامل يتيح التنسيق بين مختلف الخلايا المكلفة بإدارة التمرين عبر منصة إلكترونية تضمن نقل المعلومات وتسجيل البيانات، وتدعم هذه المنظومة مجموعة من الأدوات التفاعلية، من بينها منصات إلكترونية لمتابعة عمليات التأطير ورصد تقدم التدخلات في مواقع المناورات، إضافة إلى إعداد بطاقات تعريف للضحايا وإنشاء فضاء تفاعلي يربط بين خلية تنشيط التمرين والمنشطين ميدانياً وإنشاء قاعدة بيانات خاصة بالتمرين تُمكّن الطاقم المشرف من استرجاع المعطيات والخبرات المسجلة بعد انتهاء العمليات، لإجراء تقييم موضوعي شامل واستخلاص الدروس واقتراح الحلول الكفيلة بتدارك النقائص وتحسين الأداء مستقبلاً.

شكّل «**سيسماكس** 2026» محطة ميدانية لتقييم القدرات الوطنية في مجال مواجهة الكوارث، حيث أبرز مستوى الجاهزية والتنسيق بين مختلف المتدخلين، ومدى فعالية الآليات العملياتية المعتمدة، كما أتاح الوقوف على بعض الجوانب التي تستدعي مزيدًا من التطوير بما يُعزز فعالية التدخلات ويؤكد التزام المديرية العامة للحماية المدنية بمواصلة تحسين منظومة الاستجابة وفق مقاربة استباقية قائمة على التكوين والتنسيق والتحديث المستمر للوسائل والإجراءات□

المندوب الوطني للمخاطر الكبرى يتحدث

تُخلِّف الكوارث سواء كانت ذات أصل طبيعي أو ناتجة عن نشاط الإنسان، آثارًا جسيمة على حياة الأفراد والممتلكات والبيئة ومع تزايد وتيرة هذه الظواهر وشدّتها في السنوات الأخيرة، بات من الضروري اعتماد مقاربة فعّالة واستباقية للتقليل من انعكاساتها السلبية على السكان والمجتمع ككل، وفي صلب هذه المقاربة تبرز الحاجة إلى وضع استراتيجية وطنية متكاملة لتسيير أخطار الكوارث، تُمكّن من الحد من الخسائر البشرية والمادية، وتعزيز قدرة المجتمع على الصمود في مواجهة مختلف التهديدات.

وفي هذا السياق، يُشكل تعرّض الجزائر لمختلف أخطار الكوارث مصدر قلق متزايد، حيث تواجه البلاد طيفًا واسعًا من المخاطر التي أصبحت أكثر تكرارًا وتعقيدًا، خاصة في ظل التغيرات المناخية المتسارعة، وتشمل هذه الأخطار الظواهر الطبيعية مثل النشاط الزلزالي، حرائق الغابات، الفيضانات، الانزلاقات الأرضية والتصحر... الخ، إضافة إلى الأخطار الناتجة عن الأنشطة البشرية وتتميّز هذه الأحداث، سواء كانت آنية أو ممتدة على المدى الطويل، بقدرتها على إحداث تأثيرات خطيرة قد تُهدّد حياة عدد كبير من السكان، وتُحدث أضرارًا بشرية واقتصادية معتبرة قد تفوق في كثير من الأحيان قدرات الاستجابة الوطنية، خاصة عندما تكون ذات طابع مفاجئ أو واسع النطاق، كما أن انخفاض تواتر بعض هذه الكوارث قد يؤدي إلى تراجع مستوى اليقظة، مما يضعف ثقافة الوقاية ويزيد من قابلية التعرض للمخاطر، وتتفاقم هذه التحديات بشكل خاص في المناطق الحضرية التي تعرف نموًا ديموغرافيًا واقتصاديًا متسارعًا، مما يزيد من حجم التعرض والهشاشة وتشير التقديرات إلى أن الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث في الجزائر قد تبلغ في المتوسط حوالي 0.7 % من الناتج المحلي الإجمالي سنويًا، وهو ما يعكس العبء الكبير لهذه الظواهر على الاقتصاد الوطني، كما يُتوقع أن تؤدي التغيرات المناخية إلى زيادة حدّة التباينات في الظروف المناخية والهيدرولوجية، وارتفاع وتيرة وشدة الظواهر الجوية القصوى.

وفي هذا الإطار، جاء إنشاء المندوبية الوطنية للأخطار الكبرى كاستجابة مؤسساتية لتعزيز منظومة تسيير المخاطر في سياق وطني اتسم بوقوع أحداث كارثية بارزة، وعلى رأسها الزلزال الذي ضرب ولاية بومرداس وضواحيها في 21 ماي 2003، والذي بلغت شدته 6.8 درجات على سلم ريختر، وتسبب في خسائر بشرية ومادية جسيمة وقد كشف هذا الحدث عن محدودية آليات الوقاية والتسيير آنذاك، وأبرز الحاجة إلى تطوير إطار مؤسساتي واستراتيجي أكثر فعالية، وتعزّز هذا التوجه بإصدار القانون رقم 04-24 المؤرخ في 26 فيفري 2024، الذّي يُحدّد قواعد الوقاية والتدخّل والحدّ من أخطار الكوارث في إطار التنمية المستدامة، ويُجسد هذا النص القانوني تطورًا نوعيًا في المقاربة الوطنية، من خلال إرساء نظام متكامل يهدف إلى تعزيز الوقاية، وتحسين الجاهزية، وتدعيم التنسيق بين مختلف الفاعلين، بما يساهم في بناء منظومة وطنية أكثر كفاءة وقدرة على مواجهة التحديات المستقبلية.

ما هي أبرز محاور الاستراتيجية الوطنية لمواجهة الكوارث في الجزائر، وكيف تُدمج مبادئ إدارة المخاطر في السّياسات العمومية ؟

المندوب الوطني : تستند الاستراتيجية الوطنية لتسيير أخطار الكوارث في الجزائر للفترة 2025 – 2035 إلى مقاربة شاملة ومندمجة تهدف إلى الانتقال من منطق التدخل بعد وقوع الكارثة إلى منطق استباقي قائم على إدارة المخاطر، وذلك في انسجام مع التوجهات الدولية لاسيما إطار سنداي (2015 – 2030)، ومع أحكام القانون رقم 24 – 04 المؤرخ في 26 فبراير 2024. وقد تم إعداد هذه الاستراتيجية من قبل خبراء وطنيين، وتمت المصادقة عليها خلال الاجتماع الوزاري المشترك المنعقد في 07 مارس 2026، لتشكل إطارًا مرجعيًا يُعزّز التكامل بين السّياسات العمومية والقطاعية ويُدرج مفهوم الصمود ضمن مسارات التنمية.

ترتكز هذه الاستراتيجية على أربعة محاور رئيسية تعكس مختلف مراحل تسيير أخطار الكوارث، يتمثل المحور الأول في الوقاية المراقبة والتنبؤ، حيث يتم العمل على تقليص التعرض للمخاطر من خلال التحكم في التهيئة العمرانية، وإنجاز الدراسات المتعلقة بالأخطار والهشاشة، وتطوير أنظمة الرصد والإنذار المبكر، أما المحور الثاني فيتعلق بالتحضير والاستعداد للكوارث، ويركز على تعزيز جاهزية مختلف الفاعلين عبر إعداد وتحديث مخططات تنظيم النجدة (ORSEC) وتوفير الاحتياطات الاستراتيجية، وتنظيم التمارين والتدريبات. ويخص المحور الثالث الاستجابة للكوارث من خلال ضمان تدخل سريع وفعال قائم على التنسيق العملياتي وحماية الأرواح والممتلكات، في حين يُعنى المحور الرابع بمرحلة التعافي وإعادة الإعمار عبر إعادة تأهيل المناطق المتضررة واسترجاع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، مع اعتماد مبدأ «إعادة البناء بشكل أفضل» لتعزيز القدرة على الصمود مستقبلاً.

وتُدمج مبادئ إدارة المخاطر في السياسات العمومية من خلال اعتماد مقاربة أفقية متعددة القطاعات، حيث أصبحت إدارة المخاطر جزءًا لا يتجزأ من التخطيط التنموي، سواء على المستوى الوطني أو المحلي، ويتجسد ذلك من خلال إدماج تقييم المخاطر والهشاشة في برامج التهيئة، وتطوير البنية التحتية المقاومة للكوارث، وتعزيز أنظمة الإنذار المبكر إضافة إلى اعتماد آليات تمويل مبتكرة تشمل الاحتفاظ بالمخاطر ونقلها عبر التأمين، والاستثمار الاستباقي في الوقاية.

كما تُعزز هذه الاستراتيجية البعد المؤسساتي من خلال تفعيل النظام الوطني لتسيير أخطار الكوارث، الذي يقوم على التنسيق بين مختلف الفاعلين، بما في ذلك القطاعات الوزارية الجماعات المحلية، المتعاملين الاقتصاديين، والمجتمع المدني، وفي هذا الإطار، تضطلع المندوبية الوطنية للأخطار الكبرى بدور محوري في التنسيق، التقييم وتقديم التوصيات باعتبارها منصة متعدّدة القطاعات تدعم صانعي القرار وتسهر على تعزيز الوقاية ويُترجم إدماج مبادئ إدارة المخاطر أيضًا من خلال التركيز على تعزيز ثقافة الوقاية والوعي المجتمعي، وتطوير القدرات البشرية والمؤسساتية، والاستفادة من الشراكات الدولية لنقل المعرفة والتكنولوجيا. كما تهدف السياسة الوطنية إلى تحقيق نتائج ملموسة، من خلال تقليص عدد الوفيات والخسائر الاقتصادية، والحد من تذبذب الخدمات الأساسية، وتحسين وصول المواطنين إلى أنظمة الإنذار المبكر، وبذلك، تعكس الاستراتيجية الوطنية 2035-2025 تحولًا عميقًا في السّياسات العمومية في الجزائر حيث أصبحت إدارة المخاطر ركيزة أساسية للتنمية المستدامة، بما يعزز قدرة البلاد على مواجهة التحدّيات المستقبلية وبناء مجتمع أكثر أمانًا وصمودًا

ما هي أهم المخاطر التي تعطيها الدولة الأولوية حاليا في ضل تحديات التغير المناخي ؟

المندوب الوطني : فيما يتعلق بأنواع أخطار الكوارث التي تعالجها الاستراتيجية الوطنية لتسيير أخطار الكوارث (2025 – 2035) فقد تم التركيز بشكل معمّق على المخاطر الأكثر بروزًا وتأثيرًا في الجزائر، والمتمثلة أساسًا في الخطر الزلزالي، وخطر الفيضانات، وحرائق الغابات، والمخاطر المناخية المرتبطة بالظواهر القصوى،و قد حظيت هذه المخاطر بتحليل مفصل ضمن الاستراتيجية، بالنظر إلى تواترها وشدة آثارها على الأرواح والممتلكات والتنمية،غير أنّ هذه الاستراتيجية لا تقتصر على هذه المخاطر فقط، بل تعتمد مقاربة شاملة تأخذ بعين الاعتبار مجموع المخاطر الثمانية عشر (18) المحددة في القانون السّالف الذكر. إذ تم تصميم المحاور الاستراتيجية وآليات التنفيذ بشكل يضمن التكفل بجميع هذه المخاطر بما في ذلك المخاطر المحتملة أو الناشئة مستقبلاً، وذلك في إطار رؤية استباقية ومرنة قادرة على التكيف مع التحولات المختلفة وفي هذا السّياق تبرز الاستراتيجية أهمية إعداد المخططات العامة للوقاية من أخطار الكوارث الخاصة بكل نوع من الأخطار، حيث يُسند إعداد كل مخطط إلى قطاع وزاري مشرف يتولى التنسيق والإشراف، مع إشراك مختلف القطاعات المعنية الأخرى في إطار مقاربة تشاركية متعددة القطاعات ويهدف هذا التنظيم إلى ضمان وضوح المسؤوليات القطاعية، وتعزيز التنسيق وتحقيق فعالية أكبر في الوقاية لمختلف المخاطر. وبذلك تؤكد الاستراتيجية على شموليتها، من خلال تغطية كافة المخاطر الحالية والمستقبلية مع وضع آليات عملية تضمن تفعيلها على أرض الواقع.

كيف يتم الاستعداد المسبق للكوارث سواء من خلال التخطيط أو أنظمة الإنذار المبكر أو توعية المواطنين ؟

المندوب الوطني : يتمّ الاستعداد المسبق للكوارث في إطار الاستراتيجية الوطنية لتسيير أخطار الكوارث (2025 – 2035) من خلال مقاربة متكاملة تجمع بين التخطيط الاستباقي، وتطوير أنظمة الإنذار المبكر وتعزيز وعي المواطنين، وذلك وفق ما ورد في محاورها الاستراتيجية وأجهزة تنفيذها.

أولًا، على مستوى التخطيط، ترتكز الاستراتيجية على إعداد وتحديث مخططات

تنظيم النجدة(ORSEC)بمختلف مستوياتها إلى جانب تطوير مخططات عامة للوقاية من مخاطر الكوارث خاصة بكل خطر، كما يتم تعزيز الجاهزية من خلال تنظيم التمارين والتدريبات الدورية، وتحسين التنسيق بين مختلف القطاعات، بما يسمح بالتدخل السريع والفعّال عند وقوع الكارثة،ثانيًا، فيما يتعلق بـأنظمة الإنذار المبكر، تنص الاستراتيجية على إنشاء منصة وطنية متعددة المخاطر للإنذار المبكر، تعتمد على أنظمة المراقبة والرصد والتنبؤ، بهدف إصدار تنبيهات في الوقت المناسب ويساهم ذلك في تقليص الخسائر من خلال تمكين السلطات والمواطنين من اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة قبل وقوع الكارثة،ثالثًا في جانب توعية المواطنين، تولي الاستراتيجية أهمية كبيرة لتعزيز ثقافة الوقاية من المخاطر، من خلال برامج التوعية والإعلام، وإدماج التربية على المخاطر في المناهج التعليمية، إضافة إلى حملات التحسيس الموجهة لمختلف فئات المجتمع. ويهدف ذلك إلى تمكين المواطنين من فهم المخاطر المحيطة بهم، والتصرف السليم في حالات الطوارئ. وبذلك، فإن الاستعداد المسبق للكوارث لا يقتصر على جانب واحد، بل يقوم على تكامل هذه العناصر الثلاثة ضمن منظومة شاملة تدعمها آليات التنفيذ محاور الاستراتيجية، بما يعزز من قدرة المجتمع والدولة على مواجهة مختلف أخطار الكوارث.

تلعب مصالح الحماية المدنية دورا محوريا في الوقاية والاستعداد، أين تضعونها في عملية التنسيق مع باقي الهيئات ؟

المندوب الوطني : تلعب الحماية المدنية دورًا مركزيًا ومحوريًا في منظومة التنسيق الوطني لتسيير أخطار الكوارث في الجزائر، فمنذ الاستقلال أثبتت هذه المؤسسة قدرتها العالية على امتصاص آثار الكوارث والتدخل الفعّال في مختلف الظروف، مما يجعلها مؤسسة مرجعية بامتياز، تتموقع في قلب منظومة تسيير الكوارث في إطار الاستراتيجية الوطنية (2025 – 2035)، تُدرج الحماية المدنية ضمن آلية التنسيق العملياتي بين مختلف القطاعات، حيث تضطلع بدور محوري في الربط بين مراحل الوقاية، الاستعداد، الاستجابة، والتعافي،فهي ليست مجرد جهاز للتدخل أثناء الكارثة، بل فاعل أساسي في جميع المحاور الاستراتيجية، ففي مجال الوقاية والتنبؤ، تساهم الحماية المدنية في تقييم المخاطر، والمشاركة في أنظمة الرصد والإنذار المبكر، وتوفير المعطيات الميدانية الضرورية لاتخاذ القرار. أما في الاستعداد فهي تقود وتنسق إعداد وتفعيل مخططات النجدة ORSEC، وتنظم تمارين المحاكاة وتعمل على رفع جاهزية مختلف المتدخلين. وفي جانب التوعية والتحسيس، تؤدي دورًا بالغ الأهمية من خلال نشر ثقافة الوقاية لدى المواطنين، وتعزيز السلوكيات الآمنة في مواجهة الأخطار، غير أن قوة الحماية المدنية تتجلى بشكل خاص في مرحلة الاستجابة وإدارة الكوارث، حيث تمتلك خبرة ميدانية مميّزة على المستوى الوطني والدولي، وسائل بشرية وتقنية عالية الكفاءة تجعلها في طليعة المتدخلين، وقادرة على قيادة العمليات الميدانية بكفاءة واحترافية،وتؤكد الاستراتيجية أنّ تسيير أخطار الكوارث ليس مسؤولية قطاع واحد فقط، بل هو مهمة جماعية تشمل جميع القطاعات والهيئات كل حسب اختصاصه في إطار تنسيق محكم تقوده الدولة، وفي هذا السياق ينسجم الدور المحوري للحماية المدنية مع التوجهات الدولية لاسيما إطار سنداي الذي يُركز على إدارة المخاطر بدل الاكتفاء بالاستجابة، كما تُبرز الاستراتيجية أهمية الانتقال من منطق التدخل بعد وقوع الكارثة إلى منطق العمل الاستباقي من خلال تعزيز الوقاية وتقليل التعرض والهشاشة والتأكيد على مفهوم كلفة الفعل مقابل كلفة عدم الفعل، حيث أن الاستثمار في الوقاية والاستعداد يُساهم بشكل كبير في تقليص الخسائر البشرية والمادية، وبذلك تبقى الحماية المدنية الجزائرية في صلب منظومة تسيير الكوارث فاعلًا رئيسيًا يضمن الفعالية العملياتية في حين تُبنى الاستراتيجية على تكامل الأدوار بين مختلف الهيئات لتحقيق حماية شاملة ومستدامة.

كيف يتم تقييم نجاعة الاستراتيجية الوطنية وهل هناك مراجعات دورية لها ؟

المندوب الوطني : تُعدّ متابعة وتقييم الاستراتيجية الوطنية لإدارة أخطار الكوارث للفترة 2025 – 2035 في الجزائر عنصرًا أساسيًا لضمان حسن تنفيذها وتحسينها المستمر، حيث تقوم هذه العملية على تحديد واضح للأدوار والمسؤوليات بين مختلف الجهات المعنية مع الحرص على تحقيق تنسيق فعّال يضمن بلوغ الأهداف المسطرة ويؤسس لتوازن موضوعي بين دور هيئات الرقابة والقطاعات المنفّذة، وقد أُسندت مهمة المتابعة إلى منظومة مؤسساتية متكاملة تضم مجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية كأدوات رقابية لضمان الشفافية، إلى جانب وزارة المالية لمتابعة الجوانب التمويلية، والمندوبية الوطنية للأخطار الكبرى باعتبارها الهيئة التقنية المكلفة بالتنسيق والتقييم، إضافة إلى مصالح الوزير الأول لضمان الانسجام الحكومي، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي تساهم في دعم التقييم من خلال البحث العلمي والابتكار. وتخضع هذه الاستراتيجية إلى تقييم شامل وتحيين دوري كل خمس سنوات، بما يسمح بإدماج الدروس المستفادة ومواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية، فضلًا عن تكييف الأولويات وفق التحولات المناخية والاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يضمن الحفاظ على نجاعتها واستمرارية ملاءمتها للواقع الوطني، ويُعزّز الطابع الاستباقي في مواجهة المخاطر بدل الاكتفاء بردّ الفعل.

وقد تم إرفاق الاستراتيجية بمخطط عمل وطني مهيكل حسب الأولويات، يُحدّد الإجراءات العملية لكل محور استراتيجي ويضبط رزنامة زمنية دقيقة للتنفيذ، كما يتضمن منظومة متكاملة من المؤشرات الكمية والنوعية التي تُستخدم لقياس الأداء وتقييم مستوى التقدم المحقق، وتشمل هذه المؤشرات على وجه الخصوص، مؤشرات قياس مدى تقليص الخسائر البشرية والاقتصادية وتحسن جاهزية القطاعات، وفعالية أنظمة الإنذار المبكر، ومستوى تغطية مخططات

الوقاية، ومدى إدماج ثقافة المخاطر لدى المواطنين، إضافة إلى مؤشرات تتعلق بقدرة البنى التحتية على الصمود واستمرارية الخدمات الحيوية أثناء الكوارث، وتُعتمد هذه المؤشرات كأداة أساسية لاتخاذ القرار وتصحيح الاختلالات عند الحاجة في إطار عملية تقييم مستمرة وديناميكية، ويُدرج مخطط العمل هذا بشكل مفصل ضمن التقارير السنوية للأخطار الكبرى التي تُعدّها المندوبية الوطنية للأخطار الكبرى حيث يتم تفصيله بدقة لتسهيل تجسيده ميدانيًا وضمان تتبعه المنتظم، كما يتضمن هذا المخطط جملة من الإجراءات ذات الأولوية من بينها تعزيز مقاومة البنايات الاستراتيجية للزلازل، وحماية المنشآت الكبرى من أخطار انزلاق التربة، وحماية المدن من الفيضانات من خلال تجسيد الاستراتيجية الوطنية للوقاية من الفيضانات المصادق عليها سنة 2020، إلى جانب وضع آليات مالية لتمويل الحد من المخاطر بما يشمل أدوات نقل وتحويل المخاطر كالتأمين، وإنشاء نظام وطني متعدد المخاطر للإنذار المبكر يشمل حرائق الغابات والفيضانات وانزلاق التربة وخطر الجراد،كما يشكل إعداد وتنفيذ المخططات العامة للوقاية من أخطار الكوارث 18، الأداة العملية لتحقيق أهداف الاستراتيجية وذلك في إطار النظام الوطني للحدّ من أخطار الكوارث المنصوص عليه في القانون 24 - 04 المؤرخ في 26 فبراير 2024، حيث تُتيح هذه المخططات تجسيد التوجهات الاستراتيجية على المستوى القطاعي والميداني،وبذلك يعكس هذا الإطار المتكامل للمتابعة والتقييم التزام الجزائر بإرساء حوكمة فعالة قائمة على الشفافية والتنسيق والتقييم المستمر، بما يساهم في تحسين الأداء العام وتقليص الخسائر البشرية والاقتصادية وتعزيز قدرة البلاد على الصمود والتكيف مع مختلف المخاطر الحالية والمستقبلية.

ما هي أبرز المشاريع أو الرؤى المستقبلية لتعزيز جاهزية الجزائر لمواجهة الكوارث ؟

المندوب الوطني : في ظل الاستراتيجية الوطنية لتسيير أخطار الكوارث للفترة 2025-2035، تعتمد الجزائر رؤية مستقبلية طموحة تهدف إلى تعزيز جاهزيتها لمواجهة مختلف الكوارث، من خلال الانتقال من منطق الاستجابة إلى منطق إدارة المخاطر بشكل استباقي، بما ينسجم مع التوجهات الدولية الحديثة، ترتكز هذه الرؤية على جملة من المشاريع المهيكلة التي تسعى إلى تدعيم قدرات الدولة والمجتمع على الصمود، حيث يأتي في مقدمتها إنشاء نظام وطني متكامل للإنذار المبكر متعدد المخاطر، يعتمد على تقنيات الرصد الحديثة ونظم المعلومات بما يسمح بالتنبؤ بالأخطار وإصدار التنبيهات في الوقت المناسب، خاصة ما تعلق بالفيضانات وحرائق الغابات والانزلاقات الأرضية والظواهر المناخية القصوى، كما تشمل هذه الرؤية تعزيز البنية التحتية المقاومة للكوارث من خلال برامج تدعيم وتأهيل البنايات الاستراتيجية، لاسيما في المناطق ذات الخطورة الزلزالية، إلى جانب حماية المنشآت الكبرى من أخطار الانزلاقات الأرضية وضمان استمرارية المرافق الحيوية في حالات الطوارئ، ويواكب ذلك تنفيذ مشاريع مهيكلة لحماية المدن من الفيضانات في إطار الاستراتيجية الوطنية للوقاية من هذا الخطر، وفي مجال الحوكمة تسعى الاستراتيجية إلى تعزيز التنسيق المؤسساتي متعدد القطاعات من خلال تفعيل النظام الوطني للحدّ من أخطار الكوارث، وإعداد المخططات العامة للوقاية الخاصة بكل خطر من الأخطار 18، تحت إشراف قطاعات وصية وبمشاركة مختلف الفاعلين، بما يضمن وضوح المسؤوليات القطاعية وفعالية التدخل، كما تُركز الرؤية المستقبلية على تطوير القدرات البشرية والمؤسساتية من خلال التكوين المتخصص تنظيم التمارين والمحاكاة، وتثمين البحث العلمي والابتكار في مجال إدارة المخاطر بالشراكة مع الجامعات ومراكز البحث، بما يعزز اتخاذ القرار المبني على المعرفة.

ومن جانب آخر، يتم العمل على إرساء منظومة مالية مبتكرة لتسيير المخاطر والأخطار- ولأول مرة من بين الاستراتيجيات العالمية في هذا الميدان- تتضمن الاستراتيجية الوطنية لتسيير أخطار الكوارث 2025-2035، في مضمونها آليات واضحة ومهيكلة للتمويل المالي للمخاطر، وهو ما يمثل نقلة نوعية في المنهجية الوطنيةمن خلال الانتقال من مقاربة تركز على تمويل ما بعد الكارثة إلى مقاربة شاملة تقوم على إدارة استباقية ومستدامة للمخاطر،خاصة القسم المتعلق بالإدارة المالية للمخاطر أين تُحدد الاستراتيجية ثلاث أدوات رئيسية ومتكاملة، تتمثل الأداة الأولى في امتصاص المخاطر، وذلك من خلال تخصيص ميزانيات للطوارئ وتعبئة صناديق الاحتياط، على غرار صندوق الكوارث الطبيعية والمخاطر التكنولوجية (FNCN) بما يسمح للدولة بالتدخل السريع وتغطية الخسائر المباشرة، خاصة في حالات الكوارث ذات التكرار المرتفع أو الأثر المحدود نسبيًا أما الأداة الثانية فتتمثل في تحويل أو نقل المخاطر عبر تطوير منظومة التأمين على المستوى الوطني والدولي بما في ذلك نظام التأمين ضد الكوارث الطبيعية (CAT-NAT) وتعزيز التأمينات القطاعية مثل التأمين الزراعي ضد الجفاف والفيضانات، إلى جانب إدماج أدوات مالية حديثة مثل السندات الكارثية (Cat-Bonds) والأدوات المشتقة، وتهدف هذه الآلية إلى تقليص العبء المالي المباشر على الدولة من خلال توزيع المخاطر على أطراف متعددة، في حين ترتكز الأداة الثالثة على الاستثمار في الحد من المخاطر من خلال توجيه الموارد نحو التدابير الاستباقية، مثل تعزيز البنية التحتية المقاومة للكوارث، وإنجاز المنشآت الوقائية خاصة ضد الفيضانات ودعم البحث العلمي والتكنولوجي في مجال تقنيات الصمود والوقاية، ويُعدّ هذا التوجه من أكثر الآليات نجاعة إذ يساهم في تقليص الخسائر المستقبلية بشكل ملموس.

وتهدف هذه المنظومة التمويلية المتكاملة إلى ضمان استدامة الموارد المالية المخصصة لإدارة الكوارث مع تجاوز النقائص السّابقة المرتبطة بضعف الأدوات والإجراءات، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص إضافة إلى الانفتاح على آليات التمويل الدولية، كما تؤكد الاستراتيجية على أن

الاستثمار في الوقاية يمثل خيارًا اقتصاديًا عقلانيًا، حيث يمكن أن يحقق عوائد كبيرة إذ تشير التقديرات إلى أن كل دينار يُستثمر في الوقاية قد يُوفر ما يصل إلى 15 ضعفًا من تكاليف التدخل بعد وقوع الكارثة وبذلك تعكس هذه الآليات تحولًا عميقًا نحو تبني نموذج مالي حديث وفعال يدعم قدرة الجزائر على التكيف مع المخاطر وتقليل آثارها على المدى الطويل، ولا تقلّ أهمية عن ذلك تعزيز ثقافة الوقاية لدى المواطنين، من خلال برامج التوعية والإعلام وإدماج التربية على المخاطر في المنظومة التعليمية بما يساهم في بناء مجتمع واع وقادر على التصرف السليم قبل وأثناء وبعدً الكوارث، وبذلك تعكس هذه المشاريع والرؤى المستقبلية توجهًا استراتيجيًا واضحًا نحو بناء منظومة وطنية متكاملة ومرنة قادرة على التكيف مع مختلف التحديات، وتقليص الخسائر البشرية والمادية، وتعزيز التنمية المستدامة في الجزائر.

ما هي مخرجات أخر اجتماعات المجلس الوزاري المشترك الذي خصص لعرض الاستراتيجية الوطنية لتسيير أخطار الكوارث 2025 – 2035 ؟

المندوب الوطني : مخرجات اجتماع 07 مارس 2026 للمجلس الوزاري المشترك المخصص لعرض الاستراتيجية الوطنية لتسيير أخطار الكوارث 2025 – 2035 والتي أعدّها خبراء وطنيون وفق توجهات رئيس الجمهورية السّيد عبد المجيد تبون تمثلت في جملة من القرارات والإجراءات الجوهرية التّي تهدف إلى تعزيز جاهزية الجزائر لمواجهة الكوارث بشكل متكامل ومنهجي،أولاً، التكفل بجميع مقترحات الاستراتيجية مع التركيز على الإسراع في إعداد المخططات العامة للوقاية من أخطار الكوارث لكل خطر من المخاطر 18، بحيث تتوفر رؤية واضحة ومهيكلة للتدخل الوقائي على المستوى الوطني والقطاعي، وقد تمّ تحديد برنامج زمني دقيق لإعداد هذه المخططات مع ضمان إشراك جميع القطاعات المعنية في الدراسة والتخطيط،ثانيًا، تمّ الاتفاق على استكمال دراسة آليات التمويل بالتنسيق مع وزارة المالية، ضمن إطار فوج عمل يضمّ ممثلين عن وزارة الداخلية ووزارة المالية لضمان توفير الموارد المالية اللازمة لتطبيق الاستراتيجية بفعالية واستدامة، ويشمل ذلك دراسة أدوات التمويل المباشر في الحدّ من الأخطار أي الاستثمار في الوقاية، وصناديق الاحتياط (امتصاص الكارثة)، وآليات التأمين (تحويلالأخطار)، والأدوات المالية المبتكرة، لضمان قدرة الدولة على تحمل المخاطر وتقليل الأعباء المالية بعد وقوع الكوارث،ثالثًا، تمّ دعوة جميع القطاعات الوزارية والمؤسسات الوطنية لاعتماد الاستراتيجية وخطة عملها بموجب مرسوم تنفيذي، مع توفير الدعم السّياسي والمؤسساتي الكامل لضمان تنفيذها، ويهدف ذلك إلى جعل الاستراتيجية إطارًا ملزماً ومرجعياً لجميع التدخلات، بما يُعزّز التنسيق بين القطاعات ويضمن الوضوح في المسؤوليات القطاعية،ختامًا، تعكس هذه المخرجات التزام الجزائر ببناء منظومة وطنية حديثة وفعالة لإدارة الكوارث أكثر أمانًا وأكثر قدرة على الصمود أمام التحديات المستقبلية مع تركيز على الوقاية، والاستعداد، والاستجابة المبكرة والتقييم المستمر لضمان تقليل الخسائر البشرية والاقتصادية.

كيف تتم عملية صياغة الآراء والتوصيات ضمن اللجنة القطاعية المشتركة للمندوبية الوطنية للأخطار الكبرى ؟

المندوب الوطني : تتمّ عملية صياغة الآراء والتوصيات ضمن اللّجنة القطاعية المشتركة للمندوبية الوطنية للأخطار الكبرى وفق آلية منهجية ومنظمة تهدف إلى ضمان شمولية ودقة، وواقعية المخرجات، بما يعكس دور المندوبية كعنصر مركزي في تنسيق وتفعيل النظام الوطني لتسيير أخطار الكوارث، في البداية، تقوم المندوبية الوطنية للأخطار الكبرى بجمع وتحليل المعلومات والبيانات المتعلقة بالأخطار والهشاشة والصمود من جميع الجهات الفاعلة على المستوى الوطني والإقليمي، بما في ذلك القطاعات الوزارية الجماعات المحلية، المتعاملين العموميين والخواص والجمعيات، بالإضافة إلى الدراسات العلمية والتقنية الحديثة والدروس المستفادة من التجارب السابقة والكوارث الإقليمية مثل زلزال تركيا 2023 وفيضانات ليبيا 2023 وإسبانيا 2024، هذا التحليل يُتيح تقييم واقع تسيير الأخطار وتحديد الفجوات ونقاط القوة والضعف في النظام الوطني والاستفادة من الدروس وخاصة على الصعيد الإقليمي بعد ذلك تُعقد اجتماعات اللّجنة القطاعية المشتركة بصفة دورية، حيث يتمّ مناقشة الملاحظات والتحليلات والبيانات من قبل جميع المشاركين، مع الالتزام بالمبادئ الأساسية للوقاية وتسيير الأخطار مثل مبدأ الحيطة والحذر التزامن، العمل الوقائي حسب الأولوية من المنشأ، المشاركة، وتكامل التقنيات الجديدة هذه المبادئ تُشكّل قاعدة لتوجيه النقاش وضمان فعالية التوصيات، مبنية على أفضل الممارسات العلمية والتقنية، ثم تتمّ صياغة الآراء والتوصيات بشكل متدرج بدءًا من الملاحظات الميدانية والتقارير القطاعية، مرورًا بتقييم الأثر المتوقع لكل توصية، وصولًا إلى تحديد الإجراءات العملية، الأولويات الزمنية والجهات المسؤولة عن التنفيذ، في نهاية العملية تُجمع التوصيات في التقرير السّنوي للمندوبية الوطنية للأخطار الكبرى وترفع إلى السلطات العليا مع تحديد ميكانزمات التجسيد والمساعدة على صنع القرار، وكما يعد التقرير السنوي للمندوبية أداة مركزية للتوجيه، المتابعة، والتقييم، يضمن إستناد القرارات الوطنية إلى تحليل شامل ودقيق للمخاطر مع التركيز على تقليل الخسائر في الأرواح والممتلكات، وتعزيز قدرة المجتمع على الصمود، وتحسين الحوكمة على جميع المستويات،بهذه الآلية، تضمن المندوبية الوطنية للأخطار الكبرى أن تكون المحرك الرئيسي والموجه الاستراتيجي للنظام الوطني لإدارة المخاطر، مع التأكيد على دورها كمركز لتنسيق الجهود، واستخلاص الدروس المستفادة وتقديم التوصيات العملية التي تدعم صمود الجزائر أمام مختلف الأخطار الكارثية□

الإستراتيجية الوطنية في قطاع المناجم

دور مصالح الحماية المدنية في مرافقة مشاريع التعدين الكبرى

تسير الجزائر بخطى ثابتة نحو بناء اقتصاد وطني متنوع وقوي من خلال جملة من المشاريع الاستراتيجية الكبرى التي تشمل قطاعات الطاقات المتجددة، الفلاحة، الأمن المائي، الصناعات التحويلية اقتصاد المعرفة، والنهضة الرقمية، فضلاً عن تطوير منظومة النقل وتحديث قطاع التعدين، وتعكس هذه التوجهات إرادة سياسية راسخة تهدف إلى تحقيق طفرة نوعية في بنية الاقتصاد الوطني، والتحوّل التدريجي من نموذج ريعي قائم على عائدات المحروقات إلى اقتصاد منتج ومتعدّد الروافد يُعزّز السّيادة الوطنية ويُحصّن البلاد من التبعية الخارجية، و هذا ما أكّد عليه رئيس الجمهورية السّيد عبد المجيد تبون في خطاب التّنصيب يوم 19 ديسمبر 2019 «...وفي مجال الاقتصاد، سنسعى لبناء اقتصاد وطني قوّي، مُتنوِّع، مُدِرٌ للثّروة، مُولِّد لمناصب الشُّغل، صانع للرَّفاه الاجتماعي، يُقوِّي أمْننَا الغذائي ويُحصِّن الأمّة من التّبعية القاتلة للخارج وللمحروقات...».

ويحتلّ قطاع التعدين مكانةً محوريةً في هذه الاستراتيجية، في ظل التحوّلات الجيوسياسية المتسارعة التي يشهدها العالم، والتي رفعت من قيمة المعادن الحرجة وجعلت السيطرة عليها رهاناً استراتيجياً بامتياز، وفي هذا السياق وبقدر ما تستدعي هذه المشاريع العملاقة استثمارات ضخمة وبنىً تحتية متطورة، فإنها تستلزم في الآن ذاته منظومة متكاملة للحماية والتأمين تكفل استمرارية الإنتاج وسلامة المنشآت والعاملين فيها، وهو المجال الذي تُجسّد فيه مصالح الحماية المدنية حضوراً ميدانياً فاعلاً، من خلال تأمين المنشآت المنجمية الحيوية وحماية الموارد البشرية العاملة في المواقع، الأمر الذي يضمن استمرارية الإنتاج على امتداد سلاسل التوريد من أقصى الجنوب إلى الموانئ الشمالية، ويتناول هذا المقال الاستراتيجية الوطنية في قطاع التعدين وأبعادها الجيوسياسية مع إبراز الدور العملياتي لمصالح الحماية المدنية في دعم هذه المشاريع وتأمينها.

« نشهد اليوم لحظة انتصار تاريخي على طريق التّحدي التّنموي خُضناه بثقة و قناعة هنا من صحرائنا الغالية و الخالدة، إنّها لحظة نقف فيها على خُطوةٍ من خُطوات التّجسيد العملي لإنجاز وطني إستراتيجي تاريخي كان دائمًا يُذكر كأنّه حُلمٌ بعيد المنال دُونه عقبات مهُولة و عديدة...».

من خطاب السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون خلال الإنطلاق الرسمي لإستغلال منجم غارا جبيلات بولاية تندوف و فتح السكة الحديدية من موقع المنجم إلى غاية ولاية وهران يوم 01 فيفري 2026 من ولاية بشار.

الرؤية الإستراتيجية لصانع القرار :

بدأت مشاريع النّشاط المنجمي سنة 2021 بإطلاق عدة مشاريع بقيمة 1.8 مليار دينار للبحث عن المعادن، ووضع خريطة جيولوجية مُفصّلة للمواقع و تقدير المخزون وتكلفة الإستخراج، حيْث تمّ إكتشاف ما يقارب 32 معدن وأتربة نادرة مثل اللّيثيوم، النّحاس، المنغنيز، والزّنك، وتهدف الإستراتيجية لقطاع التّعدين إلى الإسراع في تجسيد وإستغلال الحديد بمنطقة غَارَا جْبيلات في ولاية تندوف، و مَنْجم الفُوسفات في ولاية تبسّة ، ومشروع الزّنك و الرّصاص بوادْ أميزُور في ولاية بجاية، وتُعتبر هذه المشاريع أساسيّة إذ أكّد عليها رئيس الجمهورية السّيد عبد المجيد تبون خلال اجتماعات مجلس الوزراء وشدّد على تنفيذها في آجالها المُحدّدة.

ولقد حَظيت هذه المشاريع باهتمام السّيد رئيس الجمهورية و مُتابعة خاصّة و حِرْص شديد على تنفيذها من خلال ترأسه لتسعة عشر (19) اجتماع لمجلس الوزراء، و التي انعقدت في الفترة المُمْتدّة من 3 اكتوبر2021 إلى غاية 17ماي 2026 من أجل النّهوض بالاقتصاد الوطني و التخلص من التّبعيّة النّفطيّة و الأخذ بزمام الأمور والحفاظ على السّيادة الوطنية و مبدأ استقلال القرار السّياسي، حيْث أكّد على الاستعجال في إنعاش النّشاط المنجمي و ذلك بتسريع الإجراءات التي تسمح بتجسيد المشاريع ميدانيا بالمواقع المنجميّة، و العمل على الرّبط بالسّكك الحديديّة، وإنشاء مصانع في ولاية بشار لخطوط النّقل، والوصول إلى إنجاز 2 كم يوميًا، بالإضافة إلى الإسراع في إنجاز خطّ السّكة الحديديّة الرابط بين تبسة وعنابة تجسيدا لمشروع منجم الفوسفات بمنطقة الحدْبة كما وافق مجلس الوزراء على الانطلاق في المرحلة الأولى لمشروع غارا جبيلات في اجتماعه يوم 8 ماي 2022، ضمن مقاربة مُدمجة بشكل تكاملي مع مختلف المشاريع الصناعية والبُنى التّحتيّة المرتبطة به، وركّزت قرارات المجلس على رسم خريطة استكشافية لمادّة الباريت في الجنوب، والتّأكيد في اجتماع مجلس وزراء 14ماي 2023، على الإسراع في استغلال منجم الزّنك والرّصاص بواد أميزور بولاية بجاية، بعد نهاية تسوية كلّ الإجراءات الإدارية وتذليل العقبات، وشدّد بالعمل على مدار 24 ساعة بدون توقّف، وأمر بالتّريث في المصادقة على قانون المناجم و القيام بدراسته دراسةً مُعمَّقةً وإشراك الخبراء تحضيرًا لفتح المجال أمام الشّراكة الدّولية ومن أجل الحفاظ على الثّروات الوطنية و تَمّت المصادقة عليه في جلسة 9 فيفري 2025، ومن جهة أُخرى أمر بتوفير كلّ الوسائل الحديثة لتطوير ومراقبة النّشاط المنجمي وإدخال التّقنيات الحديثة ، والحلول العلميّة، ووضْع رؤية شاملة للاستثمار في قطاع المناجم، ووجه أوامر من أجل الحفاظ على المخزون الإستراتيجي للأتربة النّادرة بإعتبارها ملكًا للأجيال المُستقبلية، هذه المواد النّادرة مثل السّيريوم اللانثانوم، النيوديميوم، والإيتريوم و التّي تدخل في عديد الصّناعات كالأقمار الاصطناعية والمُسيّرات والتّكنولوجيات المتطوّرة، وكلّ هذا يندرج في فرض السّيادة الوطنية و حماية ثروات البلاد والإستثمار فيها بكلّ عقلانية، وخلال الإجتماع 16 نوفمبر 2025، شدّد على أن يكون تدشين خطّ السّكة الحديديّة الرّابط بين بشار و تندوف شهر جانفي 2026 وأن يدخل إستغلال منْجم غارا جبيلات في الثّلاثي الأوّل من نفس السّنة وأنْ تنشأ مصانع جديدة لمعالجة خام الحديد في كلّ من تندوف، بشار والنّعامة، وبضرورة تقدُم إنجاز مشروعي الرّصيف المنجمي في إطار توسعة ميناء عنابة، وكذا خطّ السّكة المنجمي منطقة الحدبة – وادي الكبريت – ميناء عنابة تحضيرًا لتصدير أوّل شُحنة من مادّة الفوسفات خلال شهر مارس 2027، وأسدى تعليمات من أجل إعداد المخطّط الوطني للإستكشاف وتحديد الشّعب المنْجمية التّي يتم التّركيز عليها، وتطرّق إجتماع عمل الفاتح جوان 2026، إلى متابعة السيّد رئيس الجمهورية لمدى تقدّم مشروع مُركّب إنتاج الأسمدة الفسفورية ومشروع الفوسفات المُدْمج لإنتاج الأمونياك، واليوريا، والأسمدة الأزوتية.

وخلال اللّقاء الإعلامي الدّوري الذّي أجراه السّيد رئيس الجمهورية بقصر الشّعب، صرّح قائلا « ...أعتقد أنَّ كلّ ما قمنا به كان أساسًا و لبنةً أولى لجعل اقتصادنا إقتصاد دولة ناشئة بأتمّ المعنى...»، و في رسالته بمناسبة الذكرى 71 لإندلاع الثّورة التّحريرية المجيدة عن مضيّ الجزائر

«نحو تثبيت ركائز الدولة الصّاعدة»، وفي كلمته أمام اللّجنة التّوجيهية لرؤساء دول وحكومات الوكالة الإنمائية للإتّحاد الإفريقي في 13 فيفري 2024 «مشروع تطوير شبكة النّقل بالسّكك الحديديّة عبر كافّة التُّراب الوطني، وهو المشروع الذّي بادرته الجزائر وبالأخصّ نحو ولايات الجنوب، أين يمكن لهذه الشّبكة أن تمتدّ إلى دول الجوار»، وفي رسالته بمناسبة ذكرى تأسيس المركزية النقابية وتأميم المحروقات في 24 فيفري 2022 «من جهة أخرى، فإن إعادة إطلاق تطوير قطاع المناجم و تثمين الثروات المنجمية تعد هي الاخرى إحدى أولويات الدولة، بالنظر إلى إمكاناتنا من الموارد المنجمية، من خلال تطوير مناجم الحديد والزنك والفوسفات، التي ستساعد في التقليل من اعتمادنا على الواردات، وفي تمكيننا من خلق الثروة وفرص العمل، وتنويع صادراتنا خارج المحروقات»، وتحدّث عن تنويع الاقتصاد الوطني، الذّي يشكّل قاطرةً لتحريك التّنمية،وخلق مناصب الشّغل و البنى التّحتية للسّكك الحديديّة وتطوير القطاع المنجمي.

جيوسياسية المناجم و الأتربة النادرة في العالم :

لم يعد قطاع التعدين مجرد مصدر للثروة الاقتصادية التقليدية، بل تحوّل إلى ركيزة جيوستراتيجية تتحدد من خلالها موازين القوى بين الدول. فمع تصاعد الطلب العالمي على المعادن الحرجة كالنحاس، والليثيوم، والكوبالت، والنيكل التي تدخل في صناعة المحركات الكهربائية، ورقائق الذكاء الاصطناعي، والمنظومات العسكرية المتطورة، انتقلت عمليات استخراج هذه المواد من نشاط اقتصادي بحت إلى عامل حاسم في تحقيق الأمن القومي وتعزيز السيادة الوطنية.

وقد تجاوز هذا التنافس الحدود التقليدية بين الدول، ليمتد إلى أعماق البحار والمحيطات، مُفرزاً مفهوماً جيوسياسياً جديداً يجعل من الحدود البحرية الدولية ساحةً للصراع على الثروات الباطنية. ويزيد من حدة هذا التنافس امتلاك القوى الكبرى لتكنولوجيا متقدمة تُمكّنها من الاستكشاف والاستخراج في بيئات بالغة الصعوبة، مما يُرسّخ فجوةً واسعة بين الدول المالكة لهذه الثروات والدول القادرة على استغلالها فعلياً. وفي ظل هذه المعطيات، بات التحكم في منابع المعادن الحرجة هدفاً استراتيجياً أولياً في إدارة الصراعات الدولية الراهنة والمستقبلية

تُمثّل سنة 2026 منعطفاً حاسماً في مسار التنافس الدولي على المعادن الحرجة، إذ تتسارع وتيرة الاستثمارات الضخمة الرامية إلى تأمين الإمداد بهذه المواد التي باتت في صميم أولويات الدول الكبرى، وقد تجاوز الصراع على هذه الثروات الباطنية مسألة النفط والغاز التي هيمنت على المشهد الجيوسياسي طويلاً، ليمتد إلى اليابسة وأعماق البحار والمحيطات، مُرسياً بذلك معادلةً استراتيجية جديدة مفادها أن من يسيطر على باطن الأرض يسيطر على سطح الأرض، وفي هذا السياق، ارتقى القطاع المنجمي إلى مصافّ أهم مصادر الثروة الوطنية في القرن الحادي والعشرين، لما يُوفّره من رافعة اقتصادية وسياسية تُعزّز استقلالية القرار وتُحصّن السيادة الوطنية من كل أشكال التبعية الخارجية وباتت جيوسياسة التعدين تُحرّك ديناميكيات العلاقات الدولية وفق منطق اللعبة الصفرية، حيث لا مكان للمتفرجين في سباق التموضع على خريطة الثروات المنجمية العالمية.

المشاريع الكبرى في قطاع التعدين بالجزائر:

تزخر الجزائر باحتياطيات ضخمة من المعادن الحرجة، يتمركز معظمها بالمناطق الجنوبية وهضبة الهقار وهو ما دفع الدولة إلى وضع استراتيجية وطنية متكاملة للاستثمار في القطاع المنجمي، تُرجمت أولاً بإصدار القانون 25/12 المؤرخ في 3 أوت 2025 المنظّم للنشاطات المنجمية الذي جاء بعد مراجعة معمّقة وإثراء شامل بهدف رفع جاذبيته في ظل تنافس دولي محتدم، وتبني هذه الاستراتيجية على ثلاث مراحل متتابعة، انطلقت بالبحث والاستكشاف والتنقيب الذي أسفر بين عامَي 2021 و2023 عن تحقيق 26 مشروعاً للبحث المنجمي موزعة على 27 ولاية، ثم رسم خريطة جيولوجية شاملة للمقدّرات الوطنية، لتختتم بالتجسيد الفعلي للمشاريع على أرض الواقع في إطار التزامات رئيس الجمهورية الـ54 التي أولت تطوير قطاع المناجم ومنظومة النقل بالسكك الحديدية أهميةً بالغة.

وتتصدّر المشهدَ ثلاثةُ مشاريع عملاقة تُشكّل قاطرة الصناعة التعدينية الجزائرية ؛ أولها مشروع غارا جبيلات الممتد على مساحة 50 ألف هكتار بولاية تندوف، الذي يحتضن احتياطياً يُقدّر بـ3 مليارات طن من الحديد الخام مما يُصنّفه ثالث أكبر منجم في العالم، ويُتوقع أن يبلغ إنتاجه 12 مليون طن في مرحلته الأولى ليرتفع إلى 40 مليون طن بحلول 2040، باستثمار إجمالي يناهز 10 مليار

دولار وأكثر من 5 آلاف وظيفة مباشرة، وثانيها مشروع استغلال الفوسفات المدمج بمنطقة بلاد الحدبة بولاية تبسة الرامي إلى إنتاج 10 ملايين طن من الخام سنوياً مع تحويله كيميائياً إلى أسمدة فلاحية بوادي الكبريت بولاية سوق أهراس، في بلد تُصنّفه التقديرات ضمن أغنى دول العالم بالفوسفات باحتياطيات تبلغ 2.2 مليار طن وخلق 4 آلاف وظيفة مباشرة.. أما ثالثها فهو مشروع منجم وادي أميزور وتالا حمزة بولاية بجاية لاستخراج الزنك والرصاص على مساحة 34 هكتاراً بقيمة 400 مليون دولار، ويُعدّ من بين العشرة الأوائل عالمياً باحتياطي يبلغ 54 مليون طن، وقد انطلق رسمياً في 17 مارس 2026 بطاقة إنتاجية مستهدفة تبلغ 170 ألف طن من الزنك و30 ألف طن من الرصاص.

وإلى جانب هذه المشاريع، تولي الجزائر اهتماماً متزايداً للثروات المعدنية الأخرى، إذ احتضنت في ديسمبر 2024 ورشة عمل متخصصة في تطوير الليثيوم المكتشف بولايتي تمنراست وإن قزام بالتعاون مع الشريك الصيني، كما استضافت لقاءً دولياً بالمركز الدولي للمؤتمرات عبد اللطيف رحّال تحت شعار «كنوز باطنية لطموحات استراتيجية»، وعلى صعيد الانخراط الدولي، شاركت الجزائر في المنتدى الدولي الخامس للمناجم والدورة الثالثة للنشاطات الجيولوجية الدولية بالرياض في جانفي 2026، فيما أبرمت الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية اتفاقية إطار مع الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيا في ماي 2024، بهدف تعزيز البحث العلمي في علوم الأرض وتجسيد البرامج المنجمية المشتركة.

الجيش الوطني الشعبي : الشريك الاستراتيجي للمشاريع التعدينية الكبرى

إنطلقت المشاريع الكبرى قي قطاع المعادن و الصّناعات التّعدينية بمرافقة الجيش الوطني الشعبي، إذ يجب التّأكيد على الدّور الهام و الدّعم اللاّمتناهي للمؤسّسة العسكريّة في تجسيد هذه التّحديات، حيث لا يقتصر على الدعم الأمني، بل يمتد ليشمل منظومة متكاملة من الإسناد التقني واللوجستي والميداني، تجعل منه ركيزةً لا غنى عنها في مسيرة الإقلاع المنجمي في الجزائر، وعلى صعيد الدعم التقني المباشر، أسهم الديوان الوطني للمواد المتفجرة التابع لمديرية الصناعات العسكرية إسهاماً محورياً في استمرارية العمل بالمواقع المنجمية، من خلال توفير المواد المتفجرة اللازمة لعمليات التفجير وإعداد مخططات الرمي وقياس الاهتزازات، وإنشاء مراكز التخزين، وضمان الإمداد دون انقطاع بما يرفع من وتيرة الإنتاج ويحول دون توقف المشاريع وقد أقرّ رئيس الجمهورية خلال افتتاحه للطبعة 33 للإنتاج الجزائري في ديسمبر 2025 بأن غياب دعم هذا الديوان كان سيُؤخّر إنجاز 1000 كم من السكك الحديدية ما بين 5 إلى 10 سنوات، وهو اعترافٌ صريح بثقل الدور الذي تؤديه المؤسسة العسكرية في دعم المشاريع ذات البعد السّيادي.

وعلى صعيد الإسناد الجغرافي والمعلوماتي، يُؤمّن المعهد الوطني للخرائط والكشف عن بُعد التابع لوزارة الدفاع الوطني إنتاج الخرائط الطبوغرافية الدقيقة التي تعتمد عليها المصلحة الجيولوجية للجزائر في إنجاز خرائطها الجيولوجية، فيما يُزوّد المجلس الوطني للإعلام الجغرافي، الوكالةَ الوطنية للنشاطات المنجمية بالمعلومة الجغرافية الدقيقة اللازمة لضبط السجل المنجمي وتحديد المحيطات المنجمية بكل معطياتها.

أما على صعيد المهام الميدانية، فيسهر الجيش الوطني الشعبي على حماية المنشآت الحيوية في المواقع الثلاثة الكبرى بغارا جبيلات والحدبة وأميزور، وتأمين المسارات اللوجستية وخطوط السكك الحديدية، وتوفير وسائل النقل الثقيلة وتهيئة البنى التحتية في التضاريس الوعرة بمساعدة المصلحة الهندسية، وكل ذلك تجسيداً للعقيدة العسكرية القائمة على حماية مقدّرات الوطن وثرواته.

وتتجلى هذه المرافقة الميدانية بوضوح في دعم إنجاز الخط المنجمي الغربي الممتد عبر 5 ولايات على مسافة 950 كم من غارا جبيلات إلى بشار، ليمتد لاحقاً حتى وهران شمالاً بإجمالي 1650 كم، مستوعباً 24 قطاراً للمواد المنجمية وقطارين للمسافرين وقطارين للبضائع، وإنجاز الخط المنجمي الشرقي العابر لـ5 ولايات على مسافة 422 كم، من منطقة الحدبة وجبل العنق جنوباً إلى ميناء عنابة شمالاً، حيث يُنتظر استلام الرصيف المنجمي في مارس 2027 لانطلاق تصدير أولى شحنات الفوسفات، في إطار منظومة نقل بالسكك الحديدية شاملة تغطي كامل التراب الوطني.

دور مصالح الحماية المدنية في المرافقة وتأمين المنشآت الحيوية

ترافق المديرية العامّة للحماية المدنية المشروع الإستراتيجي لغارا جبيلات بولاية تندوف حيث تقوم بإنجاز وحدة داخل

الموقع المنجمي من أجل وقاية و تّأمين المنشآت و الموارد البشريّة العاملة في المنجم مع بداية دخوله حيز الاستغلال و الإنتاج، هذا بالإضافة إلى مشاريع إنجاز مراكز متقدّمة للتّدخل و الإسعاف ، زيادة على التّي الموجودةُ على تماس خطّ السِّكة الحديديّة و المُمتدَّة من نقطة الإنطلاق مرورًا بولاية بشار وصولا إلى ولاية وهران على مسافة 1650 كم، وبذلك تكون مصالح الحماية المدنية حلقةً أمنيةً متواصلة تُحكم تغطيتها على كامل المنظومة التعدينية، من مواقع الاستخراج في عمق الجنوب إلى نقاط التصدير على الساحل الشمالي، ضامنةً في كل محطة من محطات سلسلة التوريد أعلى معايير الجاهزية العملياتية والاستجابة.

ولا يختلف الأمر بموقعَي منجم وادي أميزور بولاية بجاية ومنطقة الحدبة بولاية تبسة، حيث تضمن الوحدات العملياتية والمراكز المتقدمة للحماية المدنية المنتشرة في محيط هذين الموقعين، مدعومة بالوسائل المادية والبشرية اللازمة التغطيةَ الأمنية الكاملة لمواجهة أي خطر أو طارئ قد يمسّ المنجم أو العاملين فيه.

وتتخطى مقاربة الحماية المدنية في هذا الشأن نطاق التدخل التفاعلي لتستند إلى منهجية استباقية متكاملة، تشمل تطوير معارف الأعوان بمختلف رتبهم في مجال التدخلات المنجمية، وتسطير برامج تكوين متخصصة، وإجراء عمليات المحاكاة والتمارين الميدانية المشتركة مع إطارات وعمال المناجم لاستيعاب مختلف السيناريوهات الحرجة المحتملة، فضلاً عن إعداد مخططات التدخل والإنقاذ والإسعاف القائمة على اليقظة والتنبؤ، وتفعيل مخططات النجدة لاختبار مدى جاهزية الأجهزة والآليات، ويستند هذا الإطار العملياتي إلى سند قانوني صريح، تُجسّده المواد من 152 إلى 167 من الفصل الثالث من الباب السابع من القانون 25/12 المتعلق بالنشاطات المنجمية، التي تُنظّم أحكام التعامل مع الأخطار المنجمية وتُرسّخ دور الحماية المدنية بوصفها شريكاً قانونياً وعملياتياً أساسياً في حماية هذه المنشآت الاستراتيجية.

يشهد العالم تحولات تكنولوجية متسارعة في مجالات الرقمنة والذكاء الاصطناعي وتقنيات الطاقة المتجددة، وهي تحولات ترتبط ارتباطاً عضوياً بأربعة معادن محورية هي النيكل والليثيوم والنحاس والأتربة النادرة التي باتت تُشكّل العمود الفقري للاقتصاد العالمي الجديد وتحدّد ملامح العلاقات الدولية في مجالي التجارة والاستثمار، ويتصاعد الطلب على هذه المعادن بوتيرة غير مسبوقة في سياق التوجه العالمي نحو تبني التقنيات الخضراء وبلوغ الحياد الكربوني بحلول عام 2050، فيما تُعيد الثورة الرقمية ومتطلبات الأمن والدفاع رسم الخريطة الجيوسياسية العالمية، مما يدفع الدول إلى إعادة النظر في بنيتها الاقتصادية وتسريع تطوير منظوماتها التكنولوجية.

الجزائر مدركة لحجم هذه التحديات الراهنة والمستقبلية إقليمياً ودولياً، وهو ما تُترجمه البرامج والمشاريع الاستراتيجية الكبرى التي أطلقها صانع القرار في مختلف القطاعات والتي رسّخت مكانة الجزائر في مصاف الدول الناشئة وأهّلتها للتموضع الفاعل في خضم التحولات الجيوسياسية التي يشهدها العالم.

وإذا كان جيل نوفمبر قد أرسى دعائم السيادة الوطنية باسترجاع الاستقلال من براثن الاستعمار، فإن الجزائر اليوم تُكمل المسيرة بتجسيد مشاريع عملاقة كفارا جبيلات تحوّل ثرواتها الباطنية إلى رافعة حقيقية للتنمية والسيادة الاقتصادية، وفاءً لتضحيات الشهداء وتجسيداً لطموحات الأجيال القادمة□

الطبيب المقدم أحمد سفيان بهلولي
طبيب رئيسي
مديرية الحماية المدنية وهران

1 - **الهوامش :**
- الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية و وكالة المصلحة الجيولوجية للجزائر هما المكلفان بالمشاركة في السياسة الوطنية للمنشآت الجيوليوجية و النشاطات المنجمية، أنشأتا بموجب المادة 37 من القانون السابق 14/05 المؤرخ في 24/02/2014 ، و حددت مهامهما بموجب المادة 49 و 50 من القانون الجديد 25 /12 المؤرخ قي 3 أوت 2025.

2 - **المراجع :**
- **منشورات وزارة الدفاع الوطني : مجلة الجيش :**
- إ.جنادي، ح. أوقاسي،قطاع المناجم: ثورة حقيقية، مجلة الجيش، العدد 754 ، ص.ص 44،51.
- ف.شتوان نمنجم الحديد غارا جبيلات حلم يتحقق ،مجلة الجيش، العدد 751 ، ص.ص 5،10.
- إ.جنادي، الديوان الوطني للمواد المتفجرة، شريك أساسي في تجسيد المشاريع الإقتصادية الكبرى ، مجلة الجيش، العدد 754 ، ص.ص 66،68.
- م.بوكبشة، النقل بالسكك الحديدية في الجزائر ، رافعة سيادية لتعزيز التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، مجلة الجيش، العدد 754 ، ص. 64.
- **المقالات العلمية :**
- سعيدة خلفاوي ، صفاء بن موسى، العقار المنجمي في التشريع الجزائري بين الاستغلال والحماية، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد9، العدد 3، ديسمبر 2025
- بوالخضرة نورة ، الطابع التجاري لوكالتي المحروقات ووكالتي المناجم: آلية جديدة للضبط الاقتصادي، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 2، سبتمبر 2017 ..
- مصطفى بوضياف، أحكام النشاط المنجمي البحري في التشريع الجزائري، مجلة الدراسات القانونية و السياسية ، العدد 4 ، جوان 2016.
- Imane Azzouz1 , Ammar Moussi,Geopolitical Implications Of Exploiting Critical Minerals In The Energy Transition Process , Elmofakir Review, Volume: 20 / N°: 02, 2025
- Balouz Mohamed, Greenflation and the Global Energy Transition Analyzing the Inflationary Pressures of Critical Minerals Demand, Journal of New Economy Vol 17 ,2026
- **القوانين :**
- القانون رقم 25/12 المؤرخ في 3 أوت 2025 ، ينظم النشاطات المنجمية ، الجريدة الرسمية العدد 52
- **المواقع الإلكترونية :**
- https://www.el-mouradia.dz/ar/president/inauguration-speech
- https://www.el-mouradia.dz/ar/president/discussions
- https://www.el-mouradia.dz/ar/president/speeches-and-letters
- https://premier-ministre.gov.dz/ar/بيان-الاجتماع-الدوري-لمجلس-الوزراء
- https://www.aps.dz/economie/industrieenergie-et-mines

المنظور المستدام لإدارة الأخطار البيئية في مجال الحماية المدنية

تشكل المخاطر البيئية في العالم أحد أبرز التحديات التي تهدّد التوازن الطبيعي وحياة الإنسان مما يستدعي اهتماما متزايدا للحدّ من تداعياتها، من خلال تبني مقاربات شاملة أكثر استدامة ومرونة لإدارتها، تقوم على الإجراءات الاستباقية والوقائية وتعزيز الجاهزية والتنسيق المحكم بين مختلف الفاعلين كخيار استراتيجي يساهم بالقدر الكافي للحد من أثار الأخطار البيئية والحفاظ عليها مع وضمان استدامة رأس المال الطبيعي للأجيال القادمة.

تكمن أهمية دراسة إدارة المخاطر البيئية في مجال الحماية المدنية فيما تفرضه من تحديات أمام تزايد شدة وتوتر أخطار الكوارث البيئية في السنوات الأخيرة والتي لا يمكن تجنبها ولا السيطرة عليها، وذلك لارتباطها حدوثها بعدم اليقين، ورغم ذلك يبقى من الممكن التخفيف بشكل كبير من حدة المخاطر البيئية وآثارها من خلال تطوير نظام شامل ومتكامل لإدارة مخاطر الكوارث البيئية المستدام، وبالتالي تتضاعف إجراءات المواجهة المطلوبة كون المخاطر البيئية تهدد الأمن البشري والاستقرار السياسي معا.

وقبل التطرق لإدارة المخاطر البيئية في مجال الحماية المدنية في إطار التنمية المستدامة، سنعرج على تصنيفات هذه المخاطر البيئية والتي تتنوع حسب اختصاص دراستها، وهناك عددًا من المخاطر يمكن تصنيفها ضمن الأخطار البيئية التي تملك قوة التأثير الكارثية، أو يراهن أن تؤثر تأثيرا ضارا على حياة الإنسان وأمنه، وقد تشمل هذه المخاطر البيئية الأخطار الكيميائية والطّبيعية والبيولوجية، قد تنشأ عن التّدهور البيئي أو التّلوّث الفيزيائي أو الكيميائي للهواء والماء والتّربة، ومع ذلك فإنّ العديد من العمليات والظّواهر التي تندرج في هذه الفئة يمكن وصفها أنّها محرّكات للمخاطر وليست مخاطر بحدّ ذاتها، كتدهور التّربة وإزالة الغابات وفقدان التّنوّع البيولوجي والتّملّح وارتفاع مستوى سطح البحر، وعليه يمكن تقسيم الأخطار البيئية التي تهدّد حياة الإنسان وأمنه من المنظور البيئي من حيث الآثار السّلبية أو الآثار الإيجابية، استنادا لعدة دراسات إلى مجموعتين أساسيتين، الأولى ذات مصدر طبيعي والثّانية مرتبطة بالنّشاط البشري،، وهو ما يبرز تعقيد هذا المجال وضرورة معالجته ضمن رؤية متكاملة تجمع بين البعدين البيئي والعملياتي.

الشكل رقم (1) : تصنيف الأخطار البيئية

دور أجهزة الحماية المدنية محوري في إدارة المخاطر البيئية باعتبارها في طليعة المتدخلين ميدانيًا ضمن منظومة مؤسساتية متكاملة، وترتكز المقاربة العملية في هذا المجال على رؤية استراتيجية تهدف إلى تمكين الهيئات المختصة من اتخاذ قرارات مستنيرة، بالاعتماد على أساليب مبتكرة للحد من المخاطر أو احتوائها أو تقليل آثارها، ولتحقيق ذلك تقوم هذه المقاربة على مسار متكامل يُختصر في أربع مراحل رئيسية تتمثل في، التنبؤ والاستشراف، الوقاية، اليقظة والإنذار المبكر ثم استخلاص الدروس من التجارب السابقة وتوظيفها في تحسين فعالية التدخلات المستقبلية.

التنبّؤ والاستشراف .. خطوة أساسية في إدارة المخاطر

يُعدّ التنبؤ والاستشراف مرحلة أساسية في إدارة المخاطر البيئية، إذ يقومان على إطار تطبيقي يستند إلى المعارف المتاحة حول عوامل الخطر المحتملة التي قد تؤثر على منطقة معيّنة، من حيث مصادر الخطر ومستوى الهشاشة، والرهانات المعرضة للتأثير، وتُفضي هذه العملية إلى بناء سيناريوهات دقيقة للمخاطر انطلاقًا من جمع المعطيات وتحليلها وتقييمها، بما يتيح تحديد التدابير الوقائية الملائمة، وتنطلق هذه المرحلة من الإلمام بتاريخ الأحداث الكارثية التي شهدتها المنطقة، وتحديد العناصر المعرضة للخطر، سواء تعلق الأمر بالأشخاص أو الممتلكات أو البنى التحتية، مع تقييم درجة هشاشتها،كما تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الديمغرافية للسكان، خاصة الفئات الهشة ككبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، إضافة إلى مدى مقاومة المنشآت وقدرتها على الصمود، وتشمل أيضًا إعداد مصفوفات للمخاطر ترتكز على تقدير احتمال وقوع الخطر وشدة تأثيره، مدعومة بوسائل الرصد والمراقبة بما يسمح بترتيب الأولويات واتخاذ القرارات المناسبة وتقتضي هذه المرحلة مراجعة الأطر القانونية وتحيينها بما يواكب التحولات الراهنة، إلى جانب رقمنة المعطيات وتخزينها ضمن قواعد بيانات منظمة، تضمن سهولة الوصول إليها واستغلالها بفعالية، خاصة في حالات الطوارئ.

الوقاية .. رهان للتقليل من حجم الخسائر

تشمل الوقاية في مجال إدارة المخاطر البيئية مجمل التدابير والإجراءات الرامية إلى الحدّ من آثار الأخطار قبل وقوعها، وتندرج ضمن ثلاث فئات رئيسية هي التدابير الهيكلية، والتدابير غير الهيكلية، والتوصيات المرتبطة بمؤشرات مخططات منظومة الاستجابة للأمن المدني.

فالتدابير الهيكلية تُعنى أساسًا بتقليص هشاشة النسيج العمراني والبنى التحتية من خلال استهداف المباني القديمة، المنشآت ذات الطابع الجماعي والمرافق الاستراتيجية، وتشمل هذه الإجراءات تعزيز صلابة المنشآت عبر أشغال وقائية كالبناء المقاوم للزلازل والفيضانات، صيانة المجاري المائية وإنجاز السّدود ومعالجة مخاطر الانهيارات والانزلاقات الأرضية على ضفاف الأنهار والمنحدرات كما تمتد لتشمل العناية بالغطاء النباتي، تنظيف جوانب الطرق، تهيئة المسالك الغابية وإنشاء أشرطة وقائية للحد من حرائق الغابات، وترميم نقاط المياه.

أما التدابير غير الهيكلية، فتقوم على ثلاث ركائز أساسية **أولها التخطيط** من خلال إدماج أهداف الوقاية ضمن المخططات المحلية والوطنية للتنمية، وتعزيز التكامل بين التهيئة العمرانية ومخططات الوقاية من المخاطر المتعددة. **وثانيها الإطار القانوني** عبر سنّ وتحيين التشريعات التي تفرض إدماج المخاطر في مشاريع التنمية وضبط قواعد التعمير بما يراعي متطلبات السّلامة أما **الركيزة الثالثة** فتتمثل في **الإعلام والتوعية** من خلال تنظيم حملات تحسيسية وبرامج تدريبية موجهة للسكان وللأسرة التربوية، بهدف ترسيخ ثقافة الوقاية وتمكين الأفراد من سبل الحماية الذاتية، وفيما يتعلق بمؤشرات مخططات منظومة الاستجابة للأمن المدني فهي ترتبط أساسًا بمخطط تنظيم النجدة، وتشمل مدى تكامله مع خرائط المخاطر، وملاءمة السيناريوهات مع مختلف الأخطار المحتملة، إلى جانب تحديد مواقع المناطق اللوجستية ومراكز الإيواء المؤقت، وكذا حصر المنشآت الحيوية والإستراتيجية، بما يضمن جاهزية أفضل وفعالية أكبر عند التدخل.

الشكل رقم (2) : رسم توضيحي للتدابير غير الهيكلية لمخطط الوقاية متعدد المخاطر

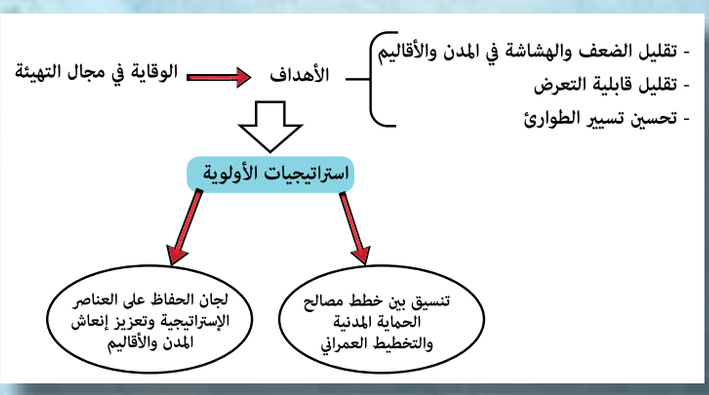

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن التدابير غير الهيكلية ضمن مخطط الوقاية متعدد المخاطر على المستوى الإقليمي (المحلي) ترمي أساسًا إلى تعزيز الوقاية في مجال التهيئة العمرانية من خلال تحقيق جملة من الأهداف المتكاملة في مقدمتها تقليص مظاهر الضعف والهشاشة في المدن والأقاليم والحدّ من قابلية التعرض للمخاطر، إلى جانب تحسين جاهزية أنظمة تسيير حالات الطوارئ عند وقوع الكوارث، ولبلوغ هذا يجب اعتماد مقاربة قائمة على تحديد أولويات إستراتيجية واضحة عند إعداد التدابير غير الهيكلية تقوم أساسًا على التنسيق المحكم بين مختلف مخططات التدخل وتسيير الإسعافات المرتبطة بأجهزة الحماية المدنية مع إدماجها في سياسات التخطيط العمراني والحضري وهنا تبرز أهمية إنشاء منصة إلكترونية موحّدة داخل أجهزة الحماية المدنية كآلية محورية تُدمج ضمنها أنظمة الإنذار والتحذير الخاصة بمختلف المخاطر بما يضمن تحسين تبادل المعلومات وتعزيز سرعة الاستجابة كما تشمل هذه المقاربة الحفاظ على المنشآت والهياكل الإستراتيجية، ودعم قدرة المدن والأقاليم على التعافي من خلال تبني آليات وقائية استباقية تُدرج ضمن عمليات التخطيط العمراني للتخفيف من آثار الكوارث عند حدوثها.

ومن جهة أخرى يرتكز هذا التوجه على تحديد حدّ أدنى من البنى التحتية الحضرية القادرة على ضمان الصمود والمرونة، وضع معايير دنيا لتنظيم حالات الطوارئ لفعالية عمليات التدخل والنجدة، كما تقتضي مخططات الوقاية مراعاة الخصوصيات المجالية عبر تحديد المناطق الأكثر عرضة للأخطار البيئية وضبط المناطق المقيّدة بالبناء بسبب ارتفاع مستوى الخطر خاصة تلك الواقعة على الصدوع الزلزالية النشطة أو ذات الهشاشة الجيولوجية أو المعرضة للفيضانات ومجاري الأودية وكذا المناطق الواقعة أسفل السدود.

اليقظة والإنذار المبكر مبدأ الاستجابة السريعة

يُعدّ مبدآ اليقظة والإنذار المبكر ركيزتين متلازمتين ومتكاملتين في منظومة الوقاية من المخاطر، حيث يقوم **نظام اليقظة** على تتبّع ورصد الأخطار المحتملة من خلال خلايا متخصصة تُعرف بخلايا اليقظة، وفي الجزائر تتوزع هذه الخلايا عبر 58 ولاية مدعّمة بمنصات رقمية تُعنى برصد التغيرات المناخية ومتابعة المؤشرات البيئية بمختلف المناطق مع تبليغ السلطات العمومية بكل خطر محتمل قد يهدّد السكان والممتلكات، خاصة الأخطار المرتبطة بالتغيرات المناخية مثل الفيضانات وحرائق الغابات الناتجة عن ارتفاع درجات الحرارة والجفاف، وتُساعد منظومة اليقظة في تحسين معرفة طبيعة المخاطر وتعزيز دقة تقديرها والتنبؤ بحدوثها الأمر الذي يمهّد لتفعيل أنظمة الإنذار المبكر.

أما **نظام الإنذار المبكر** فيُعدّ امتدادًا تكميليًا لمنظومة اليقظة إذ يقوم على مجموعة من الإجراءات المدعومة بتقنيات حديثة، تهدف إلى إعلام المواطنين وتحذيرهم بشكل فوري من احتمال وقوع خطر أو كارثة في منطقة جغرافية محددة، وقد حظي هذا النظام بتعزيز ملحوظ استنادًا إلى توصيات الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية ذات الصلة، وينقسم نظام الإنذار بحسب طبيعة الأخطار إلى مستويات وطنية ومحلية، خاصة بالمناطق الحساسة ويعتمد على وسائل متعددة من بينها الإشارات الصوتية وبث الرسائل التوعوية التي تُوجّه السكان إلى السلوكيات الواجب إتباعها، كالتوجه إلى أماكن آمنة ومتابعة وسائل الإعلام الرسمية التي تتولى تأكيد الإنذار وتقديم التعليمات اللازمة مع التشديد على تجنب الإشاعات والأخبار المضللة.

وترتكز المنظومة الوطنية لليقظة والإنذار المبكر على ثلاث مراحل أساسية، تتمثل المرحلة الأولى في **الوقاية والاستباق** من خلال الاعتماد على بيانات دقيقة وموثوقة لتقييم المخاطر، بالتنسيق مع الجهات الوطنية والدولية المختصة، مثل مصالح الأرصاد الجوية والمراكز المعنية برصد الأخطار الجيولوجية أما المرحلة الثانية فتتعلق **بالاستجابة** حيث يتم فيها تعبئة الموارد البشرية والمادية لأجهزة الحماية المدنية، تجنيد الفرق المتخصصة وتوفير

الوسائل التقنية الحديثة للتدخل السريع والحد من آثار الكارثة، مثل فرق الإنقاذ تحت الردوم ووحدات التدخل أثناء حرائق الغابات في حين تُعنى المرحلة الثالثة بمرحلة **التعافي** وتشمل تقليص حجم الأضرار إحصاء المتضررين وإعداد برامج إعادة الإعمار، التكفل بالمصابين وتأهيل البيئة المتضررة وذلك بالتنسيق مع مختلف الهيئات والإدارات المعنية، يقوم دور أجهزة الحماية المدنية فيها على الدعم والمساندة.

الدروس المستفادة والخبرة السابقة

يُستفاد من دروس حالات الطوارئ الحقيقية أوالصورية في تحسين نظام إدارة المخاطر بأكمله، إذ تُعدّ تقارير ردود الفعل على الكوارث البيئية الكبرى من طرف خبراء مختصين وتُحلَّل على المستوى المركزي، بهدف تمكين المتدخلين والهيئات المعنية من فهم أدقّ لطبيعة الحدث وتداعياته، ويتّم جمع المعطيات المرتبطة بكل حادثة كبرى وتوثيقها ضمن بنك معلومات يُرجع إليه لاحقًا في عمليات التقييم والتخطيط، وتخضع هذه المعطيات لعملية تتبّع وتحليل مستمرين ضمن مقاربة تقييم راجعة، تُدمج في مختلف مراحل التخطيط الدوري للاستفادة من التجارب السابقة، استدراك الأخطاء ومعالجة النقائص التي برزت في مواجهة الأخطار البيئية.

ولتعزيز فعالية ومرونة إدارة المخاطر البيئية، يتعيّن دعمها بالتكنولوجيات الحديثة وعلى رأسها تقنيات الذكاء الاصطناعي التي باتت تؤدي دورًا حيويًا في تقييم الكوارث الطبيعية والاستجابة لها، ويتجلّى ذلك من خلال تحليل البيانات الضخمة المرتبطة بالكوارث بما يساعد على فهم الأنماط والاتجاهات واستشراف السيناريوهات المحتملة، فضلًا عن تطوير نماذج تنبؤية دقيقة تمكّن صُنّاع القرار من اتخاذ إجراءات استباقية كما تسهم هذه التقنيات في تحسين استجابة الطوارئ عبر استغلال البيانات الآنية وتوجيه الموارد بكفاءة أعلى الأمر الذّي يُفضي إلى تقليص الخسائر البشرية والمادية الناجمة عن الكوارث المرتبطة بالظواهر الطبيعية□

الملازم الأول ضوء المكان بوزبرة
مديرية الحماية المدنية قالمة

قائمة المراجع :

1 – السياسة العامة لتحقيق الأمن الإنساني في الجزائر: الأخطار البيئية نموذجا ،ضوء المكان بوزبرة، ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص تنظيم سياسي واداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عباس لغرور خشلة السنة الجامعية 2024 – 2025.

2 – أنظمة الحدّ الأدنى من البُنى الحضرية (المعرّضة للأخطار المحلية) لضمان مرونة المقاومة وردّ الفعل، وإنعاش المدينة والمجتمع المحلّي في حالة كارثة ما. ويكون ذلك بتحديد المؤشّرات المطلوب تأمينها على العناصر والأنظمة لكلّ حالة من حالات الطوارئ ورد الفعل، ومُخرجات ومُدخلات التّغذية العكسية.

3 – أنظمة الحدّ الأدنى من شروط حدود الطّوارئ (يكون بين الأقاليم المحلية المجاورة) : لضمان التحليل الذي يمكن أن يعطي مؤشّرات ورُؤى على التّدخلات التي ينبغي القيام بها لتحسين كفاءة عمليات الطّوارئ بين المدن المجاورة وتقدير المساعدة اللّوجستية التي ستُقدّم من الأقاليم المحلية المجاورة.

4 – حمد حسين بوريق، محمد عبد السلام الهادي المقوز، دور الذكاء الاصطناعي في تحسين ادرة المخاطر وإدارة الكوارث، مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي، 2025.

5 – زيان محفوظ وآخرون، سياسة الوقاية من الأخطار الكبرى فيا لجزائر، المجلة الدولية للتّخطيط الحضري والتنمية والمستدامة. 2014 م.

6 – أسماء بهلولي، حسب مشروع قانون جديد على طاولة البرلمان 5 وزارات وخلية يقظة للوقاية من الكوارث نشر في : 16/ 09/ 2023، وتمّ الاطّلاع على الموقع الإلكتروني الآتي: https://www.echoroukonline.com، في: 10 /12/ 2023م.

7 – المادّة (21)، من القانون رقم: 04 – 20 المؤرّخ في: 25 ديسمبر 2004 م، الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية.

1 - Communication Présentée Lors de La Journée de Formation Alger, 17 - 20 Mars 2019, 5a. La Construction Du Plan De Prévention Multirisque : Structure, Contenus, Objectifs. Exemples, Programme CAPDEL

2 – Sonck, alexandra. (2010). ACCORD EUROPÉEN ET MÉDITERRANÉEN SUR LES RISQUES MAJEURS (EUR-OPA). L'implication des autorités locales et régionales dans la réduction des risques majeurs » Résultats de l'enquête par questionnaire 2008 : Algérie, Arménie, Belgique, France, Luxembourg, Grèce. Bruxelles, Centre d'études juridiques Eur-Opa Risques Majeurs, Belgique: institut supérieur de planification d'urgence

ملتقيات جهوية لترسيخ التسيير المالي الحديث

في إطار تنفيذ البرنامج السنوي للمديرية العامة للحماية المدنية، خاصة ما تعلّق بإستراتيجية التسيير المالي على المدى المتوسط ضمن البرنامج 18 المعنون بالحماية المدنية، وتنفيذاً لمقتضيات القانون العضوي رقم 15 – 18 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية أشرف السيد المدير العام للحماية المدنية، العقيد بوعلام بوغلاف على تنظيم سلسلة من الملتقيات الدراسية الجهوية لفائدة مدراء الحماية المدنية ورؤساء مصالح الإدارة والإمداد عبر ولايات الوطن توزعت على أربع محطات جهوية حيث احتضنت ولاية عين الدفلى يومي 12 و13 مارس 2026 ملتقى ولايات الوسط والغرب، أين أشرف السيد المدير العام على افتتاح الأشغال رفقة السيد عيسى عزيز بوراس والي الولاية، واحتضنت ولاية برج بوعريريج يومي 15 و16 مارس 2026 ملتقى مديريات ولايات الشرق، فيما استضافت ولاية ورقلة يومي 31 مارس و1 أفريل 2026ملتقى ولايات الجنوب الشرقي، واختتمت الملتقيات بولاية تمنراست يومي 6 و7 أفريل 2026 لفائدة ولايات الجنوب الغربي.

جاء تنظيم هذه الملتقيات في سياق مواصلة تجسيد الإصلاحات المالية العمومية القائمة على منطق ميزانية البرامج والأداء، حيث خُصصّت أساساً لتحديد أهداف ميزانية البرامج للمديرية العامة، ورسم معالم التسيير المالي لسنة 2026، إلى جانب ضبط التوجهات الإستراتيجية على المدى المتوسط وشكلت هذه اللقاءات فضاءً لتعزيز التنسيق بين مختلف الفاعلين في مجال التسيير المالي والبرامجي داخل القطاع بما يضمن تحقيق الأهداف المسطرة وترسيخ مبادئ الحكامة والشفافية في تسيير الموارد العمومية، كما سمحت بتبادل الخبرات وتوحيد الرؤى حول آليات تحسين فعالية الإنفاق العمومي وتوجيهه نحو الأولويات ذات الأثر المباشر على جاهزية القطاع.

كما تم خلال هذه الملتقيات التركيز على إعداد خطة عمل عملية تهدف إلى توجيه الموارد المالية نحو دعم قدرات التدخل وتعزيز جاهزية هياكل الحماية المدنية من خلال مرافقة مشاريع إنجاز المنشآت الجديدة بدءاً من تسجيلها ضمن البرامج التنموية، مروراً بمراحل الدراسة والمتابعة الميدانية، وصولاً إلى استلامها

ودخولها حيز الخدمة، مع التأكيد على ضرورة ضمان صيانتها الدورية عبر تخصيص الاعتمادات المالية اللازمة التي تكفل استمرارية أدائها وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

لقد مثّلت هذه اللقاءات مناسبة لعرض وضعية المشاريع المسجلة ضمن مخططات تطوير القطاع، بشقيها المادي والمالي، حيث تم الوقوف على مدى تقدم الأشغال ميدانياً، ورصد مشاريع جديدة لإنجاز وحدات الحماية المدنية، تحضيراً لجلسات التحكيم مع وزارة المالية في إطار إعداد مشروع قانون المالية للسنة المقبلة.

كما شمل جدول أعمال هذه الملتقيات تقييم مستوى مرافقة المديرية العامة لبرامج القطاع، لاسيما في مجالات الاقتناء، التزويد والصيانة، لضمان دعم جاهزية وسائل التدخل وتحسين فعالية عمليات تدخل الوحدات.

المالي وضمان تنفيذ البرامج المسطرة بكفاءة وفعالية.

لقد عكست هذه الملتقيات حرص المديرية العامة على ترسيخ ثقافة التسيير المالي الحديث، وتعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين، بما يسهم في تحقيق نقلة نوعية في أداء القطاع ويكرس مبادئ الحكامة الرشيدة في خدمة المصلحة العامة في إطار القانون العضوي 18 - 15 الذّي كرّس الانتقال في تسيير المال العّام من

العراقيل التي تعترض تجسيد بعض العمليات، قصد اتخاذ التدابير الكفيلة بتداركها وتسريع وتيرة إنجازها.

وفي سياق استشرافي، تم التطرّق إلى إعداد خارطة طريق مالية تحضيرية لسنة 2027، تتعلّق ببرمجة تسجيل

للإشارة، خصصت مديرية المالية والوسائل عبر المديرية الفرعية للميزانية والمحاسبة، اعتمادات مالية هامّة بعنوان السنة المالية 2026، تم تبليغها كاملة لمسؤولي الأنشطة، وهو ما يتيح هامشاً أوسع لتحسين التسيير

ميزانية الوسائل إلى ميزانية البرامج والأهداف مع اعتماد التسيير المتعدّد السنوات لترشيد النفقات العمومية وتكريس مبدأ المساءلة والنتائج□

المفوضة الوطنية لحماية الطفولة لـ«الحماية» :

حماية الطفل مسؤولية مشتركة ومجتمعية.

يُشكّل الاحتفاء بالطفولة عبر محطات رمزية مختلفة تعبيرًا عن تطوّر الوعي الدولي بحقوق الطفل وأهمية حمايته، فمنذ سنة 1950، بادرت العديد من الدول في المعسكر الشرقي ودول عدم الانحياز إلى إحياء اليوم العالمي للطفل في الفاتح من جوان كردّ فعل إنساني على مآسي الحرب العالمية الثانية وما خلّفته من آثار عميقة على الأطفال، وفي 20 نوفمبر من كل سنة يحيي العالم يوم الطفل العالمي تخليدًا لاعتماد الأمم المتحدة لإعلان حقوق الطفل سنة 1959 ثم اتفاقية حقوق الطفل سنة 1989 التي تعدّ المرجع القانوني الأبرز في هذا المجال، أما في الجزائر، فيُحتفى باليوم الوطني للطفل في 15 جويلية إلى جانب إحياء يوم الطفولة العالمي في الفاتح جوان، تأكيدًا على التزام الدولة بحماية الطفولة وترقية حقوقها، بما ينسجم مع خصوصيات المجتمع وتوجهاته.

وفي حوار لمجلة «الحماية»، تؤكد المفوضة الوطنية لحماية الطفولة السيدة مريم شريفي، أن الجزائر قطعت أشواطا عملاقة في مجال حماية وترقية الطفولة خاصة على المستويين التشريعي والمؤسساتي من خلال التكفل الأمثل بهذه الفئة في مجالات حيوية كالتربية والتعليم والصّحة والترفيه ماجعلها نموذجا رائدا .

المجلة : كيف تُقيّمون تجربة حماية وترقية حقوق الطفل في الجزائر، في ظل معطيات ديمغرافية تشير إلى أن الأطفال دون 15 سنة يمثلون 29 % من السكان، تضم حسب الإحصائيات 12 مليون طفل متمدرس؟

المفوضة :

الحديث عن الطفولة في الجزائر هو حديث عن مسار متكامل من الإصلاحات والإنجازات التي ارتكزت أساسًا على منظومة قانونية متينة يتصدرها الدستور

باعتباره أعلى مرجعية قانونية فقد كرّس في مادته 71 مبدأ المصلحة الفضلى للطفل من خلال التأكيد على أن حماية حقوقه مسؤولية مشتركة بين الدولة والأسرة،و تجسّد هذا التوجه من خلال جملة من السياسات العمومية، أبرزها مجانية التعليم، التكفّل بالأطفال المحرومين، وتعزيز الحماية من مختلف أشكال العنف والاستغلال والاتجار، كما لا يمكن الحديث عن حماية الطفل دون الإشارة إلى دور الأسرة، باعتبارها الخلية الأساسية التي تضمن تنشئته واندماجه في المجتمع.

وعلى الصعيد الدولي، كانت الجزائر من الدول السباقة إلى الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة على رأسها اتفاقية حقوق الطفل مع إبداء تصريحات تفسيرية تخص أربع مواد بما يتماشى مع خصوصيات المجتمع الجزائري، كما صادقت على بروتوكوليها الاختياريين المتعلقين بمكافحة الاتجار بالأطفال واستغلالهم، ومنع إشراكهم في النزاعات المسلحة إضافة إلى المصادقة على الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته، ومنذ استرجاع السيادة الوطنية حرصت الجزائر على تعزيز حماية الطفولة عبر اتخاذ جملة من الإجراءات الرامية إلى محو مظاهر الإذلال أبرزها إلغاء المهن التي تمس بكرامة الأطفال.

وقد تعزّز هذا المسار بصدور القانون رقم 15 - 12 المؤرخ في 15 جويلية 2015 والمتعلّق بحماية الطفل، والذي كرّس مبادئ أساسية منها عدم التمييز، والمصلحة الفضلى، والحق في الحياة والنماء، إلى جانب تمكين الطفل من التعبير عن آرائه والمشاركة في القرارات التي تخصه، وحدّد القانون فئات الأطفال في وضعية خطر، والتي تشمل حالات مثل الإهمال، الاستغلال الاقتصادي سوء المعاملة، التسول، أو الحرمان من التعليم والصحة، مع إيلاء عناية خاصة للأطفال اللاجئين والأطفال الجانحين، من خلال اعتماد مقاربة إصلاحية قائمة على الإدماج بدل العقاب.

المجلة : يُعدّ المخطط الوطني لحماية الطفولة 2025 - 2030 خارطة طريق لتعزيز حقوق الطفل، فما هي أبرز الآليات التي إعتمدتها هيئتكم في هذا الإطار ؟

المفوضة :

شهدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة ديناميكية ملحوظة في تطوير منظومة حماية الطفل سواء من خلال تعزيز الترسانة القانونية أو اعتماد مقاربات وقائية متعددة القطاعات، وفي هذا السياق تم إنشاء لجنة تنسيق وطنية منذ سنة 2017 تضم 16 قطاعًا تضم مختلف الأجهزة والهيئات المتدخلة في مجال حماية الطفولة على غرار مصالح الدرك الوطني الأمن الوطني، الحماية المدنية الكشافة الإسلامية الجزائرية الهلال الأحمر الجزائري إلى جانب فعاليات المجتمع المدني تعمل على تنسيق الجهود وتعزيز التكامل بين مختلف المتدخلين بعقد اجتماعات دورية وتنظيم أنشطة ميدانية بمختلف ولايات الوطن، بما يكفل نجاعة التدخل وتوحيد الجهود ،كما شكّلت الجلسات الوطنية المنظمة في 16 أكتوبر 2022 محطة هامّة، حيث أفضت إلى توصيات عملية ساهمت في إعداد المخطط الوطني للطفولة 2025 - 2030، الذّي يرتكز على محاور أساسية تشمل الحماية القانونية، جودة الرعاية الصحية التربية النوعية، والتكفل الاجتماعي.

ومن بين الآليات العملية التي وضعتها الهيئة، استحداث الرقم الأخضر 1111، كوسيلة مجانية وسهلة للتبليغ عن الأخطار التي تهدد الأطفال، يُتيح الخط التدخل السريع بالتنسيق مع الجهات المختصة،كما شهد الإطار التنظيمي الوطني المتعلق بحماية الطفولة تحيينًا هامًا من خلال تعديل أحكام المرسوم التنفيذي رقم 16 – 334 المؤرخ في 19 ديسمبر 2016 حيث صدر المرسوم التنفيذي رقم 309 المؤرخ في 16 نوفمبر 2025، المتضمن إنشاء خلية يقظة سيبرانية، تُعنى برصد ومتابعة المخاطر والتهديدات الرقمية التي تستهدف الأطفال عبر الفضاءات الإلكترونية، ويأتي هذا الإجراء في سياق تعزيز آليات الوقاية والحماية ومواكبة التحولات التكنولوجية المتسارعة بما يحقق بيئة رقمية أكثر أمانًا لفائدة هذه الفئة الحساسة.

المجلة : من يقف وراء تسيير الرقم الأخضر 1111؟ وما طبيعة الإخطارات التي يستقبلها ؟

المفوضة :

يُشرف على تسيير الخط فريق متعدد التخصصات يضم أخصائيين نفسانيين واجتماعيين وقانونيين وأطباء، يتولون استقبال المكالمات وتوجيه أصحابها، وتطوّر دور الرقم من مجرد وسيلة للتبليغ إلى فضاء للإرشاد والتوجيه إذ يستقبل يوميًا عددًا هامًا من المكالمات تتنوع بين طلبات استشارة وإخطارات فعلية، أما عن طبيعة الإخطارات فهي تشمل حالات الاعتداء، سوء المعاملة الإهمال، الاستغلال إلى جانب استفسارات من الأطفال حول حقوقهم، كما يتلقى الخط بلاغات من أولياء ومواطنين بشأن أطفال في وضعية خطر يتمّ على إثرها تفعيل آليات التدخل سواء عبر الحماية الاجتماعية أو القضائية وفقًا لما تقتضيه الحالة.

المجلة : في ظل التأكيد المستمر على أهمية إشراك الطفل في الأنشطة المجتمعية، كيف تُقيّمون تجربة أشبال الحماية المدنية ؟

المفوضة :

تُعدّ المبادرة تجربة رائدة بكل المقاييس، كونها تُجسد فعليًا مبدأ إشراك الطفل في الحياة المجتمعية، فالحماية المدنية جهاز إنساني بامتياز نجح من خلال هذا البرنامج في غرس قيم التضامن، والانضباط، وروح المسؤولية لدى الأطفال، وقد لمسنا من خلال الزيارات والفعاليات الميدانية مدى تفاعل الأطفال مع هذه البرنامج ومشاركتهم في الأنشطة التحسيسية والتكوينية وهو ما يعزز لديهم – دون شك – شعور الانتماء ويُرسخ دورهم كفاعلين في المجتمع، ونأمل أن تتوسع مثل هذه المبادرات لما لها من أثر إيجابي في بناء جيل واع ومسؤول، وسيظل لسان حالنا يردد رسالتنا الأسمى : «الطفل محور التنمية...حمايته مسؤولية الجميع»□

الأشبال مشروع مواطناتي لصناعة جيل الوقاية والمسؤولية

تبنّت المديرية العامة للحماية المدنية برنامج إنشاء أشبال الحماية المدنية في إطار رؤيتها المستقبلية الرّامية إلى تعزيز منظومة الوقاية من مختلف الأخطار ونشر مبادئ السّلامة الاستباقية لدى جميع الفئات خاصة فئة الناشئة قصد إعداد جيل واع بالمخاطر المُحدقة، متشبع بقيم التضامن وقادر على مساعدة الآخر والتصرف السليم في مواجهة حالات الطوارئ، وعن أهداف ومراحل تجسيد وآفاق البرنامج تحدث للمجلة المقدم رابح بن محي الدين، المنسق الوطني للبرنامج، مشيرا إلى الأبعاد التربوية والوقائية من خلال رؤية تراهن على الاستثمار في الطاقات الشابة.

يعدّ برنامج أشبال الحماية المدنية أكثر من مجرد نشاط تكويني، إذ يمثل مشروعاً وطنياً يستشرف بناء مجتمع أكثر أماناً وسلامة، وقد انطلقت المبادرة في نوفمبر 2024 عبر 35 ولاية كمرحلة أولى، قبل أن تتوسع سنة 2025 لتشمل باقي ولايات الوطن مدعّمة بتنظيم تجمعات جهوية ووطنية من بينها التجمعين الجهويين بولاية سطيف وتيبازة، ويهدف البرنامج في جوهره إلى غرس قيم المواطنة والانضباط وروح التضامن لدى الناشئة من خلال مسار تربوي متكامل يُسهم في بناء شخصية متوازنة وواعية.

يستهدف البرنامج فئة التلاميذ والشباب بين 7 و15 سنة، ينخرطون في نشاطات تربوية وتكوينية يشرف عليها ضباط الحماية المدنية يتلقون خلاله تدريبات نظرية وعملية تمكّنهم من فهم أخطار الحياة اليومية وأساليب الوقاية منها، وفيما يتعلق بمحتوى التكوين فالبرنامج يقوم على شقين متكاملين نظري وتطبيقي، حيث يتلقى الأشبال دروساً في الإسعافات الأولية والوقاية من أخطار الحرائق وحوادث المرور وقواعد السّلامة المنزلية وفي المدرسة والشارع، وأساليب التعامل الآمن مع مخاطر تحيط بهم، إلى جانب مبادئ التربية على المواطنة واحترام القوانين، أما الجانب التطبيقي، فيشمل تمارين ميدانية تحاكي مختلف الحوادث وتدريبات على العمل الجماعي والانضباط فضلاً عن المشاركة في الأنشطة التحسيسية ما يتيح للأشبال اكتساب مهارات عملية وثقة بالنفس وروح المبادرة، كما يتدرّب الأشبال على كيفية التصرف أثناء الكوارث الطبيعية لتعزيز قدرتهم على حماية أنفسهم والمساهمة في توجيه الآخرين نحو السلوك السليم.

لا ينحصر برنامج الأشبال في التكوين بل يمتد إلى المساهمة الفعلية في نشر ثقافة الوقاية من خلال المشاركة في الحملات التحسيسية داخل المؤسسات التربوية والأحياء وغيرها، إذ تُسهم هذه الأنشطة في ترسيخ قيم الانضباط والشجاعة وروح التعاون والعمل التطوّعي، وهو ما يزرع حس المسؤولية لديهم ويؤهلهم لمواجهة التحديات المتزايدة في ظل تنامي الأخطار والكوارث.

يمثل أشبال الحماية المدنية نواةً لجيلٍ يحمل ثقافة الوقاية وروح المسؤولية، وما يكتسبونه اليوم من انضباط والتزام لا يقتصر أثره على التكوين بل يمتد ليصنع أفرادًا واعين بقيمة حماية النفس والغير، فهم لا يهيئون فقط لأداء أدوار مستقبلية، بل ليكونوا قدوة داخل المجتمع في السلوك، والتضامن، واحترام قواعد السلامة، انطلاقًا من قناعة راسخة بأن الوقاية مسؤولية جماعية وممارسة يومية تعكس وعي الفرد بدوره تجاه محيطه□

اليوم العالمي للطفولة

في رحاب أجواء طفولية مفعمة بالدفء والمرح، أحيت المديرية العامة للحماية المدنية، والوحدة الوطنية للتدريب والتدخل، فعاليات اليوم العالمي للطفولة المصادف للفاتح من جوان، من خلال حضورها الفاعل في الإحتفال الذي نظّمته وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة بساحة رياض الفتح بمقام الشهيد بالجزائر العاصمة.

أقامت مصالح الحماية المدنية بهذه المناسبة معرضاً تحسيسياً وفضاءً تفاعلياً استقطب الأطفال وذويهم، تضمّن ورشات ترفيهية وتربوية متعددة صُمّمت بأسلوب مبسّط وممتع، رامية من خلالها إلى نشر ثقافة الوقاية والسلامة لدى الناشئة وتعريفهم بمهام الحماية المدنية ودورها في حماية الأشخاص والممتلكات، كما خُصّصت ورشات تعليمية وتطبيقية حول مبادئ الإسعافات الأولية، والوقاية من الحوادث المنزلية، وأساليب التصرف السليم عند مواجهة مختلف المخاطر.

وكان لفرق أشبال الحماية المدنية التابعة لمديرية ولاية البليدة حضورٌ لافت في هذه التظاهرة، إذ قدّموا عروضاً تطبيقية في مجال الإسعافات الأولية أبانوا من خلالها عن مستوى متميّز من التكوين والتحكم في تقنيات الإسعاف الأساسية فضلاً عن التعريف بالفضاء التكويني والتربوي الذي يوفّره برنامج الأشبال، الهادف إلى غرس قيم المواطنة وروح التطوع والانضباط في نفوس الناشئة وتنشئتهم على ثقافة الوقاية والإسعاف.

وعلى مستوى الوحدة الوطنية للتدريب والتدخل، نظّمت المديرية العامة للحماية المدنية احتفاليةً موازية بالتنسيق مع الجمعية الولائية «الأفق الجميل» للشباب والرياضة والشريك المهني أوريدو، وبمشاركة مديرية الشباب والرياضة للجزائر العاصمة وممثلي المجتمع المدني وجامعة الجزائر2، وجرت فعاليات التظاهرة بحضور مدير الموارد البشرية ، قائد الوحدة الوطنية للتدريب والتدخل، والمدير الفرعي للنشاط الاجتماعي، إلى جانب ممثلي الهيئات والمؤسسات الشريكة قدّم للأطفال برنامج ثري جمع بين العروض الاستعراضية والورشات التفاعلية والأنشطة الترفيهية الهادفة، وتجسّد المشاركة المتميّزة في الإحتفاء بيوم الطفولة العالمي التزام الحماية المدنية الراسخ بمرافقة المبادرات الموجّهة للطفولة، والمساهمة في بناء جيل واع بالمخاطر ومتحلٍّ بثقافة الوقاية والسلامة، في تعبير صادق عن البُعد الإنساني والتضامني الذي يميّز مهام هذا القطاع تجاه فئات المجتمع المختلفة.

هل يمكن الإستفادة من التجربة السويدية Vision Zero في الجزائر ؟

مثّلت السلامة المرورية لعقود تحديًا عالميًا معقّدًا فرض على الدول البحث عن مقاربات أكثر فاعلية للحدّ من إرتفاع الضحايا في ظلّ الارتفاع المستمر لحوادث المرور وما تخلّفه من خسائر بشرية واقتصادية، وبرزت الحاجة إلى مقاربات جديدة تتجاوز المعالجة التقليدية نحو سياسات قائمة على الوقاية الاستباقية وإدارة المخاطر ضمن هذا التوجّه، وشكّلت التجربة السويدية «الرؤية الصفر» Vision Zero التي أُطلقت نهاية تسعينيات القرن الماضي، تحوّلًا نوعيًا في فلسفة السلامة المرورية بعدما نقلت الهدف من تقليص الحوادث إلى السعي المنهجي لبلوغ صفر وفيات وإصابات خطيرة، ولم يكن تميّز هذا النموذج في طموح شعاره فحسب، بل في اعتماده مقاربة تقنية وتشريعية متكاملة أعادت صياغة العلاقة بين الطريق، المركبة ومستعمل الطريق على أساس أن حماية الحياة البشرية تظلّ أولوية مطلقة في كلّ سياسات التنقّل، والجرأة في تحويله إلى سياسة دولة تُبنى عليها القوانين وتُصمم وفقها الطرقات، وتُطوَّر على أساسها المركبات، وتُوجَّه بها سلوكيات مستعملي الطريق.

انطلقت الفلسفة السويدية من مبدأ بسيط لكنه عميق، وهو أن **الإنسان يخطئ بطبيعته ولذلك يجب ألا يكون الخطأ البشري سببًا في الموت**، ومن هنا انتقلت المسؤولية من تحميل السائق وحده تبعات الحوادث إلى إشراك كل الفاعلين في منظومة السلامة، من مهندسي الطرق إلى مصنعي السيارات وصولاً إلى أجهزة الرقابة والإنقاذ فالغاية لم تعد معاقبة المخطئ بل بناء بيئة مرورية تمنع الخطأ من التحوّل إلى مأساة، وقد انعكس هذا التصور على البنية التحتية بشكل واضح، فالسويد أعادت تصميم طرقاتها وفق مفهوم «الطرق المتسامحة»، بإنشاء مسارات تفصل بينها حواجز تقلل الاصطدامات المباشرة واعتماد الدوارات بدل التقاطعات الخطيرة وتطوير ممرات آمنة للمشاة والدراجات، كما ربطت حدود السرعة بقدرة جسم الإنسان **على تحمل الصدمات، فخفضت السرعة إلى 30 كلم/ساعة في المناطق الحضرية التي تشهد حركة مكثفة للمشاة، لأن الدراسات أثبتت أن فرص النجاة تتراجع** بشكل حاد مع ارتفاع السرعة.

ولم تتوقف التجربة السويدية عند حدود الطريق، بل امتدت

إلى المركبة نفسها، حيث لعبت السويد دورًا رائدًا في تطوير معايير السلامة الأوروبية ودعم أنظمة الفرملة التلقائية والكشف عن المشاة، فضلاً عن فرض مستويات عالية من الأمان داخل السيارات، كما اعتمدت الدولة سياسة صارمة في الرقابة، من خلال تكثيف المراقبة الإلكترونية والكاميرات الذكية، والتعامل بجدية حتى مع التجاوزات البسيطة للسرعة، باعتبار أن الفارق بين الحياة والموت قد يكون مجرد كيلومترات إضافية قليلة.

ومن أبرز نقاط قوة التجربة السويدية أيضًا اعتمادها على التحليل العلمي للحوادث، فكل حادث مميت يُعامل على أنّه مادة للتحقيق والدراسة حيث تتدّخل فرق مشتركة تضم الشرطة وخبراء النقل والطوارئ لتحليل الأسباب الحقيقية للحادث، سواء تعلقت بالبنية التحتية أو تصميم المركبة أو السلوك البشري تُترجم نتائجها إلى إجراءات عملية تمنع تكرار السيناريو ذاته، وأثمر هذا النهج نتائج لافتة، إذ أصبحت السويد من بين أقل دول العالم في معدلات وفيات المرور(تقريبا 200 حالة سنويا)، بعد أن نجحت في خفض الأرقام إلى مستويات قياسية رغم تطوّر حركة النقل وارتفاع عدد المركبات، لا من خلال الردع ولكن من خلال بناء ثقافة مرورية جعلت السلامة مسؤولية جماعية وقيمة مجتمعية.

وفي الجزائر، حيث تشكل حوادث المرور تحديًا حقيقيًا لما تخلفه من خسائر بشرية واقتصادية هامّة، يمكن أن تكون التجربة السويدية مصدر إلهام يمكن الاستفادة منه ضمن مقاربة وطنية شاملة للسلامة المرورية فالجزائر تمتلك اليوم العديد من المقومات التي تسمح بتطوير نموذج وطني متقدم خاصة مع المشاريع الكبرى لتحديث البنية التحتية، وتوسيع شبكات الطرق السريعة، وتطوير الرقمنة في مختلف القطاعات، والاستفادة من التجربة السويدية لا يعني استنساخها حرفيًا، بل تكييف مبادئها مع الخصوصية الجزائرية فالحاجة اليوم لا تقتصر على تشديد العقوبات، بل تتطلب رؤية متكاملة تبدأ من هندسة الطرق، وتعزيز النقل الجماعي وتحسين تكوين السائقين، وتعميم الأنظمة الذكية للمراقبة، وصولاً إلى ترسيخ ثقافة مرورية تبدأ من المدرسة ،الأسرة ووسائل الإعلام،كما أن تطوير منظومة التدخل والإسعاف يشكل عنصرًا حاسمًا في تقليل الوفيات وهو المجال الذي قطعت فيه الجزائر خطوات مهمة بفضل الإمكانيات العملياتية المتنامية لمصالح الحماية المدنية، التي أثبتت حضورًا فعّالًا في التدخل السريع وإنقاذ ضحايا حوادث المرور، خاصة على مستوى الطرق السريعة والمحاور الكبرى.

لقد أثبتت التجربة السويدية كنموذج، أن الحدّ من حوادث المرور ليس حلمًا مستحيلاً، بل نتيجة لإرادة سياسية واضحة واستثمار طويل المدى في الإنسان والبنية التحتية والتكنولوجيا والرهان الحقيقي اليوم في الجزائر لا يكمن في تقليص أرقام الحوادث، إنّما في بناء ثقافة ضمن منظومة متكاملة تضع حماية الإنسان في صدارة الأولويات□

زيارة عمل وتفقد لولاية عين الدفلى

على هامش إشرافه على افتتاح أشغال الملتقى الدراسي الجهوي المخصص لإستراتيجية التسيير المالي لفائدة مدراء الحماية المدنية ورؤساء مصالح الإدارة والإمداد لولايات الوسط وغرب الوطن، قام المدير العام للحماية المدنية، العقيد بوعلام بوغلاف، مرفوقًا بعدد من إطارات الإدارة المركزية يوم 12 مارس 2026، بزيارة عمل وتفقد إلى عدد من المنشآت الإدارية والعملياتية التابعة لمديرية الحماية المدنية لولاية عين الدفلى.

وشملت الزيارة ملحقة المدرسة الوطنية للحماية المدنية، مقر المديرية مقر الوحدة الرئيسية، مرقد العزاب إلى جانب الوحدات العملياتية بكل من الروينة والعبادية والعطاف والعامرة.

هدفت الزيارة إلى الوقوف على مستوى الجاهزية العملياتية لمختلف الوحدات، ومعاينة الإمكانات البشرية والمادية المسخرة لمهام التدخل، والاطلاع على ظروف العمل التي يؤدي فيها الأعوان مهامهم في حماية الأرواح والممتلكات،كما شكلت الزيارة فرصة للاستماع إلى انشغالات المستخدمين وتقديم التوجيهات اللازمة بما يعزز فعالية الأداء الميداني، ويكرس قيم الاحترافية والانضباط والجاهزية الدائمة لمواجهة مختلف الأخطار.

وتندرج هذه الزيارة في إطار المتابعة الميدانية الدورية التي تحرص المديرية العامة للحماية المدنية على تكريسها عبر مختلف هياكلها العملياتية عبر الوطن، بهدف دعم قدرات التدخل والارتقاء المستمر بجودة الخدمة العمومية المقدمة للمواطنين.

المدير العام رفقة وزير الداخلية في زيارة عمل بفرنسا

قام وزير الداخلية والجماعات المحلية والنقل السيّد سعيد سعيود مرفوقاً بوفد رفيع المستوى بزيارة عمل إلى جمهورية فرنسا بدعوة من وزير الداخلية الفرنسي السيّد لوران نونيز الذي كان في استقباله لدى وصوله، و عقب ذلك زار السيّد الوزير والوفد المرافق له سفارة الجزائر بفرنسا، أين كان في استقباله القائم بالأعمال على مستوى السفارة، وإطارات البعثة الدبلوماسية الجزائرية بفرنسا، وهو ما يعكس حرص السّلطات الجزائرية على متابعة أوضاع الجالية الوطنية المقيمة بفرنسا والوقوف على الخدمات المختلفة المُقدمة لها في إطار الجهود الرامية إلى تحسين التكفل بانشغالات المواطنين الجزائريين بالخارج

وشهدت الزيارة عقد جلسة عمل موسعة بالعاصمة الفرنسية باريس، ترأسها الوزيران الجزائري والفرنسي، بحضور وفدي البلدين خُصصت لبحث مختلف القضايا المرتبطة بمجالات اختصاص قطاعي الداخلية، ومناقشة آفاق تعزيز التعاون الثنائي وتطوير آليات التنسيق والتشاور حول الملفات المشتركة.

هذا وقد استقبل وزير الداخلية والجماعات المحلية والنقل السيّد السعيد سعيود من قبل الرئيس الفرنسي السيّد إيمانويل ماكرون بقصر الإيليزي، حيث تم التطرّق إلى عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك في إطار الحوار الثنائي بين الجزائر وفرنسا وكذا متابعة المسائل التي تهمّ البلدين.

تندرج زيارة السيد الوزير في إطار ديناميكية العلاقات بين البلدين، في مجال التعاون الأمني والإداري وتبادل الخبرات بين مؤسسات البلدين إذ جاءت بعد الزيارة الّتي قام بها وزير الداخلية الفرنسي لوران نونيز شهر فيفري المنصرم والّتي سمحت بتبادل الرؤى حول عدد من ملفات التعاون الثنائي والقضايا ذات الاهتمام المشترك، ليغادر السيّد الوزير والوفد المرافق له عقب اختتام الزيارة أين كان في توديعه نظيره الفرنسي□

المدير العّام يستقبل نظيره النيجري

في إطار تعزيز علاقات التعاون الثنائي بين الجزائر وجمهورية النيجر في مجال الحماية المدنية، استقبل السيد المدير العام العقيد بوعلام بوغلاف بمقر المديرية العامة نظيره لجمهورية النيجر والوفد المرافق له،وشكّل اللقاء مناسبة لتبادل الرؤى حول سبل تطوير التعاون المشترك بين الهيئتين في مجالات التكوين وتبادل الخبرات والتسيير العملياتي للكوارث إلى جانب الإسعاف والإنقاذ وتعزيز آليات التنسيق والتعاون بين مصالح الحماية المدنية في البلدين،كما أكد الطرفان حرصهما على دعم الشراكة الثنائية وتكثيف برامج التعاون، بما يسهم في تعزيز الجاهزية العملياتية وتطوير القدرات البشرية والتقنية ويعكس متانة العلاقات الأخوية وروح التضامن التي تجمع الجزائر والنيجر.

وعلى هامش الزيارة، قام الوفد النيجري بجولة إلى المركز الوطني للتنسيق العملياتي للحماية المدنية، حيث اطلع على آليات التسيير العملياتي المعتمدة في متابعة التدخلات وتنسيق عمليات التدخل، وكذا الوسائل التكنولوجية المستخدمة في تسيير الكوارث ،كما شملت الزيارة متحف أين تلقى أعضاء الوفد شروحات حول مختلف المحطات التاريخية التي مرت بها الحماية المدنية الجزائرية والتطّور الذّي عرفته المؤسسة في مجالات الوقاية والإسعاف والإنقاذ بالاطلاع على مجموعة من الوسائل والتجهيزات التي تؤرخ لمسيرة القطاع عبر مختلف المراحل□

تعاون جزائري - روماني

تجسيدًا لحرص الجزائر على الاستفادة من التجارب الرائدة وتبنّي أفضل الممارسات الدولية في تسيير الكوارث والأزمات، وإنسجامًا مع الرؤية الاستراتيجية للمديرية العامة للحماية المدنية الساعية إلى تطوير قدراتها العملياتية والرفع من جاهزية فرق التدخل لمواجهة مختلف التحديات قام وفد من الحماية المدنية الجزائرية بزيارة عمل إلى جمهورية رومانيا خلال الفترة الممتدة من 30 مارس إلى 3 أفريل 2026، للاطلاع على التجربة الرومانية في مجال إدارة الطوارئ وضمّ الوفد الطبيب المقدم كريم حبي نائب مدير العمليات، إلى جانب كل من العقيدين صادق دراوات ونور الدين خلافي مديرا الحماية المدنية لولايتي سكيكدة والجلفة، المقدم سعيد العرابي والمقدم سامية زاوش مديرا الحماية المدنية لولايتي المدية وإن صالح على التوالي، وشملت الزيارة كلًا من العاصمة بوخارست ومقاطعة براهوفا، أين تم الاطلاع على آليات العمل المعتمدة وتبادل الخبرات في مجالات التدخل والجاهزية العملياتية.

واستُهلّ برنامج الزيارة بعقد لقاءات ثنائية مع مسؤولين وخبراء رومانيين في مجالات إدارة المخاطر والتدخل في حالات الطوارئ خُصّصت لبحث سبل تعزيز التعاون وتبادل التجارب الناجحة في مجالات مكافحة حرائق الغابات، البحث والإنقاذ والتسيير الفعّال للكوارث، كما تضمن البرنامج زيارات ميدانية لعدد من المراكز العملياتية والمنشآت المتخصصة، من بينها المفتشية العامة للطيران Inspectorate General of Aviation ببوخارست، والمركز الوطني للتدريب المتقدم في إدارة الطوارئ بـ Ciolpani أين اطّلع الوفد على مركز القيادة المتنقل ومضمار التدريب على البحث والإنقاذ الحضري USAR إلى جانب عروض تطبيقية لمناورات الإنقاذ في الأماكن الوعرة، وقد مكّنت هذه الزيارات من التعرف على أحدث التجهيزات والمعدات، أنظمة الإنذار المبكر وتقنيات التدخل السريع إلى جانب أساليب القيادة والتحكّم المعتمدة أثناء العمليات الكبرى.

واستمع الوفد خلال الزيارة إلى إيضاحات مستفيضة حول آليات التنسيق بين مختلف المتدخلين أثناء الأزمات مع استعراض نماذج ناجحة في إدارة العمليات الميدانية، كما شهدت الزيارة تنظيم ورشات عمل تطبيقية وجلسات تقييم مشتركة هدفت إلى تعزيز تبادل المعارف والخبرات بما يرفع من مستوى الجاهزية العملياتية للحماية المدنية لمجابهة الأخطار والكوارث بكفاءة وفعالية□

الاستعداد لموسم اصطياف 2026 محور ملتقى وطني

في موسم الاصطياف وفي ظل التحديات المرتبطة بحرائق الغابات والمحاصيل الزراعية وكذا تأمين الفضاءات الشاطئية، تواصل المديرية العامة للحماية المدنية تعزيز جاهزيتها العملياتية عبر تبني مقاربة استباقية ترتكز على التنسيق، التقييم وتحيين آليات التدخل، وفي إطار التحضيرات الخاصة بتنصيب وإطلاق الجهاز الوقائي والعملياتي لموسم الاصطياف احتضنت ولاية عين تموشنت ملتقى وطنيا دراسيا لفائدة مدراء الحماية المدنية للقطر الوطني احتضنت ولاية عين تموشنت يوم 3 ماي 2026 ملتقى وطنيا دراسيا لفائدة مدراء الحماية المدنية للقطر الوطني، تحت إشراف السيد المدير العام العقيد بوعلام بوغلاف وبحضور السيد والي الولاية السيد مبروك أولاد عبد النبي، إلى جانب إطارات الإدارة المركزية.

جاء تنظيم الملتقى في سياق الاستعدادات النهائية لتنصيب وإطلاق الجهاز الوقائي والعملياتي الخاص بموسم الاصطياف باعتباره إجراء توحيد الرؤى العملياتية وتعزيز التنسيق بين مختلف الفاعلين المعنيين بتسيير الأخطار المرتبطة بفصل الصيف الذي يشهد سنويا ارتفاعا في مؤشرات التدخلات سواء تعلق الأمر بحرائق الغابات والمحاصيل الزراعية أو حوادث الغرق بالشواطئ ومناطق الاستجمام.

ويكتسي اللقاء أهمية خاصة بالنظر إلى الرهانات المطروحة خلال موسم الاصطياف، في ظل التغيرات المناخية التي أفرزت ظروفا أكثر تعقيدا من حيث سرعة انتشار الحرائق وارتفاع درجات الحرارة، الأمر الذي يستوجب رفع درجات التأهب وتطوير وسائل التدخل والاستجابة، كما خُصص لعرض المخطط الوقائي والعملياتي لسنة 2026 المبني على تحليل حصيلة سنة 2025 من خلال تقييم العمليات الميدانية، الوقوف على النقائص المسجلة واستخلاص الدروس قصد تكييف الجهاز العملياتي مع متطلبات المرحلة، وشكل فرصة لتحديد الاحتياجات العملياتية المسجلة عبر مختلف ولايات الوطن وفق مقاربة تعتمد الاستباقية وتحسين التغطية العملياتية لضمان تدخل سريع وفعال في مواجهة مختلف الأخطار، ويندرج هذا ضمن سياسة المديرية العامة للحماية المدنية الرامية إلى عصرنة منظومة التسيير العملياتي وتعزيز قدرات الوحدات الميدانية بالوسائل البشرية والتقنية الضرورية.

تناول برنامج الملتقى عرض الإستراتجية الخاصة بالاستجابة لحرائق الغابات وفق المعايير المعتمدة في مجال إدارة المخاطر والكوارث مع التركيز على آليات التنسيق الميداني بين مختلف المتدخلين وكيفيات تعبئة الوسائل العملياتية وفق طبيعة وانتشار الحرائق، كما تم التطرّق إلى التدابير الوقائية الخاصة بحماية المحاصيل الزراعية، باعتبارها من أبرز التحديات الموسمية التي تستوجب جاهزية دائمة وتنسيقا محكما مع مختلف الشركاء.

وفي سياق تحديث أدوات التسيير شهد الملتقى عرض المنصات الرقمية العملياتية الخاصة بالتنسيق والمتابعة المتعلقة بتسيير تدخلات حرائق الغابات وجهاز حراسة الشواطئ إذ تسمح هذه الأنظمة الرقمية بتبادل المعلومات في الزمن الحقيقي وتتبع التدخلات الميدانية لتحسين سرعة اتخاذ القرار ورفع فعالية الاستجابة العملياتية.

وعن جهاز حراسة الشواطئ فقد تمّ تقييم حصيلة الموسم الفارط واستعراض تدابير صائفة 2026 لتعزيز سلامة المصطافين والحد من حوادث الغرق، من خلال تدعيم التغطية البشرية والوسائل التقنية إلى جانب تكثيف الحملات التحسيسية والتوعية الوقائية لفائدة المواطنين.

يعكس تنظيم اللقاء الوطني حرص المديرية العامة للحماية المدنية على ترسيخ ثقافة الوقاية وتعزيز الجاهزية الوطنية لمواجهة مختلف الأخطار الموسمية عبر رؤية شاملة تجمع بين التخطيط الاستباقي، التنسيق العملياتي، والاستثمار في الوسائل التكنولوجية الحديثة، بما يضمن حماية الأرواح والممتلكات والحفاظ على سلامة المواطنين خلال موسم الاصطياف 2026.

فتح الملتقى المجال لنقاشات تقنية بين مدراء الحماية المدنية قصد تبادل الخبرات الميدانية واقتراح حلول من شأنها رفع مستوى الأداء العملياتي وتحسين جودة الخدمة العمومية المقدمة، كما أعطيت إشارة انطلاق قافلة وطنية للتحسيس والوقاية من الأخطار المرتبطة بموسم الاصطياف تحت شعار «صيف بلا حوادث ... بوعي مستمر» تنفيذا لبرنامج المديرية العامة السنوي.

تندرج الحملة الوطنية التي انطلقت ابتداء من الفاتح ماي 2026، ضمن استراتيجية وطنية شاملة تعتمد على الوقاية كخيار أساسي لتقليص المخاطر، إذ تغطي مواضيع ذات أهمية أولى، على رأسها حرائق الغابات والمحاصيل الزراعية وسبل الوقاية، أخطار السباحة في الشواطئ غير المحروسة والمجمعات المائية، لسعات العقارب، حوادث المرور والتسممات الغذائية، تُجسّد الحملة من خلال تنظيم قوافل ميدانية، أبواب مفتوحة، حملات إعلامية جوارية وورشات تحسيسية تستهدف فئات المجتمع المختلفة وإشراك فعاليات المجتمع المدني ووسائل الإعلام لضمان انتشار واسع للرسائل التوعوية وتعتمد المديرية العامة على مواقع التواصل الاجتماعي لتعزيز ثقافة الوقاية وترسيخ السلوكيات الآمنة من مختلف الأخطار لدى المواطنين وتؤكد حرصها الدائم على تطوير منظومة التدخل والوقاية عبر تبني آليات عمل متطورة ترتكز على سرعة الاستجابة، التكامل الميداني، وحسن تسيير المخاطر.

الحملة الوقائية لحماية المحاصيل الزراعية بولايات الجنوب

أطلقت المديرية العامة للحماية المدنية ابتداء من 21 أفريل 2026 حملة وقائية لمكافحة حرائق المحاصيل الزراعية شملت عددا من ولايات الجنوب أدرار، تيميمون، المنيعة، إن صالح، الوادي، تقرت، ورقلة وغرداية، تزامنا مع انطلاق موسم الحصاد والدرس الممتد من نهاية شهر أفريل إلى بداية شهر ماي وقد أُعطيت إشارة الانطلاق الرسمي لهذه الحملة من مديرية الحماية المدنية لولاية تيميمون، بحضور مختلف الفاعلين وشركاء القطاع الفلاحي.

جاءت الحملة في سياق الجهود المتواصلة لحماية الثروة الفلاحية الوطنية خاصة محصول الحبوب أحد ركائز الأمن الغذائي الوطني

في ظل ما تسجله حرائق المحاصيل الزراعية من خسائر تؤثر بشكل مباشر على مردودية الإنتاج الفلاحي، إذ تظهر الإحصائيات المسجلة خلال السنوات الثلاث الأخيرة أن أغلب حرائق المحاصيل الزراعية كانت ناجمة عن عوامل يمكن تفاديها، أبرزها عدم احترام التدابير الوقائيةوإهمال الصيانة الدورية للعتاد الفلاحي وآلات الحصاد، وإلى نقص وسائل الإطفاء داخل المستثمرات الفلاحية، وعدم توفر خزانات مياه بالسعات الكافية، إلى جانب محدودية التحكم في تقنيات التدخل الأولي عند اندلاع الحرائق.

وفي هذا الإطار، سطرت المديرية العامة للحماية المدنية برنامجا ميدانيا متكاملا، تضمن تنظيم قوافل تحسيسية وأيام إعلامية وورشات تطبيقية لفائدة الفلاحين والمستثمرين، تم خلالها تقديم نصائح عملية حول أساليب الوقاية من الحرائق وكيفيات الاستعمال الصحيح لوسائل الإطفاء، فضلا عن طرق التدخل السريع للسيطرة على الحرائق في مراحلها الأولى قبل انتشارها، كما شملت الحملة توزيع مطويات ووسائط توعوية تضمنت إرشادات وقائية مبسطة، إلى جانب تكثيف الحملات الإعلامية عبر مختلف وسائل الاتصال، بهدف رفع مستوى الوعي لدى الفلاحين وتعزيز ثقافة الوقاية داخل المحيطات الزراعية.

وبالتنسيق مع المصالح الفلاحية والسلطات المحلية، دعت مصالح الحماية المدنية إلى تعزيز الإجراءات الوقائية الميدانية من خلال تهيئة المسالك الفلاحية، إنجاز مناطق عازلة حول الحقول الزراعية، وضمان توفر نقاط مياه قريبة، مع تشجيع الفلاحين على تبني ممارسات فلاحية آمنة تقلص من احتمالات اندلاع الحرائق وانتشارها.

ولتأمين موسم الحصاد والدرس، سخّرت الحماية المدنية جهازا عملياتيا خاصا تمثل في نشر وحدات تدخل قريبة ومتنقلة عبر المناطق الفلاحية مدعمة بوسائل بشرية ومادية متخصصة قصد ضمان سرعة الاستجابة والتدخل الفوري عند تسجيل أي حريق، بما يسمح بالتحكم فيه في بدايته والحد من حجم الخسائر المحتملة، وقد عكست الحملة البعد الوقائي والاستباقي الذي تنتهجه المديرية العامة في مرافقة المواسم الفلاحية، من خلال ترسيخ ثقافة الوقاية وتعزيز روح المسؤولية الجماعية لدى الفلاحين والمستثمرين حفاظا على المنتوج الوطني والثروة الزراعية ودعما للأمن الغذائي الوطني والحد من الآثار الاقتصادية والبيئية الناجمة عن حرائق المحاصيل الزراعية.

وزير الداخلية والجماعات المحلية والنقل

في فعاليات الإفتتاح الرسمي لموسم الإصطياف

أشرف وزير الداخلية والجماعات المحلية والنقل السيد سعيد سعيود، رفقة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية، السيدة حورية مداحي، ووزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية، السيد عبد القادر جلاوي، إلى جانب المدير العام للحماية المدنية، العقيد بوعلام بوغلاف وبحضور والي ولاية تيزي وزو والسلطات المدنية والعسكرية والأمنية، يوم الأحد 14 جوان، على إعطاء إشارة الإنطلاق الرسمي لموسم الإصطياف لسنة 2026، من شاطئ الخروبة ببلدية أزفون ولاية تيزي وزو.

خلال إشرافه على مراسم الإفتتاح الرسمي لموسم الإصطياف، أكد وزير الداخلية والجماعات المحلية والنقل أن الدولة اتخذت جملة من التدابير الإستباقية والإمكانات بما يضمن نجاح موسم الصيف في ظروف آمنة لحماية وراحة المصطافين، من خلال تحسين جودة الخدمات العمومية وتعزيز الأمن والوقاية عبر مختلف الفضاءات السياحية والترفيهية، حيث تم تخصيص غلاف مالي يقدر بأكثر من 11 مليار دينار جزائري لتهيئة وتجهيز الشواطئ والواجهات البحرية، ما سمح بفتح 470 شاطئا غبر مختلف الولايات الساحلية، وفي سياق حديثه في مجال الوقاية والحماية، أعلن الوزير عن تدعيم جهاز الحماية المدنية ب3170 منصب عمل دائم بهدف تعزيز جاهزية التدخل في الحوادث المرتبطة بأخطار موسم الإصطياف، خاصة حرائق الغابات.

و في إطار تنفيذ البرنامج الوطني لموسم الإصطياف 2026، جندت المديرية العامة للحماية المدنية إمكانيات بشرية ومادية، تتمثل في 343 غطاس من الولايات الساحلية، 73 غطاس من الولايات الداخلية و10621 أعوان موسميين من مختلف الرتب، موزعين عبر الولايات الساحلية لحراسة وتأمين 470 شاطئا مرخصا للسباحة مجهز بمختلف عتاد الإنقاذ البحري وتجهيزات الغوص تحت الماء، مما يعكس مستوى الجاهزية والتعبئة الشاملة التي تميز جهاز حراسة الشواطئ في تأمين عمليات الإنقاذ والإسعاف خلال الصيف، كما تم برمجت تمرينا ميدانيا يحاكي حادث إصطدام دراجة مائية بقارب نزهة، تسبب في إندلاع حريق وسقوط عدد من الضحايا في عرض البحر، وشكل التمرين فرصة لإستعراض الجاهزية العملياتية لأعوان الحماية المدنية أبانت من خلاله الفرق المتخصصة استعدادها الدائم للتدخل في مختلف الحالات الطارئة لتنفيذ مهام البحث والإنقاذ والإسعاف.

كما احتضنت المناسبة معرضا تحسيسيا وتوعويا شارك فيه مختلف القطاعات والهيئات الفاعلة في تأمين موسم الإصطياف، مع التركيز على نشر ثقافة الوقاية والسلامة التي تسهم في الحفاظ على الأرواح والممتلكات.

وزير الداخلية يشرف بالبليدة
على التمرين الوطني لمكافحة حرائق الغابات

في إطار الاستراتيجية الوطنية الرامية إلى تعزيز منظومة الوقاية والأمن من حرائق الغابات والارتقاء بأداء أجهزة التدخل العملياتي للحماية المدنية، قام وزير الداخلية والجماعات المحلية والنقل، السيد سعيد سعيود مرفوقًا بالسيد المدير العام للحماية المدنيةالعقيد بوعلام بوغلاف، السيد المدير العام الأمن الوطني، يوم الأحد 28 جوان 2026، بزيارة عمل وتفقد إلى ولايتي البليدة والمدية، وذلك بحضور كل من السيدان واليا الولايتين، السلطات المحلية المدنية والعسكرية إلى جانب ممثلي مختلف القطاعات والهيئات المعنية.

استهل الوزير برنامج الزيارة بولاية البليدة، حيث أشرف بمنطقة واد كراش بالشريعة على تمرين وطني ميداني لمحاكاة مكافحة حرائق الغابات وفق سيناريو عملياتي يحاكي المراحل المختلفة لتطور الحرائق، بداية من الرصد والاستطلاع مرورًا بعمليات التدخل والإخماد، وصولًا إلى حماية التجمعات السكانية وتأمين الممتلكات والثروة الغابية.

وشهد التمرين تعبئة إمكانات بشرية ومادية معتبرة، بمشاركة 220 عونًا من مختلف الرتب مدعومين بـ 42 آلية مخصصة لإخماد الحرائق البرية بمختلف أحجامها، إلى جانب تسخير وسائل جوية، شملت ثماني طائرات قاذفة للمياه ومروحيتين تابعتين للمجموعة الجوية للحماية المدنية، إضافة إلى ست طائرات مستأجرة من شركة طاسيلي لفائدة المديرية العامة للحماية المدنية، وطائرتين تابعتين للقوات الجوية للجيش الوطني الشعبي من نوع BE200.

ويُعد هذا التمرين محطة عملياتية هامة لتقييم جاهزية منظومة التدخل الوطنية، واختبار فعالية التنسيق والتكامل بين مختلف المتدخلين من خلال محاكاة ظروف واقعية قد تشهدها حرائق الغابات خلال موسم الاصطياف لتعزيز القدرة على الاستجابة السريعة والفعالة لمختلف السيناريوهات المحتملة□

وزير الداخلية يدشن وحدة رئيسية بالمدية

أشرف وزير الداخلية والجماعات المحلية والنقل، السيد سعيد سعيود، يوم الأحد 28 جوان 2026 رفقة السيد المدير العام للحماية المدنية العقيد بوعلام بوغلاف والمدير العام للأمن الوطني مراقب عام للشرطة علي بداوي، والسيد والي ولاية المدية والوفد المرافق له، على مراسم تدشين ووضع حيز الخدمة الوحدة الرئيسية للحماية المدنية «المجاهد المتوفى الرائد لخضر بورقعة» بولاية المدية.

ويأتي هذا الإنجاز تجسيدًا لجهود الدولة الرامية إلى عصرنة هياكل الحماية المدنية، وتعزيز قدراتها العملياتية بما يواكب متطلبات التدخل الحديثة، ويضمن سرعة الاستجابة لمختلف الحوادث والكوارث، لاسيما الأخطار الطبيعية والتكنولوجية كما سيسهم هذا المرفق في تدعيم التغطية العملياتية على مستوى ولاية المدية، وتحسين فعالية التدخل، وتوفير ظروف عمل أفضل لمستخدمي الحماية المدنية، بما ينعكس إيجابًا على جودة الخدمة العمومية المقدمة للمواطن.

وأكد السيد الوزير، خلال الزيارة، أن جهاز الحماية المدنية أصبح نموذجًا يُحتذى به في الاحترافية والكفاءة بفضل مسار التحديث والعصرنة الذي شهده خلال السنوات الأخيرة، مشيدًا بما حققه من نتائج متميزة على المستويات العربية والإفريقية والدولية، كما نوّه بالنجاعة التي أبانت عنها مختلف الأجهزة المتدخلة في مكافحة حرائق الغابات، بفضل التنسيق المحكم والتجند الدائم إلى جانب الجهود التحسيسية التي أسهمت في رفع وعي المواطنين وتعزيز مساهمتهم في حماية الأرواح والممتلكات والثروة الغابية. ونقل الوزير، بهذه المناسبة، عبارات الشكر والامتنان التي أسداها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون

إلى كافة مستخدمي الحماية المدنية، تقديرًا لتفانيهم في أداء واجبهم، مجددًا شكره لهم على ما يبذلونه من جهود في مختلف الظروف□

وتُعد هذه المنشأة، المشيدة على مساحة إجمالية تقدر بـ 45.000 متر مربع، من أهم الهياكل العملياتية التي تم إنجازها بالولاية لتعزيز قدرات القطاع، حيث تم تصميمها وفق المعايير الحديثة بما يضمن توفير ظروف عمل مثالية لمختلف الفرق والوحدات المتخصصة.

هذا واستهل السيد الوزير برنامج الزيارة بتفتيش مختلف التشكيلات، بالإضافة إلى الرتل المتنقل لمكافحة حرائق الغابات والمحاصيل الزراعية، والرتل المتنقل التابع لمصالح الغابات، وقام بمعاينة مختلف مرافق الوحدة والاطلاع على تجهيزاتها والتي من شأنها تعزيز فعالية متابعة التدخلات الميدانية وتحسين التنسيق العملياتي وتسيير الموارد أثناء مختلف الحوادث والكوارث، وتابع فيديو مفصل حول المنشأة.

تشكل الوحدة الرئيسية «المجاهد المتوفى الرائد لخضر بورقعة»، مكسبًا استراتيجيًا لقطاع الحماية المدنية، بالنظر إلى ما توفره من إمكانيات بشرية ومادية ولوجستية من شأنها تعزيز قدرات التدخل السريع والاستجابة الفعالة لمختلف الأخطار والكوارث، فضلاً عن دعم وإسناد الوحدات العملياتية عبر إقليم الولاية والولايات المجاورة عند الضرورة.

ويندرج هذا الإنجاز ضمن الجهود المتواصلة التي تبذلها الدولة لتطوير وعصرنة جهاز الحماية المدنية، والرفع من جاهزيته العملياتية، بما يضمن حماية الأشخاص والممتلكات والبيئة، وتقديم خدمة عمومية عصرية وذات جودة عالية تستجيب لتطلعات المواطنين.

وتتويجا لمخرجات هذه الزيارة وتوجيهاتها، جددت المديرية العامة للحماية المدنية التزامها بمواصلة تعزيز منظومة الوقاية والتدخل، والارتقاء بمستوى الجاهزية العملياتية، لتعزيز قدرة الجهاز على مجابهة مختلف المخاطر يضمن حماية الأرواح والممتلكات والثروة الوطنية، تجسيدًا لتوجيهات السلطات العليا للبلاد وترسيخ ثقافة الوقاية وتعزيز الأمن المدني.

حصيلة عمليات وحدات الحماية المدنية
من 01 جانفي إلى 27 جوان

حوادث المرور		الحرائق		الإسعاف والإجلاء		العمليات المختلفة	
عدد العمليات	34427	عدد العمليات	25670	عدد العمليات	383719	عدد العمليات	152342
المصابين	41745	المصابين	1518	المسعفين	382744	المصابين	14012
الوفيات	907	الوفيات	37	الوفيات	2681	الوفيات	2897

الندوة الوطنية السابعة لنقابة أعوان الحماية المدنية

موعد لتوحيد الرؤى وترقية العمل النقابي

أشرف السيد المدير العام للحماية المدنية العقيد بوعلام بوغلاف والسيد أعمر تاقجوت الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين يوم 29 أفريل 2026، على أشغال الندوة الوطنية السابعة للنقابة الوطنية لأعوان الحماية المدنية، إحتضنتها الوحدة الوطنية للتدريب والتدخل بالدار البيضاء بمشاركة إطارات المديرية العامة، أعضاء المجلس الوطني للنقابة وممثلي الهياكل النقابية عبر ولايات الوطن.

وشكلت الندوة محطة تنظيمية لتقييم واقع العمل النقابي داخل القطاع وتعزيز آليات التشاور والتنسيق بين مختلف الشركاء الاجتماعيين، بما يساهم في التكفل بانشغالات مستخدمي الحماية المدنية وتحسين أوضاعهم المهنية والاجتماعية، في إطار يدعم الاستقرار المهني ويعزز حسن سير المرفق العمومي، وتضمن برنامج أشغال الندوة إعادة انتخاب المجلس الوطني للنقابة الوطنية لأعوان الحماية المدنية وتحديد تشكيلة المكتب الوطني، إلى جانب إعادة انتخاب الأمين العام للنقابة وذلك وفقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها في إطار تكريس الممارسة الديمقراطية داخل التنظيم النقابي.

وخلال إشرافه على افتتاح أشغال الندوة، أكد السيد المدير العام على أهمية تعزيز الحوار الاجتماعي وترسيخ ثقافة العمل النقابي المسؤول باعتباره شريكا أساسيا في دعم الاستقرار المهني والاجتماعي وتحسين الأداء المؤسساتي، مشددا على ضرورة مواصلة العمل التشاركي بما يخدم مصلحة المستخدمين ويعزز فعالية الجهاز، كما ثمّن دور الاتحاد العام للعمال الجزائريين والنقابة الوطنية لأعوان الحماية المدنية في مرافقة انشغالات مستخدمي القطاع، مثمنا روح التضحية والانضباط التي يتحلى بها الأعوان أثناء أداء مهامهم الإنسانية في مختلف الظروف والتدخلات ومؤكدا التزام القطاع بمواصلة سياسة التشاور والانفتاح على مختلف المبادرات الهادفة إلى تحسين الوضعية المهنية والاجتماعية للمستخدمين، وتعزيز جاهزيته لمواجهة الأخطار من خلال تقديم خدمة عمومية فعالة تستجيب لتطلعات المواطنين وتواكب متطلبات العمل الميداني وتعكس المكانة التي يحتلها في خدمة المواطن والوطن.

وعلى هامش أشغال الندوة تم تكريم بدوحا عمار، موظف متقاعد، عرفانا بمساره المهني والنقابي الحافل، بعد أن شغل عدة مناصب على مستوى نقابة أعوان الحماية المدنية، وساهم لسنوات في مرافقة القضايا المهنية والاجتماعية لمنتسبي القطاع، في مبادرة عكست قيم الوفاء والاعتراف بالمجهودات التي قدمها مستخدمو الحماية المدنية خدمة للمؤسسة والوطن□

المدير العام يستقبل وفدًا عن مجلس الأمة

إستقبل السيد المدير العام العقيد بوعلام بوغلاف بمقر المديرية العامة يوم 29 أفريل 2026، أعضاء لجنة استعلامية لمجلس الأمة يقودها السيد محمد رباح رئيس لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، وبتكليف من السيد عزوز ناصري رئيس مجلس الأمة، في إطار المهام الرقابية والاستعلامية لمجلس الأمة للوقوف على سير المؤسسات الوطنية عبر البعثات الاستعلامية المؤقتة وعملاً بأحكام الدستور لا سيما المادة 137 (الفقرة 2) والمادتين 50 و51 من النظام الداخلي لمجلس الأمة إذ تجيز للجان الدائمة تشكيل بعثات للنزول الميداني لتقييم أداء الهيئات العمومية وجمع المعلومات.

أكد السّيد المدير العام على أهمية مثل هذه الزيارات في تعزيز التنسيق والتشاور المؤسساتي باعتبارها فرصة للاطلاع عن قرب على تنظيم القطاع وآليات عمله المهام الأساسية للحماية المدنية في مجال حماية الأشخاص والممتلكات والجهود المبذولة لتطوير قدرات التدخل وعصرنة وسائل العمل والتسيير العملياتي، وعقب ذلك تم تقديم عرض تفصيلي حول التنظيم الإداري والعملياتي للمديرية العامة للحماية المدنية، تلته زيارة إلى مركز التنسيق الوطني حيث اطّلع أعضاء اللجنة على المنصات الرقمية والتطبيقات المعتمدة في تسيير عمليات التدخل ومواجهة الكوارث، وكذا آليات التنسيق العملياتي بين الوحدات عبر مختلف ولايات الوطن،بما يضمن سرعة وفعالية الاستجابة لمختلف الحالات الطارئة.

وثمّن أعضاء اللجنة في ختام الزيارة مستوى التنظيم والتطّور الذي تعرفه مصالح الحماية المدنية مشيدين بالمجهودات المبذولة في مجال حماية الأشخاص والممتلكات، وكذا بالدور الذي تضطلع به على المستويين الوطني والدولي□

عقد من الرّيادة الإقليمية في إدارة المخاطر

تحت إشراف السيد المدير العام للحماية المدنية العقيد بوعلام بوغلاف، احتضنت الوحدة الوطنية للتدريب والتدخل يوم 17 ماي الماضي، فعاليات الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لإطلاق مبادرة مراكز التميز التابعة للاتحاد الأوروبي للوقاية من أخطار المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، والذكرى السنوية العاشرة لإنشاء المكتب الإقليمي لشمال إفريقيا والساحل بالجزائر، بحضور المدير العام للعلاقات متعددة الأطراف بوزارة الشؤون الخارجية، المندوب الوطني للأخطار الكبرى، إلى جانب ممثلي عدد من القطاعات والهيئات الوطنية والدولية، وإطارات الإدارة المركزية.

وأوضح السيد المدير العام، أن المناسبة تندرج في إطار مبادرة مراكز التميز للحد من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية التي أطلقها الاتحاد الأوروبي سنة 2010 بهدف تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجالات الوقاية والتأهب والتدخل لمواجهة المخاطر غير التقليدية، وأضاف أن القطاع حظي بشرف الإسهام في بناء هذه الشبكة الدولية المتكاملة من خلال توليه إدارة المكتب الإقليمي لشمال إفريقيا والساحل في الفترة ما بين (2012 - 2024)، حيث لعب المكتب «دورا محوريا في تنسيق الجهود وتعزيز التعاون بين دول المنطقة عبر تنفيذ مشاريع وبرامج أسهمت في تطوير قدرات الوقاية والكشف والاستجابة».

وقد شكّل الحدث محطة لاستعراض مسار التعاون الإقليمي والدولي في مجال الوقاية من الأخطار الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية وتقييم البرامج والمشاريع التي تم تنفيذها في إطار مبادرة مراكز التميز التابعة للاتحاد الأوروبي، والتي هدفت إلى تعزيز قدرات الدول في مجالات الوقاية الاستجابة، والتنسيق لمواجهة التهديدات والأزمات، كما أتاح الفرصة لإبراز الدور الذي قامت به الجزائر ممثلة في قطاع الحماية المدنية من خلال إشرافها على تسيير المكتب الإقليمي لشمال إفريقيا والسّاحل لمدة عشر سنوات متتالية قبل انتقال مهامه إلى المندوبية الوطنية للأخطار الكبرى، حيث ساهمت خلال هذه الفترة في دعم برامج التكوين والتدريب، وتطوير خطط الطوارئ، وتنظيم تمارين المحاكاة إلى جانب تعزيز التنسيق بين مختلف الفاعلين والمتدخلين في مجال إدارة المخاطر الكبرى.

جرت فعاليات الاحتفال بحضور سعادة السفراء وممثلي السّلك الدبلوماسي وممثلي الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأوروبي بالجزائر، ومعهد الأمم المتحدة لأبحاث الجريمة والعدالة NICRI، وكالات الأمم المتحدة بالجزائر، والاتحاد الإفريقي، ومحافظ الطاقة الذرية والخبراء الإقليميين، ومدير المكتب الإقليمي لشمال إفريقيا والساحل إضافة إلى نقاط الاتصال الوطنية للدول الشريكة وممثلي الهيئات المدنية العسكرية والأمنية في الجزائر.

وفي سياق مواصلة الفعاليات قام الوفد بزيارة الأجنحة العملياتية لمختلف تخصصات الحماية المدنية، حيث تم الاطلاع على الوسائل والتجهيزات المسخرة للتدخل في الأخطار المختلفة خاصة الأخطار الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، كما قدمت شروحات تقنية حول مهام الفرق المتخصصة، وأساليب التدخل المعتمدة وأجهزة الكشف والوقاية، وآليات التنسيق العملياتي المستخدمة في تسيير الأزمات، وتضمن البرنامج تنظيم مناورة جسدت سيناريو محاكاة حادث مرتبط بالأخطار الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، أبانت فيه الفرق المتدخلة مستوى عال من الجاهزية والاحترافية في تنفيذ عمليات الإنقاذ التطهير، الإجلاء والتنسيق الميداني وفق المعايير الدولية المعتمدة في هذا المجال، وقد عكست هذه الفعاليات المكانة التي باتت تحظى بها مصالح الحماية المدنية على الصعيدين الإقليمي والدولي، من خلال مساهمتها الفاعلة في تطوير آليات الوقاية والتدخل في مواجهة الأخطار الكبرى، وترسيخ ثقافة التعاون والشراكة الدولية في مجالات الأمن والسلامة وإدارة الكوارث.

دورة تكوينية خاصة بالإنقاذ في الأوساط المائية

نظمت المديرية العامة للحماية المدنية في إطار تنفيذ مخطط التكوين السنوي، دورة تكوينية في الغطس لفائدة 46 غطاسا من 14 ولاية لشغل منصب غطاس متخصص في مجال الإنقاذ في الأوساط المائية بداية من 29 مارس 2026 إلى غاية 29 جوان 2026، بمركز التكوين في الإنقاذ البحري بشنوة على مستوى الوحدة الرئيسة للحماية المدنية بتيبازة، إستفاد المشاركون في الدورة من برنامج تكوين نظري وتمارين ميدانية تحاكي ظروف التدخل الحقيقية حول تقنيات الغوص، حيث خضع الغطاسون بشكل منتظم إلى تدريبات في الأوساط المائية المختلفة وأخرى ليلية للتأقلم مع قوة التيارات وصعوبة الرؤية تحت الماء.

وأشرف المدير العام للحماية المدنية العقيد بوعلام بوغلاف، يوم 29 جوان 2026 رفقة السيد والي ولاية تيبازة، السيد محمد أمين بن شاولية على مراسم تخرج الدفعة الثالثة في اختصاص الغوص المستقل الخفيف المؤهل للتدخل إلى عمق 30 مترًا.

كما تميزت المناسبة بتنظيم مناورة تطبيقية للإنقاذ في البحر على مستوى المركب السياحي «القرن الذهبي»، أبرزت مستوى جاهزية غواصي الحماية المدنية وكفاءتهم في تنفيذ عمليات البحث والإنقاذ والإسعاف في الوسط البحري.

يندرج التكوين في إختصاص الغوص لتعزيز القدرات الوطنية للتدخل في الأوساط المائية وتحت المائية، حيث بلغ عدد الغواصين المتخرجين من المدرسة الوطنية للغطس بشنوة منذ إنشائها سنة 2025، مجموع 120 غواصًا متخصصًا.

الأيام الدراسية التحسيسية حول الاستخدام الآمن لوسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية لفائدة المتربصين

في إطار تنفيذ البرنامج التكويني المسطّر لفائدة المتربصين من ضباط وأعوان الحماية المدنية، نظّمت مديرية الموارد البشرية بالتنسيق مع المدرسة الوطنية للحماية المدنية ومدارس التكوين الجهوية، أيامًا دراسية توعوية تمحورت حول الاستخدام الآمن والمسؤول لمواقع التواصل الاجتماعي والمنصات والتطبيقات الرقمية.

وتندرج هذه المبادرة ضمن مساعي المديرية العامة للحماية المدنية الرامية إلى تعزيز الثقافة الرقمية لدى منتسبي القطاع وترسيخ مبادئ الوعي الأمني والمهني في التعامل مع الفضاء الإلكتروني، باعتباره فضاءً مفتوحًا يفرض على المستخدمين التحلي بأعلى درجات المسؤولية والانضباط.

وشهدت هذه الأيام الدراسية تقديم عروض ومحاضرات متخصصة تناولت جملة من المحاور ذات الصلة بالاستخدام السليم لوسائل التواصل الاجتماعي، من بينها المخاطر الناجمة عن النشر العشوائي للمعلومات والصور، وآثار تداول الأخبار غير الموثوقة، إضافة إلى التهديدات المرتبطة بالأمن السيبراني وحماية المعطيات الشخصية والمهنية.

كما تم التطرق إلى أهمية احترام واجب التحفظ والمحافظة على سرية المعلومات المهنية، مع التأكيد على ضرورة التقيد بالأخلاقيات المهنية والقوانين والتنظيمات المعمول بها في مجال النشر والتواصل الرقمي، بما يحفظ صورة المؤسسة ويعزز ثقة المواطنين فيها.

وتم خلال هذه اللقاءات التفاعلية فتح باب النقاش أمام المتربصين لطرح انشغالاتهم واستفساراتهم المتعلقة بالممارسات الرقمية اليومية، مع تقديم جملة من التوجيهات والنصائح العملية التي من شأنها مساعدتهم على استعمال مختلف الوسائط الرقمية بشكل واعٍ وآمن.

وتؤكد المديرية العامة للحماية المدنية من خلال هذه المبادرات حرصها الدائم على مواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة، وإعداد مورد بشري مؤهل يمتلك الكفاءة المهنية والوعي الرقمي اللازمين لأداء مهامه النبيلة على أكمل وجه، بما ينسجم مع متطلبات العصر ويحافظ على القيم والمبادئ التي تقوم عليها مؤسسة الحماية المدنية، كما تجسد هذه الأيام الدراسية التزام الحماية المدنية بتكوين جيل من الإطارات والأعوان القادرين على الاستفادة الإيجابية من التكنولوجيا الحديثة، مع إدراك المسؤوليات المترتبة عن استخدامها بما يضمن حماية المعلومات وصون المصلحة العامة وتعزيز الاحترافية في مختلف مجالات العمل والتواصل.

تظاهرة رياضية دولية للمشي الجبلي

في إطار تجسيد البرنامج السنوي للمديرية العامة للحماية المدنية الرامي إلى ترقية النشاطات الرياضية وتعزيز ثقافة الممارسة البدنية، انطلقت بولاية سوق أهراس يوم 20 جوان 2026، فعاليات الجولة الدولية للمشي الجبلي «الروندوني»، ببلدية المشروحة تحت إشراف السيد والي ولاية سوق اهراس، والسيد مدير الموارد البشرية العقيد توفيق اوغليس، وفي حضور إطارات المدنية والعسكرية والامنية، بالتنسيق مع مديريات الشباب والرياضة والسياحة والثقافة لولاية سوق أهراس والشريك المهني اوريدو.

انطلقت التظاهرة الرياضية صباح يوم السبت 20 جوان2026، من الموقع السياحي «الحجاجية» ببلدية المشروحة، على مسافة تقارب 11 كيلومتراً وصولا إلى منطقة المطلق، وسط تضاريس متنوعة بين المسالك السهلة والمرتفعات والمنحدرات الجبلية في مشاهد خلابة تزخر بها المنطقة، حيث شارك أزيد من 350 مشاركاً من الذكور والإناث، يمثلون مختلف الهيئات والمؤسسات الوطنية من بينهم 240 مشاركاً من مستخدمي الحماية المدنية من مختلف الولايات ومن المدرسة الوطنية للحماية المدنية ببرج البحري والوحدة الوطنية للتدريب والتدخل، مما يؤكد حرص المديرية العامة على ترقية الممارسة الرياضية لدى مستخدمي القطاع، باعتبارها عاملا أساسيا لتطوير القدرات البدنية والذهنية، والرفع من مستوى الجاهزية العملياتية للأعوان، بما يمكنهم من أداء مهامهم بكفاءة في مختلف الظروف فضلاً عن مشاركة 20 عنصرا من محافظة الغابات ومشاركة حوالي 70 آخرين من جمعيات وهيئات محلية، لم تقتصر هذه الطبعة على المشاركين المحليين بل تميزت بمشاركة وفد قوامه 20 فردا من الحماية المدنية التونسية الشقيقة، الذي حل ضيفاً على هذه التظاهرة الرياضية الدولية في إطار التعاون والتنسيق المشترك بين الجانبين الجزائر وتونس في صورة تعكس قيم التعاون والشراكة وتبادل الخبرات والتجارب الميدانية بين البلدين.

إكتست التظاهرة الرياضية الدولية للمشي الجبلي طابعاً تكريمياً مميزاً، إذ نظمت تخليداً لذكرى شهداء الواجب المهني الذين ارتقوا إلى جوار ربهم أثناء عمليات إخماد حريق غابة شهدته المنطقة في شهر رمضان المبارك سنة 2012، حيث اختتمت بتكريم عائلتي شهيدي الواجب المهني، الرقيب بن طالب موسى والعريف حزايمية المكي وعون الغابات روابنية نور الدين، وفاءً لتضحياتهم واستذكاراً لمسيرتهم المشرفة في خدمة الوطن والمواطن.

كما شمل التكريم أعضاء الوفد التونسي المشارك، تقديراً لمساهمتهم في إنجاح هذه التظاهرة وتجسيداً لعمق علاقات الأخوة والتعاون التي تجمع الحماية المدنية الجزائرية ونظيرتها التونسية. وقد شكلت هذه اللحظات محطة مؤثرة عكست قيم الوفاء والاعتراف بالجهود، ورسخت روح التضامن والتقارب التي ميزت مختلف فقرات هذه الفعالية الرياضية والإنسانية□

قيصر : من الممارسة الإدارية إلى التأصيل الأكاديمي في قانون الصفقات العمومية

مصطفى قيصر ملازم أول بالحماية المدنية، صاحب خبرة في مجال التسيير المالي والمحاسبة العمومية في القطاع متخصص في مجال الصفقات العمومية والمحاسبة والمالية، يزاول مهامه بالملحقة الوطنية للحماية المدنية بسيدي بلعباس، تقلّد عدة مناصب ومسؤوليات إدارية منذ التحاقه بالقطاع سنة 2008، شملت تسيير مكتب البرمجة وتسيير مكتب المقتصدية وتسيير مكتب المحاسبة والصفقات العمومية، مكون مستوى أول وعلى الصعيد الأكاديمي جمع الباحث بين تخصصي العلوم الاقتصادية والقانون، تحصل على عدة شهادات جامعية، ليسانس في العلوم الإقتصادية تخصص نقود مالية وبنوك، ماستر محاسبة ومالية، ليسانس في الحقوق تخصص قانون قضائي، ماستر تخصص قانون عام، متوجا مساره الاكاديمي بالحصول على شهادة دكتوراه في قانون الصفقات العمومية سنة 2024 من خلال أطروحة تناولت موضوع: «تكريس مقومات الحوكمة الرشيدة في الصفقات العمومية للحد من الفساد الإداري والمالي».

وفي إطار مساهماته العلمية المتواصلة والمتعددة بين كتب متخصصة مقالات علمية، ومداخلات وطنية ودولية، صدر له مؤلف جديد بعنوان :

«الرقابة الإدارية القبلية والبعدية حوكمة رشيدة في مجال الصفقات العمومية وفق التشريع الجزائري».

يندرج هذا العمل الأكاديمي ضمن الدراسات المتخصصة في القانون الإداري والمالي، حيث يُبرز هذا الإصدار، في طبعته الثانية المنقحة والمزيدة، أهمية موضوع الحوكمة الرشيدة في تسيير الصفقات العمومية، باعتباره أحد المحاور الأساسية لضمان الشفافية وترشيد استخدام المال العام، يتناول فيه المؤلف الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم الصفقات العمومية في الجزائر، مع تحليل آليات الرقابة الإدارية السابقة واللاحقة ومدى فعاليتها في تعزيز النزاهة والحد من التجاوزات.

كما يعالج الكتاب الإشكاليات التطبيقية التي تطرحها الممارسة العملية، من خلال قراءة نقدية للتشريع الجزائري، واقتراح مقاربات تهدف إلى تحسين أداء المنظومة القانونية والإدارية، بما يواكب متطلبات الإصلاح الإداري الحديث.

ويأتي هذا العمل ليؤكد أهمية البحث العلمي في دعم مسار تحديث الإدارة العمومية، وترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة كخيار أساسي لضمان الفعالية والشفافية في تسيير الصفقات العمومية□

كورال الحماية المدنية، سيمفونية الالتزام والعطاء

أصوات تنشد قيم المواطنة والتضامن

إذا كانت الموسيقى لغة تتجاوز الحدود الجغرافية واختلاف الثقافات، فموسيقى المجموعة الصوتية للحماية المدنية وسيلةً للتعبير عن القيم النبيلة التي تحملها المؤسسة، فهي صوتٌ يجسد رسالة إنسانية قائمة على التضامن والإيثار وخدمة الآخر، ويترجم بالفن ما يجسده أعوان الحماية المدنية ميدانيًا من تفانٍ في حماية الأرواح والممتلكات، فمن خلال الأناشيد والأعمال الفنية الهادفة، تتحوّل الرسالة الإنسانية من فعلٍ يُنقذ الأرواح في لحظات الخطر إلى لحنٍ يلامس النفوس، يُعزّز روح المواطنة ويكرّس ثقافة العطاء وخدمة الآخر، مؤكّدًا أن حماية الإنسان هي أيضا في بناء الوعي وترسيخ القيم النبيلة داخله، يترجم من خلال الفن والموسيقى المبادئ التي تقوم عليها المؤسسة لتغدو الأناشيد التي يؤديها الكورال جسراً يربط بين الرسالة النبيلة للحماية المدنية والمجتمع، ويعكس صورة مؤسسة تجمع بين الكفاءة المهنية والحس الإنساني.

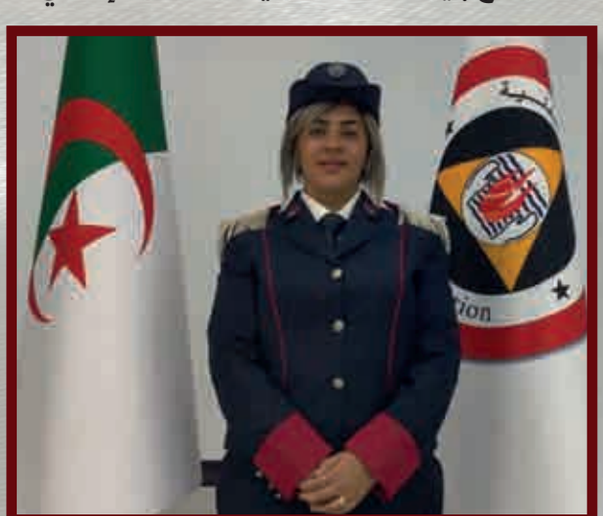

إيمانا منه بأن الإبداع امتداد لقيم الالتزام والعطاء، حرص قطاع الحماية المدنية على فتح المجال لمنتسبيه للتعبير على مواهبهم الإبداعية في مختلف المجالات الثقافية والفنية، ومن هذا المنطلق جاءت فكرة تأسيس الجمعية الوطنية «نغمات الإنقاذ الثقافي» سنة 2023 تولت مسؤولية الإشراف عليها العريف يمينة عمارة وتحصلت الجمعية على الإعتماد بتاريخ 17 ماي 2026 انطلاقا من قناعة راسخة بأن الفن رسالة نبيلة تدعم العمل الإنساني وتعزز الروح المعنوية لدى الأعوان وتهدف

الجمعية إلى تشجيع المواهب الفنية والموسيقية بين أفراد الحماية المدنية وتوفير فضاءات للإبداع والتكوين المستمر، فتح آفاق التعاون مع جمعيات وهيئات ثقافية وفنية على المستوى الوطني والدولي.

يعود تأسيس المجموعة الصوتية للحماية المدنية سنة 2006، بمبادرة من العقيد مصطفى لهبيري لإبراز الجوانب الإنسانية والإبداعية لدى الأعوان والإطارات، وتوفير فضاء يسمح لهم بالتعبير عن مشاعرهم وتجسيد قيم التضامن والتعاون، حيث تم اختيار مجموعة من الأعوان الذين يجمعون بين الحس الفني والأداء الصوتي، تلقوا تكوينا متخصصا تحت إشراف نخبة من موسيقيين ذوي خبرة في المجال للارتقاء بالأداء إلى مستويات الاحترافية.

تتم عملية انتقاء عناصر فرقة الكورال لضمان جودة الأداء والانسجام بين أعضاء الفرقة، وفق عدة معايير دقيقة من بينها، امتلاك صوت مقبول، القدرة على العمل الجماعي، الانضباط والالتزام بحضور التدريبات والمشاركة الفعّالة في جميع الأنشطة المتعلقة بالكورال، الحس الموسيقي، روح المشاركة والرغبة الصادقة في تمثيل مشرف للمؤسسة أمام الجمهور، وأثبت المجموعة الصوتية بقيادة المايسترو كمال قاصد لمدة عشرين سنة على حضورها الفعال والمميز في العديد من المناسبات الوطنية من خلال أداء أناشيد وطنية وأغاني تمجد قيم التضحية الوطنية في احتفالات مختلفة لعيد الإستقلال، اليوم العالمي للحماية المدنية، حفلات تخرج دفعات الأعوان والضباط، ومراسيم تكريم متفوقي ومتقاعدي القطاع، بالإضافة إلى إحياء فعاليات تضامنية وإنسانية ومهرجانات ثقافية تجمع مختلف المؤسسات.

تظل المجموعة الصوتية تواصل أداء رسالتها الفنية الهادفة، في مشهد فني مميز يجمعها لحن واحد يتغنى بقيم الروح الوطنية وصورة تعكس روح والانضباط والإلتزام لمؤسستها العريقة□

الأستاذ كمال قاصد، مايسترو كورال الحماية المدنية حاصل على تكوين موسيقي بارز، نال شهادة ليسانس في علوم الموسيقى من المدرسة العليا للأساتذة بالجزائر عام 1992. وإلى جانب تخصصه الموسيقي، تزخر سيرته بمجموعة غنية ومتنوعة من الشهادات الأكاديمية والمهنية، أبرزها شهادة ماستر 1 في إدارة المشاريع والتنمية الإقليمية من جامعة لورين بفرنسا عام 2010. وقد استهل مساره الدراسي بنيل دبلوم مدرب الشباب عام 1986، شهادة الجامعة الصيفية للمعهد الوطني للتعليم والتدريب المهني بفرنسا عام 1987. وفي مجال التخطيط، حاز على شهادة مدرب وطني في إدارة دورة المشاريع من وهران عام 2006، بالتوازي مع نيله شهادة تدريب في دورات المشاريع من معهد CREPS بفرنسا. كما يمتلك شهادات متخصصة أخرى كشهادة مدرب وطني لحقوق الطفل من منظمة اليونيسف عام 2014، وشهادة تدريب في المقاولاتية وريادة الأعمال للشباب عام 2017، بالإضافة إلى شهادة مشغل راديو هواة معتمد من الوكالة الوطنية للذبذبات عام 2017، يشغل وظيفة مدير فرعي للشؤون البيداغوجية بالمعهد الوطني للتكوين العالي لاطارات الشباب تقصرين برتبة مفتش للشباب والرياضة.

إحياء الذكرى
الرابعة والستين (64)
لعيد الاستقلال

إحياءً للذكرى الرابعة والستين (64) لعيد الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية، وتحت إشراف المدير العام للحماية المدنية، العقيد بوعلام بوغلاف، نظّمت المديرية العامة احتفالية حملت كل معاني الوفاء لتضحيات شهدائنا الأبرار والاعتزاز بتاريخ الجزائر المجيد.

استُهلّت المناسبة بحفل تقليد الرتب لفائدة عدد من المستخدمين الذين تمت ترقيتهم إلى رتب أعلى في إطار تثمين الكفاءات وتحفيز المورد البشري وتكريم الرياضيين المتوجين في المنافسات الوطنية والدولية، إلى جانب تكريم عدد من المستخدمين المحالين على التقاعد، تقديرًا لسنوات الخدمة والإخلاص المهني.

كما أشرف السيد المدير العام على إعطاء إشارة انطلاق المباراة النهائية لكأس الجمهورية لأعوان الحماية المدنية في كرة القدم، انتهت بتتويج فريق مديرية الحماية المدنية لولاية الوادي بالكأس على حساب فريق مديرية الحماية المدنية لولاية باتنة، ليشرف بعدها على مراسم تسليم الميداليات والكأس.

تؤكد المديرية العامة للحماية المدنية، من خلال إحياء المناسبات الوطنية، التزامها الدائم بترسيخ ثقافة الاعتراف بالكفاءة والوفاء لأبناء القطاع والاستثمار في العنصر البشري باعتباره الركيزة الأساسية للارتقاء بالأداء وخدمة المواطن.

اجتماع اللجنة الوطنية لحماية الغابات

شارك المدير العام للحماية المدنية العقيد بوعلام بوغلاف، في أشغال اجتماع اللجنة الوطنية لحماية الغابات (CNPF)، المنعقد بمقر المديرية العامة للغابات تحت إشراف السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، وبحضور مختلف الشركاء والهيئات المعنية وقد خُصص هذا الاجتماع للتحضير لحملة الوقاية ومكافحة حرائق الغابات لسنة 2026، تم خلال أشغال اللقاء، تقديم عرض حول حملة مكافحة حرائق الغابات لسنة 2026، تناول محور الجهاز العملياتي لمكافحة حرائق الغابات محور التحضير والاستعداد ومحور الوقاية والتحسيس، كما خُصص الاجتماع لعرض حصيلة حرائق الغابات لسنة 2025، إلى جانب مناقشة مختلف التدابير التنظيمية والعملياتية الواجب اتخاذها تحضيرًا لحملة الوقاية ومكافحة حرائق الغابات لسنة 2026 مع التأكيد على ضرورة تعزيز التنسيق بين مختلف القطاعات المعنية لضمان جاهزية أعلى خلال موسم الصيف□

تمرين البحث والإنقاذ البحري للواجهة البحرية وسط SAREX-2026

شاركت فرق الحماية المدنية لولاية الجزائر في تمرين البحث والإنقاذ البحري SAREX-2026، أشرفت على تنفيذه القوات البحرية للواجهة البحرية الوسطى ضمن سلسلة التمارين الدورية الرامية إلى تطوير قدرات التدخل في حوادث البحث والإنقاذ البحري وتميزت المشاركة بتفعيل مقياس الإسعاف والإجلاء من خلال نشر جزئي للمستشفى الميداني وتسخير الوسائل البشرية والمادية للتكفل السريع والفعال بالمصابين في ظروف تحاكي الواقع العملياتي ومشاركة عدة شركاء في إطار يعكس أهمية العمل المشترك وتكامل الجهود بين مختلف الهيئات المتدخلة، وتعزيز قدرات الاستجابة وتطوير آليات التدخل،ويأتي التمرين في سياق الاستعداد الدائم لمواجهة الطوارئ البحرية وترسيخ ثقافة التنسيق الميداني بين مختلف الفاعلين، للإشارة قام العميد قائد الواجهة البحرية الوسطى رفقة مدير الحماية المدنية لولاية الجزائر على هامش التمرين، بتفقد تشكيلات الحماية المدنية

المشاركة والاطلاع على جاهزية الفرق المتدخلة وقد أشاد باحترافيتها وقدراتها العملية، خاصة سرعة نشر المركز الطبي المتقدم ومركز القيادة المتنقل□

فعاليات الأسبوع الوقائي

شاركت المديرية العامة للحماية المدنية من خلال الوحدة الوطنية للتدريب والتدخل في فعاليات الأسبوع الوقائي لسنة 2026، نظمته وزارة الصحة خلال الفترة الممتدة من 29 مارس إلى 4 أفريل 2026 بساحة مقام الشهيد رياض الفتح في إطار تعزيز ثقافة الوقاية وترسيخ مبادئ السّلامة الصحية، وتأتي المشاركة في سياق الدور الفعال لمصالح الحماية المدنية في نشر الوعي الوقائي لدى المواطنين، تم خلال الأسبوع عرض التقنيات المستعملة في عمليات الإسعاف والإنقاذ وتقديم شروحات وافية عن كيفيات التعامل مع الحوادث وتقديم نصائح حول الوقاية منها في الحياة اليومية□

تجمع جهوي للفرق السينوتقنية

في إطار التجمع الجهوي الخاص بالفرقة السينوتقنية المنظم بولاية بسكرة خلال الفترة الممتدة من 30 مارس إلى 2 أفريل 2026، تم تنفيذ سلسلة من

التمارين التطبيقية الميدانية المتخصصة،شاركت فيه فرق ولايات باتنة، بسكرة، البليدة، سطيف، سكيكدة والطارف، أين خضعت الشائيات السينوتقنية لوضعيات عملياتية تحاكي ظروف التدخل الحقيقي، شملت بيئات مختلفة ومستويات متفاوتة من الصعوبة، بهدف تقييم الجاهزية التقنية والبدنية ومدى التحكم في تقنيات التوجيه والبحث والتتبع، وتندرج هذه التمارين ضمن برنامج التكوين والتحضير لاجتياز امتحان المقياس «ج» في اختصاص السينوتقنية، حيث يُعتمد هذا التقييم كمرحلة أساسية لقياس الكفاءة العملياتية للفرق، خاصة في ما يتعلق بعمليات البحث عن الأشخاص وتحديد مواقعهم في ظروف معقدة.

الحماية المدنية ضمن البعثة الوطنية للحج

أشرف السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والنقل، رفقة وزير الشؤون الدينية والأوقاف، وبحضور عدد من أعضاء الحكومة وإطارات الدولة،على حفل مغادرة عناصر من مفرزة الحماية المدنية المسخرة ضمن البعثة الوطنية للحج، ضمن أول رحلة حج نحو البقاع المقدسة، وكان للسيد وزير الداخلية على هامش الحفل حديث مع عناصر الحماية المدنية بحضور السيد المدير العام، حيث أسدى تعليمات لعناصر المفرزة، أكّد فيها على ضرورة التحلي بالانضباط والجاهزية العالية، والسهر على أداء مهامهم في أحسن الظروف لخدمة ضيوف الرحمان، ويسهر أعضاء مفرزة الحماية المدنية، ضمن البعثة الجزائرية للحج على خدمة الحجاج الجزائريين من خلال تقديم خدمات الإرشاد والتوجيه والتدخل الوقائي بما يضمن لهم أداء المناسك في أفضل الظروف، الفريق يحصي 205 عضوا، موزعين عبر مراكز مكة المكرمة المدينة المنورة ومطار جدة، بالتنسيق مع باقي أعضاء البعثة من أجل ضمان أفضل الظروف بما يمكنهم من التفرغ لأداء هذه الشعيرة.

وتتمثل المهمة الأساسية لأعوان الحماية المدنية في تأمين الحجاج ومرافقتهم ميدانيا، خاصة في ظل الأعداد الهامة للحجاج بمكة المكرمة، مركز عبور جدة والمدينة المنورة، كما تتجلى جاهزيته على مدار

24 ساعة عبر مختلف نقاط تجمع الحجاج بالفنادق وعند مداخل ومخارج المسجد الحرام ، بغرض تسهيل حركة تنقلاتهم والتدخل عند الحاجة بالإضافة إلى تقديم المساعدة للتائهين بالمرافقة والتوجيه وأيضا توعية الحجاج بضرورة التقيد بالإجراءات الوقائية والتنظيمية المتعلقة بمختلف مراحل عملية الحج.

تعزيز ثقافة الوقاية في بيئة العمل

في إطار إحياء اليوم العالمي للسلامة والصحة في العمل المصادف لـ 28 أفريل 2026، شاركت المديرية العامة للحماية المدنية فعاليات الاحتفالات المنظمة من طرف شركة توتال إنرجيز Total Energies، في سياق تعزيز الشراكة والتعاون في مجال الوقاية من المخاطر المهنية وترسيخ مبادئ السلامة داخل بيئة العمل، تندرج التظاهرة ضمن الجهود الوطنية الرامية إلى نشر ثقافة الوقاية وتقليص حوادث العمل من خلال تمكين مستخدمي شركة TotalEnergies من تعزيز معارف والمهارات العملية في مجال السلامة والصحة المهنية، بالاستفادة من الخبرة الميدانية لمصالح الحماية المدنية، جمع البرنامج الجانبين النظري والتطبيقي، وأطره إطارات وأعوان مختصون، وتضمن البرنامج عروضًا وورشات نظرية وتطبيقية حول الوقاية من الأخطار المهنية وتحليل المخاطر في بيئة العمل، والإسعافات الأولية

والتكفل بالمصابين، إضافة إلى تمارين ميدانية لمكافحة الحرائق وتقنيات الإخلاء الآمن، وأنشطة توعوية حول مخاطر الزلازل، فضلاً عن استعراض وسائل وتجهيزات التدخل الحديثة المستخدمة في عمليات الإطفاء والإنقاذ.

الحملة الوطنية للوقاية من مخاطر السباحة في السدود والمسطحات المائية

شاركت مصالح الحماية المدنية لولاية البويرة يوم 16 ماي الفارط فعاليات الطبعة الثانية عشرة للحملة الوطنية التحسيسية حول خطر السباحة في السدود والمسطحات المائية، نظمتها الوكالة الوطنية للسدود

والتحويلات بسد تلسديت بالبويرة في إطار جهود تعزيز ثقافة الوقاية والتحسيس بمخاطر السباحة في الأماكن المائية غير المهيأة، وأشرفت السيدة والي ولاية البويرة رفقة المدير العام للوكالة الوطنية للسدود والتحويلات على إعطاء إشارة الانطلاق الحملة التي تتزامن مع موسم الاصطياف وارتفاع درجات الحرارة وهي الفترة التي تشهد عادة تزايدا في حوادث الغرق بالسدود والمسطحات المائية لدى فئة الشباب والأطفال نتيجة السباحة في أماكن غير محروسة تفتقر لشروط الأمن والسلامة.

وساهمت مصالح الحماية المدنية في فعاليات التظاهرة من خلال تنظيم عروض وتمارين ومحاكاة ميدانية لعمليات البحث والإنقاذ في الوسط المائي مع تقديم شروحات تقنية حول أساليب التدخل المستعملة في حوادث الغرق، وكيفيات التعامل السريع مع الحالات

الاستعجالية، إلى جانب التعريف بالتجهيزات والوسائل المسخرة لمهام الإنقاذ المائي،كما نظمت نشاطات تحسيسية وتوعوية لفائدة المواطنين، ركزت على إبراز المخاطر المرتبطة بالسباحة في السدود والمسطحات المائية العميقة، التيارات المائية المفاجئة، وصعوبة التدخل فيها مع توجيه جملة من النصائح والإرشادات الوقائية الرامية إلى تفادي حوادث الغرق، واستهدفت فئة الأطفال والشباب الأكثر عرضة لحوادث الغرق من خلال الدعوة إلى أهمية احترام التعليمات الوقائية وتجنب السباحة في الأماكن غير المخصصة لذلك□

الحماية المدنية في منتدى الاتصال المؤسساتي 2026

شاركت المديرية العامة للحماية المدنية، ممثّلةً بالعقيد عاشور فاروق، في أشغال منتدى الاتصال المؤسساتي 2026 الذي نظّمته وزارة الاتصال تحت شعار «الاتصال المؤسساتي في ظل بيئة اتصالية متحولة».

يشكّل هذا المنتدى فضاءً للتفكير الجماعي وتبادل الخبرات بين المؤسسات العمومية حول تحديات الاتصال المؤسساتي في ظل التحولات الرقمية المتسارعة، بما يسهم في تطوير آليات التواصل مع مختلف فئات المجتمع

وتعزيز فعالية الاتصال العمومي، وتعكس مشاركة المديرية العامة للحماية المدنية في هذا الملتقى وعيَها بأهمية الاتصال المؤسساتي بوصفه رافداً أساسياً لتحديث أداء المؤسسة وتعزيز حضورها لدى الرأي العام.

اتفاقية تكوين في اللغة الإنجليزية المتخصصة

وقّعت المديرية العامة للحماية المدنية اتفاقاً مع سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر يقضي بإطلاق برنامج تكوين في اللغة الإنجليزية المتخصصة لفائدة مستخدمي القطاع، أشرف على مراسم التوقيع المدير الفرعي للتكوين ومسؤول مكتب الأمن الإقليمي بالسفارة، بحضور مدير الوقاية، ومدير التنظيم وتنسيق العمليات، والمدير الفرعي للإعلام والتوعية، وقائد الوحدة الوطنية للتدريب والتدخل، وقائد المجموعة الجوية، إلى جانب وفد السفارة الأمريكية.

يستهدف البرنامج الفئات التي تقتضي طبيعة مهامها العملياتية إتقان اللغة الإنجليزية، وتشمل عناصر فرق البحث والإنقاذ في الأماكن الحضرية، ومستخدمي المجموعة الجوية، والمكلفين بالتواصل والتنسيق مع الهيئات الدولية، ويرمي إلى تحسين قدرات التواصل والتنسيق في سياقات عمليات الإغاثة الدولية، والمناورات والتمارين المشتركة، وإدارة الأزمات والكوارث ذات الطابع متعدد الجنسيات، وقد سبق تنظيمُ عملية تقييم للمكتسبات اللغوية لدى المعنيين، بهدف ضبط الاحتياجات التكوينية وتحديد مستويات الانطلاق.

يندرج هذا الاتفاق في إطار التعاون القائم بين الطرفين في مجال التكوين وتبادل الخبرات، ويجسّد حرص المديرية العامة على الاستثمار في المورد البشري بوصفه الركيزة الأساسية لتطوير الأداء والارتقاء بمستوى الجاهزية العملياتية، وفق المعايير الدولية المعتمدة في مجال الاستجابة للطوارئ وإدارة الكوارث□

البطولة الوطنية لرفع الأثقال

سجلت الجمعية الرياضية لأعوان الحماية المدنية نتائج مميزة في البطولة الوطنية لرفع الأثقال لجميع الأصناف التي تم تنظيمها على مستوى ولاية الشلف، إبتداء من 27 مارس إلى غاية 3 أفريل 2026، توج بنتائج مشرفة عكست مستوى التحضير الجيد والجاهزية البدنية والفنية لرياضيها، الذين تمكنوا من إعتلاء منصات التتويج في مختلف الفئات، حيث جاءت الميداليات الذهبية عن طريق قوي في أسامة في وزن 79 كلغ لفئة الأواسط، ومبارك حليمة في وزن 65كلغ لفئة الأواسط إناث، في أداء أكد على المستوى الجيد والمحكم في حسم المنافسة، أما الميداليات الفضية، فكانت من نصيب بولقرع ياسر في وزن 79كلغ لفئة الأكابر، وممحوت غرام في وزن 70كلغ لفئة الأواسط.

كما أضاف الفريق خمس ميداليات برونزية حققها كل من بوكريت إكرام في وزن 55كلغ وفي أواسط الذكور عادت للعايب عماد في وزن 88كلغ وهشام بلعمري وزن 79كلغ، لعرباوي عبد الكريم ومغربي ياسين من صنف الأكابر، أما بالنسبة للنتائج الجماعية حقق رياضيو الحماية المدنية مراكز متقدمة تمثلت في المرتبة الثانية لفئة ذكور أكابر وأواسط، وتحصلت الإناث أواسط على المرتبة الثالثة□

طامه وماوى ...يحظيان بتكريم رئيس الجمهورية

في تكريم سام أولاه رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون لَنخبةً من الرياضيين الجزائريين المتوجين في المنافسات القارية والدولية، كان للحماية المدنية حضورٌ بارز ومستحق، إذ نال ملاكمَا الجمعية الرياضية لأعوان الحماية المدنية، سالم طامه وزن 63.5 كغ ومحمد ماوى وزن 86 كغ، شرف هذا الاحتفاء الذي أهّلهما إلى التكريم اللافت ضمن المنتخب الوطني للملاكمة في الدورة الدولية «ذكرى البطل كوروتكوف» المُقامة بمدينة خاباروفسك الروسية في نسختها لعام 2026، حيث تربّعا على منصة التتويج بميداليتين فضيتين مُضيفَين بذلك إلى سجل الرياضة الجزائرية عامة والملاكمة الجزائرية خاصة والحماية المدنية صفحةً جديدة من صفحات المجد الرياضي، مع الأمل في مزيد من التألق والعطاء□

DPC 39 : VAINQUEUR DU
TOURNOI WILAYA D'OUED

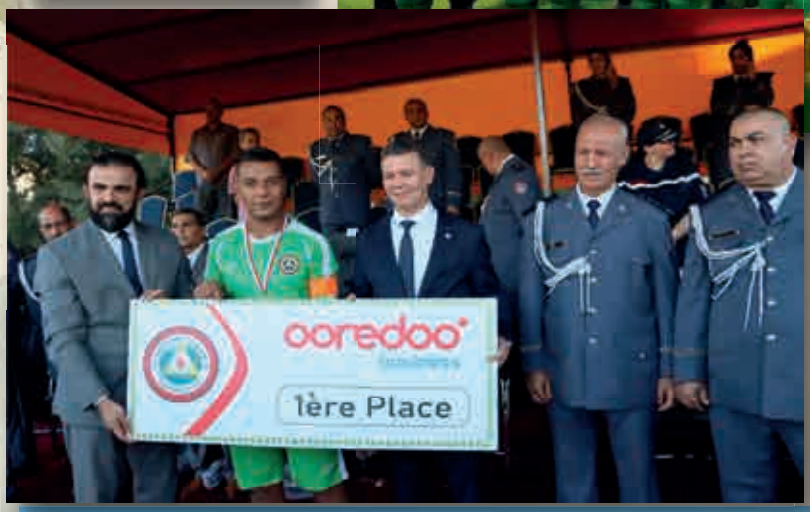
ooredoo
1ère Place

ooredoo
2ème Place
05

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵜⴰⵣⵣⴰⵢⵔⵉⵜ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵢⴰⵏⴰⵙⵜ

وزارة المجاهدين وذوي الحقوق

ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵉⵎⵊⴰⵀⴷⵏ ⴷ ⵉⵎⵓⵔⵔⵉⵙ ⵏⵏⵙ

5 جويلية

2026 - 1962

الذكرى 64 لعيد الاستقلال

النسخة الرقمية

الاستقلال أمانة الأجيال